أثر هيكل المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي

في الأردن "1975-2014"

إعداد

مصطفى عبد العزيز سليم مساعدة

المشرف

الأستاذ الدكتور بشير خليفة الزعبي

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

اقتصاد الاعمال

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون أول، 2017

قرار لجنة المناقشة

الإهداء

إلى الروحِ التي أدعو لها ما دمت على قيد الحياة إلى

والدي رحمه الله

إلى من تكن الجنة تحت أقدامها وأدعو لها بالصبر والثبات إلى

والدتي

وإلى من هم اقرب إلي من روحي ومنهم استمد القوة والعزيمة والأمل

وعرفت معهم معنى الحياة إلى

زوجتي وأولادي

الشكر والتقدير

بدايةً الشكر لله رب العالمين أن منّ علينا بنعمه وأن هدانا للإسلام، وإيمانًا بفضل الاعتراف والتقدير لأهل الخير والمساعدة، أتقدم بالشكر الموصل لكل مَن ساعدني في إنجاز هذه الرسالة. أتقدم بالشكر الى **أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور بشير خليفة الزعبي،** الذي تفضل بقبوله الإشراف على الرسالة وأثمن جهوده في متابعتي ومنحي الوقت الكافي رغم مسؤولياته، جزاه الله عني خير الجزاء.

واتقدم بالشكر والعرفان إلى **الأساتذه الأفاضل الاستاذ الدكتور طالب عوض والأستاذ الدكتور محمد العلاوين والأستاذ الدكتور عادل شركس** على تفضلهم بقبول مناقشة الرسالة حيث كان لآرائهم وتوجيهاتهم دوراً في إثراء الرسالة ومساهمةً بإخراجها بأفضل صورة.

ولا يفوتني تقديم الشكر والأمتنان إلى أساتذتي الأفاضل في كلية الأعمال وقسم اقتصاد الأعمال على جهودهم وعطائهم المميز خلال سنوات الدراسة وإلى جامعتي الجامعة الأردنية ذات الاسم المرموق، ونخبة النخبة من الأساتذه الأفاضل.

والشكر للزملاء الأفاضل (د.عبد الله الغزو، بلال عكاشة) ولمن فاتني ذكره بالإسم على مساعدتي في إنجاز الرسالة في مختلف مراحلها من طباعة وإعداد وتنسيق.

مصطفى عبد العزيز مساعده

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

أثر هيكل المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي

في الأردن "1975-2014"

إعداد

مصطفى عبد العزيز سليم مساعدة

المشرف

الأستاذ الدكتور بشير خليفة الزعبي

ملخص

تُعدّ المساعدات الخارجية بأشكالها المختلفة من المصادر المهمة لحفز النمو في الدول النامية وتُشكّل موردًا أساسيًا في تمويلها، وبرزت أهميتها على المستوى الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولغاية الآن، ولا يوجد إجماع بين الاقتصاديّين على دورها في النمو الاقتصادي، وتوصّلوا إلى نتائج متباينة حولها تتراوح بين الأثر الإيجابي والسلبي.

وتُعتبر المساعدات الخارجية رافداً أساسياً للاقتصاد الأردني، ويُعتمد عليها بشكل أساسي من مختلف المصادر والأنواع؛ فهي تُشكل عنصرًا مهماً في الموازنة العامة للحكومة، وخطط التنمية، وبرامج التصحيح الاقتصادي، وسيبقى الاقتصاد الأردني يعتمد عليها في الفترة القادمة ولا يمكنه الاستغناء عنها، خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار في سوريا والعراق واستمرار تدفق اللاجئين، وهي تُقدم للأردن بدوافع متباينة، مما يترك آثارًا مختلفة على الاقتصاد الوطني.

ويهدف هذا البحث إلى استعراض تطور المساعدات على مختلف أشكالها ومصادرها منذ عقد السبعينيات ولغاية الآن، وقياس أثرها على النمو الاقتصادي في الأردن إلى جانب العوامل الأخرى المساهِمة في النمو، معتمدًا على المنهج التحليلي والوصفي والتحليل الكمي باستخدام (Fully Modified Ordinary least Squares)، لبيان الأثر الكمي للمساعدات على النمو الاقتصادي في الأردن وذلك من خلال جمع البيانات السنوية اللازمة عن الظاهرة خلال فترة الدراسة وإعادة جدولتها وتفسيرها وتحليلها، وقياس أثرها الكمي على النمو الاقتصادي في الأردن باستخدام الأساليب القياسية المناسبة.

توصلت الدراسة إلى أن أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن يتفاوت حسب شكل المساعدات ومصدرها، حيث تبيّن أن أثر المساعدات الإنمائية والمعونة الرسمية على النمو الاقتصادي كان إيجابيًا خلال فترة الدراسة، وأن أثر كلاً من المنح ومنح التعاون الفني كان إيجابيًا على النمو، في حين كان أثر القروض الميسّرة سالبًا.

ولدى قياس أثر المعونة حسب الجهات المانحة (أمريكا، واليابان، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي) تبين أن أثر المعونة الثنائية المتدفقة من أمريكا واليابان كان موجبًا، ولكن أثر المعونة المقدمة من مؤسسات الاتحاد الأوروبي كان سالبًا.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

تشغل المساعدات الخارجية حيزًا مهمًا في الفكر الاقتصادي لكونها أحد المصادر الخارجية الضرورية للدول النامية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتُعدّ شكلًا من أشكال التعاون والتمويل الدولي، وتقوم على تحويل الأموال والموارد من الدول الغنية والمتقدمة والمؤسسات الدولية، والإقليمية، والخاصة إلى الدول النامية. وتعدّدت أشكال المساعدات الخارجية وأنواعها وأدواتها عبر العقود الماضية: (الثنائية، ومُتعددة الأطراف، والفنية، والعينية، والإنسانية، والمنح النقدية)، كما وتباينت أسباب ودوافع تدفقها من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية (السياسية، والاقتصاديّة، والثقافية، والإنسانية).

وشهد حجم المساعدات الخارجية تغيرات خلال فترة الدراسة تبعاً لتغيرات الدورة التجارية في الدول المانحة والتغيرات في دوافع تقديمها، حيث شهدت تراجعا واضحًا في أعقاب الفشل التاريخي للشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1989، حيث تراجعت من (87,9) إلى (70) مليار دولار في الأعوام 1997،1992 على التوالي الجدول رقم (1-2). كما كان هناك تحيز في توزيع المساعدات الخارجية على مستوى الدول والقارات، حيث تركزت المساعدات اليابانية في دول جنوب شرق آسيا، كما تركزت مساعدات الاتحاد الأوروبي لصالح دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لدعم النمو والتحول الاقتصادي (OECD, 2015).

تحظى المساعدات الخارجية بالاهتمام على المستويين الدولي والوطني من خلال عقد المؤتمرات الدولية السنوية لمتابعة سبل تفعيلها (المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، واتفاق مونيتري، وإعلان باريس)، وقيام كلاً من الدول المانحة والمتلقية بإنشاء الأطر المؤسسية والإدارية لمتابعتها وإدارتها مثل: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (United State Agency For International Devolpement USAID) والوكالة اليابانية للتعاون الدولي جايكا (Japanese International Co-operation Agency JICA) وإنشاء الوزارات والمؤسسات المتخصصة في إدارة المساعدات، وتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا يقضي بتخصيص ما نسبته 0,7 % من الدخل القومي للدول المانحة كمساعدات خارجية للدول النامية، ويتفاوت حجمها بين الدول المانحة من حيث قيمتها ونسبتها إلى الدخل القومي، حيث تُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية المانح الأكبر من حيث الحجم (OECD, 2015).

وتُعدّ مسألة فاعلية المساعدات الخارجية ومدى مساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي من أبرز التحديات الدولية، ولم يتم التوصل إلى أطر نظرية توضح العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي، وما زالت مسألة جدلية بين الاقتصاديين رغم وفرة الدراسات والأبحاث حولها .

والأردن والذي يمتاز اقتصاده بأنه صغير الحجم ومحدود الموارد ويتبنى عملية الانفتاح على العالم الخارجي، يعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية -لأكثر من 50 عاماً- بمختلف أشكالها وأنواعها ومختلف مصادرها العربية، والأجنبية، والمؤسسات الدولية، وذلك لأسباب داخلية محلية، وأخرى إقليمية خارجية، وتُشكّل المساعدات رافدًا أساسيًا للأردن، وتترك آثارًا مختلفة على الاقتصاد الوطني، ويبقى دائمًا التساؤل حول دورها في تحقيق النمو الاقتصادي.

تُعدّ وزارة التخطيط والتعاون الدولي الجهة الحكومية المخولة بالحصول على المساعدات الخارجية وإدارتها وتخصيصها للبرامج والمشاريع التنموية، والتي صنّفت المساعدات الخارجية إلى: منح، وقروض ميسّرة، ومساعدات فنية، بالإضافة إلى تلقي الأردن مساعدات عسكرية وعينية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر المساعدات الخارجية بأشكالها وأنواعها المختلفة على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1975- 2014، وعدم الاكتفاء بأخذ أثر المساعدات الإجمالية (كما هو الحال في الدراسات السابقة، حسب اطّلاع الباحث)، وإنما بحث أثر مكونات المساعدات وأنواعها المختلفة (المنح، والقروض الميسّرة، والمساعدات الفنية) وحسب مصادرها الثنائية من المانحين الرئيسيين (الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي)، وذلك لاختلاف خصائص ومميزات كلًا منها ودوافع تقديمها، والذي يترك آثارًا مختلفة في النمو الاقتصادي، ويُعطي المجال للمفاضلة بينها، وتحسين شروط تدفقها، والحد من آثارها السلبية، وبيان دوافع تقديمها وفاعليتها.

يواجه الأردن مؤخرًا مخاطر تذبذب حجم المساعدات الخارجية وصعوبة التنبؤ بها في ظل ظروف التباطؤ الاقتصادي عالميًا وإقليميًا نتيجة استمرار تراجع أسعار النفط العالمية، واستمرار حالة عدم الاستقرار الأمني والعسكري، واستمرار أزمة اللجوء السوري، إضافة الى توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة (المنتخبة نهاية عام 2016) لتقليص مساعداتها الخارجية.

2-1 مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة الدراسة من واقع الاقتصاد الأردني وطبيعته القائمة على الاعتماد على المساعدات الخارجية، وذلك لعدة أسباب داخلية وخارجية، حتى أصبحت المساعدات عنصرًا أساسيًا في تمويل العديد من المشاريع ضمن مختلف القطاعات الاقتصادية، والبنية التحتيّة، والخدمية (الصحة، والتعليم، والنقل، والمياه)، وهناك العديد من المشاريع التي يتوقف تنفيذها أو الاستمرار في مراحل تنفيذها على توفير التمويل اللازم لها.

تُعدّ دراسة المساعدات الخارجية ودورها في النمو الاقتصادي من الأمور المهمة في تحليل النمو الاقتصادي في الأردن؛ لكونها تترك آثارًا مباشرة (سياسة، واقتصادية)، وغير مباشرة على القوة العاملة، والجهاز الإداري، والتنظيمي في مختلف المؤسسات، وأن التغيرات في حجمها، وأشكالها، ومصادرها، وتوقيتها لها آثارًا مختلفة على مسار النمو الاقتصاديّ ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي واجهت الاقتصاد الأردني، إضافة الى تعدّد دوافع تدفقها للأردن.

وتحظى اقتصاديات المساعدات الخارجية بالاهتمام الدولي، ويتعدّى موضوع دراستها وتحليلها إلى الجوانب السياسية، والاستراتيجية، والأمنية، والعسكرية. وتتراجع أهمية العوامل الاقتصاديّة أحيانًا مقارنة بتلك الجوانب، مما يدفع الأردن لاستغلال موقعه الجيواستراتيجي للحصول على المزيد من المساعدات واستثمارها. وتستثني هذه الدراسة المساعدات العسكرية، والمساعدات الخاصة، والأهلية.

3-1 أهمية الدراسة

تُعدّ المساعدات الخارجية من المصادر المهمة للتمويل وحفز النمو، والمعيار لفاعليتها ليس بالحجم المطلق لها؛ وإنما بتدفقها بمستوى كافٍ يولد قوى ذاتية للنموّ، وأن مسؤولية تحقيق أهدافها تقع على عاتق كل من الدول المانحة والمستفيدة، وإذا كانت المقارنة بين مصادر التمويل المختلفة من خلال التكلفة، والمشروطية، وآثارها على الاستثمار فإن المساعدات لا تعتبر بدون مخاطر وهي في النهاية مقابل ثمن معين، غير أن هذا لا يدفع باتجاه وقفها أو الامتناع عن قبولها، وإنما زيادة فاعليتها وتعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي.

وتبرز أهمية الدراسة من خلال تناولها أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن بصورة أكثر شمولية وتفصيل من خلال استخدام الأُسلوب التحليلي الوصفي والقياسي لبيان أثر المساعدات الكلية على النمو، إضافة الى أثر المساعدات حسب أنواعها وأشكالها

ومصادرها المختلفة على النمو، ومدى مساهمتها في تعزيز النمو والحد من العجز في الموازنة العامة، والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الظروف الراهنة واستمرار تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن.

وسوف تحاول الدراسة تحديد أفضل أنواع المساعدات، ومصادرها لتحفيز النمو الاقتصادي في الأردن، والحد من الآثار السلبية المترتبة عليها - إن وجدت - واستغلالها بصورة أكثر فاعلية، وبناء قاعدة إنتاجية تسهم في تعزيز النمو وتعمل على إحلال الموارد بأفضل الطرق وتخصيصها.

وطالما أن الاقتصاد الأردني سوف يبقى معتمدًا على المساعدات خلال الفترة المقبلة، ولا يمكنه الاستغناء عنها، فإن دراستها وتحليلها وإبراز آثارها على النمو الاقتصادي يخدم صاحب القرار باتخاذ الاجراءات السليمة والمناسبة، من خلال تحليل أثر المساعدات على النمو الاقتصادي وفقًا لمكوناتها وهيكليتها (وليس فقط أثر المساعدات الإجمالية) وصولًا إلى أيها أكثر إيجابية ويعزز النمو في الأردن، وزيادة الاعتماد عليها، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز القدرة التفاوضية للأردن واستغلال المساعدات على نحو أفضل.

كما أن الدراسة تسعى الى ان تشكل رافداً للطلبة والباحثين في تعزيز دراساتهم حول دور المساعدات الخارجية في الاقتصاد الأردني واستكمال الثغرات في هذا المجال.

4-1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1- تحليل تطور حجم المساعدات المقدمة للأردن من مختلف الأشكال، والمصادر، والأهمية النسبية لكل منها.
2- دراسة دوافع تقديمها للأردن والأسباب الموجبة للاعتماد عليها.
3- استقصاء العلاقة بين المساعدات والنمو الاقتصادي إلى جانب العوامل الأخرى.
4- الإجابة عن التساؤلين الآتيين :
   أ- ما مدى حاجة الأردن للمساعدات الخارجية واعتماده عليها ؟
   ب- هل حجم المساعدات المقدمة الى الأردن كافٍ لدفع عجلة النمو الاقتصادي؟

5-1 فرضيات الدراسة

1. لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي.
2. لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للقروض الميسّرة على النمو الاقتصادي.
3. لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمساعدات الفنية على النمو الاقتصادي.
4. لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمنح على النمو الاقتصادي.
5. لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمساعدات الثنائية على النمو الاقتصادي.
6. لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمساعدات المُتعدّدة على النمو الاقتصادي.

6-1 منهجية الدراسة

نظرًا لأهمية المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي، وبالرغم من التباين في وجهات النظر والتحليلات والدراسات الاقتصادية حولها، فقد جاء هذا البحث معتمداً على المنهج التحليلي والوصفي، حيث سيتم عرض المساعدات التنموية الرسمية وآثارها ودورها على المستويين: الدوليّ، والوطني. وسيتم اتباع أسلوب التحليل الكمي (القياسي) لبيان الأثر الكمي للمساعدات على النمو الاقتصادي في الأردن؛ وذلك من خلال جمع البيانات اللازمة (سنوية) عن الظاهرة خلال فترة الدراسة الممتدة من (1975 – 2014) وإعادة جدولتها وتفسيرها وتحليلها، وقياس أثرها الكمي على النمو الاقتصادي في الأردن، حيث سيتم الحصول على البيانات اللازمة من المؤسسات الرسمية المحلية؛ مثل البنك المركزي، ودائرة الإحصاءات العامة، ومن المصادر الدولية؛ مثل البنك الدولي، ولجنة المساعدات الإنمائية (DAC) .

يأتي اختيار الفترة (1975-2014) كونها شهدت تغيرات في حجم وشكل ومصادر المساعدات المقدمة للأردن تبعاً لمواقفه من القضايا السياسية والصراعات في المنطقة، كما شهدت هذه الفترة تقلبات في النشاط الاقتصادي بين الانتعاش والرواج الاقتصادي وبين الكساد والتراجع، حيث شهد عقد السبعينيات رواجًا اقتصاديًا كان أحد أسبابه ارتفاع أسعار النفط وتدفق المساعدات العربية لدعم الموقف الأردني الرافض للمشاركة في اتفاقية كامب ديفيد، ودعمه باعتباره من دول الصمود والتصدي.

فيما تفاقمت المشكلات الاقتصاديّة في عقد الثمانينيات وكان أبرزها أزمة المديونية الخارجية بسبب عدم التزام الدول العربية بتقديم المساعدات للأردن المقررة في مؤتمرات القمة العربية، مما اضطره للجوء للاقتراض الخارجي، وما تبعه بعد ذلك من أحداث على المستويين

الإقليمي والدولي: حرب الخليج الأولى والثانية، والمسيرة السلمية مع إسرائيل، وآخرها الأزمة المالية العالمية، والربيع العربي وما ترتب عليه من اختلالات هيكلية وتباطؤ النمو الاقتصادي، وأزمة اللجوء السوري التي أثرت على مسيرة الاقتصاد الأردني، وشكلت دافعًا لتقديم المساعدات للأردن بأشكالها ومصادرها المختلفة ولكنها كانت دون المستوى المطلوب.

سيتم بناء النّموذج القياسي واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة انطلاقًا من الدور الأساسي للاستثمار والعمل في النمو الاقتصادي، وسيكون تمويله من خلال المصادر الداخلية والخارجية والتي تشكل المساعدات جزءًا مهماً منها، وسيتم بيان أثرها حسب الأنواع والمصادر المختلفة، ومن ثم إدخال أهم المتغيرات الأخرى التي تم اختيارها ضمن العديد من الدراسات والأبحاث المختلفة. ,(Fischer, 1991, 1993), (Esterly, 1991), (Barro, 1991) (Burnside & Dollar, 1997, 2000) واعتبار معدل النمو (G) في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GRGDP) مؤشرا دالا على النمو الاقتصادي ومتغير تابع في الدالة:

$$G=\mathcal{F}(DI, L, FDI, LOAN, OPENESS, AID) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1).$$

وإدخال العديد من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي بالإضافة الى المساعدات الخارجية الكلية (AID)، ثم حسب أنواعها: (منح، أو قروض ميسرة، أو فنية)، وبعد ذلك حسب مصادرها: (ثنائية، ومُتعددة)، وأخيرًا حسب الجهة المانحة: (الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي)، (Jeffery, 2015) (Djankov et al, 2000) وهذه العوامل هي على النحو التالي:

- الاستثمار بشقيه المحلي (DI) والاستثمار الأجنبي المباشر(FDI): حيث أشارت نماذج النمو المختلفة إلى أهمية الاستثمار ودوره في النمو الاقتصادي، فضلًا عن أنه عنصر أساسي وضروري للنموّ، بينما تضاربت الآراء الاقتصاديّة حول آثر (FDI) على النمو، حيث أشار التجديديون (Areskong1969, Rahman 1967, Griffin 1970) إلى دوره الإيجابي من خلال توفير العملات الأجنبية، وسد الفجوة التمويلية وإدخال التكنولوجيا الحديثة، في حين يرى التقليديون (Rosentein1961 ,Chenery and Michceel 1962, Chenery and Alam 1960) أن للاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) تأثيراً سلبيًا على ميزان المدفوعات عن طريق تحويل الأرباح للخارج، إضافة إلى ضعف الروابط الأمامية والخلفية لها (الباشا، 2013).

- العمل (L): ويعد عنصر العمل أساسياً في دالة الإنتاج، وجميع النظريات الاقتصادية تؤكد على دوره في الإنتاج.

- القروض الخارجية (LOAN): تُعدّ القروض الخارجية أحد مصادر التمويل الخارجي وأن الأردن يعاني منذ أواخر الثمانينيات من مشكلة المديونية الخارجية التي تركت أثارًا مختلفة على النمو الاقتصادي، وهي إحدى المشكلات الرئيسة على مستوى الاقتصاد الدولي، وقد اختلف كل من التقليديين؛ والتجديديين حول أثرها على النمو بين الأثر الإيجابي وفقاً لوجهة نظر التقليديين وذلك من خلال تغطية الفجوتين المحلية والخارجية، وتوجيه القروض نحو الاستثمار وتعزيز النمو، في الجانب الآخر فإن التجديديين أشاروا إلى ضعف أثرها على النمو إن لم يكن سلبيًا لتوجيه جزء كبير منها نحو الاستهلاك، وأنها تؤدي إلى ارتفاع نسبة رأس المال إلى الناتج. (Rabert & Howard, 2001) (المومني، 1987).

- الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي (OPENESS): ويُقاس من خلال مجموع الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الاجمالي ,(Burnside and Dollar, 2000 (Ramesh et al, 1998) باعتباره أحد المقاييس للسياسات الاقتصادية الكلية (التجارية) وأن أثرها سيكون إيجابياً على النمو وفق نماذج النمو المختلفة، حيث شجعت النظرية الداخلية للنموّ الانفتاح التجاري لكونه يعمل على نقل التكنولوجيا الجديدة، أما النيوكلاسيك فقد أشاروا إلى أن حرية التجارة تؤدي إلى التخصص، وتقسيم العمل على المستوى الدولي، وتحسين معدل التبادل التجاري. (Jeffery,2015) (Kabete, 2008).

7-1 تسلسل الدراسة

ستتكون الدراسة من خمسة فصول، حيث سيتضمن الفصل الأول الإطار العام للدراسة: (المقدمة، ومشكلة الدراسة، وأهمية الدراسة، وفرضيات الدراسة، والإطار النظري والدراسات السابقة)، أما الفصل الثاني سوف يتضمن مفهوم المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي حسب أنواعها ومصادرها المختلفة، وفي الفصل الثالث سوف يتم استعراض المساعدات الخارجية وآثارها على الاقتصاد الأردني، أما الفصل الرابع فسوف يتضمن المنهجية والتحليل الإحصائي والقياسي، والتقديرات التي سيتم التوصل إليها وفق الاختبارات المناسبة لذلك، وأخيرًا سيتم عرض النتائج والتوصيات في الفصل الخامس.

8-1 الإطار النظريّ للدراسة

منذ أن ظهرت المساعدات الخارجية وأصبحت تأخذ مكانها في العلاقات الاقتصادية الدولية، ظهر منظوران مختلفان لتبرير المساعدات ومدى فاعليتها:

المنظور الأول: منظور المصلحة العامة Public Interest Perspective، وهو يقوم على فرضية أساسية حول مبررات تقديمها من حيث أن الدول النامية تفتقر إلى المدخرات المحلية لتمويل الفرص الاستثمارية، أو أنها لا تستطيع الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، وأن المساعدات الخارجية تؤدي دورًا أساسيًا في سد الفجوة التمويلية لتحقيق معدل النمو المستهدف، وأما المنظور الثاني: منظور الاختيار العام Public Choice Perspective، يقوم على فكرة أن تدفق المساعدات الدولية ساهمت إلى حدٍ كبير في فشل جهود التنمية في العديد من الدول النامية من خلال توسيع البيروقراطيات الحكومية الفاسدة وإثراء النخب (علاية، 2015).

تُعدّ المساعدات الخارجية إحدى أهم مصادر التمويل الخارجي في الدول النامية، حيث ركزت نظريات النمو ونماذجها على ضرورة توفير التمويل اللازم، ولعدم كفاية المصادر المحلية دعت للاستعانة بالمصادر الخارجية للتمويل، وبرر المانحون تقديم المساعدات الخارجية بناء على نظريات ونماذج عدة ومن أشهر هذه النماذج وأقدمها نموذج الفجوتين (المحلية والخارجية) والذي وُضِعَ عام 1966 من قبل Chenery and Strout، والفكرة الرئيسة التي يقوم عليها هذا النموذج تتجسد في أنه توجد علاقة محددة بين معدل نمو الدخل ومعدل الاستثمار من جهة، وبين الاستثمار والواردات من السلع الإنتاجية من جهة ثانيه، ويظهر دور المساعدات من خلال مساهمتها في تغطية وتضييق الفجوتين عن طريق زيادة الموارد المتاحة للاستثمار، وتوفير عملات أجنبية لتمويل المستوردات.

ومن أفضل وأبسط النماذج التي وضعت للتقدير الكمي للمتغيرات السابقة لتحقيق معدلات النمو المطلوبة نموذج هارود- دومار (Harod- Domar)، حيث أن تقدير حجم الاستثمارات المطلوبة يعتمد على حجم النمو المستهدف وحجم معامل رأس المال الحدي (Incremental Capital-Output Ratio (ICOR)، والفكرة الأساسية في النموذج العام تقوم على التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري في كلا الجانبين من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية (العرض) وزيادة الدخل واستيعاب العمالة (الطلب)، ويفترض النموذج أن جميع الموارد الخارجية (المساعدات، والقروض) تتجه نحو الاستثمار (بن قانة، 2012)، وأن هناك علاقة ثابتة ومستقرة بين النمو والاستثمار، وقد تم استخدامه ضمن نماذج البنك الدولي لتقدير حجم المساعدات

المطلوبة لتحقيق أهداف الألفية (خفض الفقر للنصف) وقُدّرت المساعدات اللازمة (40-60) مليار دولار ضمن البرمجية المالية لصندوق النقد الدولي (Easterly, 2005).

ووفقًا لنموذج هارود– دومار فإن معدل النمو (G) يعتمد على الادخارات المحلية (s)، (نسبة المدخرات من الناتج المحلي الإجمالي) مقسوماً على نسبة رأس المال إلى الناتج (ICOR):

G= S / ICOR…………………..(2)

وأن المساعدات (Aid، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) تُعدّ إضافة إلى القدرات الادخارية المحلية وسوف تعمل على تعزيز النمو والحد من الفجوة التمويلية وكسر مصيدة الفقر، وتعزيز النمو الذاتي، وتصبح معادلة النمو على النحو الآتي: (المومني،1987) و (Easterly, 2005)

G= (S + AID) / ICOR……………...(3)

وقد وجِّهَت العديد من الانتقادات للنموذج انطلاقاً من أن المساعدات قد توجه نحو زيادة الاستهلاك ولا يتم استغلالها لزيادة الاستثمار، علاوة على أنها قد تعمل على إحداث تغيّر في نسبة الرأسمال إلى الناتج ICOR، إضافةً لإغفال العوامل الأخرى المؤثرة على النمو (عدا الاستثمار) (Easterly, 2005).

لا تقتصر المساعدات والهبات المقدمة للدول النامية على المصادر الرسمية الحكومية، وإنما تشمل المساعدات الخاصة من الجمعيات الخيرية والدينية لصالح الحكومات أو للقطاع الخاص، ولذلك فإن الحكومات ليس وحدها المطالبة بالاستغلال الأمثل للمساعدات بل إن القطاع العائلي والخاص مطالبٌ بذلك أيضا (Djankov et al, 2000) .

تباينت آلاراء والتحاليل إزاء أثر المساعدات على النمو الاقتصادي، حيث ترى المدرسة التقليدية (classical school) أن للمساعدات أثرًا إيجابيًا من خلال دورها في توفير موارد إضافية لسد الفجوتين (الداخلية، والخارجية) حيث تعمل المساعدات على زيادة حجم الاستثمار بحجم المساعدات نفسها، إضافة إلى أنها تُعد مصدرا إضافيًا للعملات الأجنبية، وتساهم في زيادة مقدرتها على الاستيراد من السلع الرأسمالية والوسيطة، أي أنها توفر قوة شرائية إضافية تعزز النمو من خلال زيادة الاستثمار والاستيراد من السلع الرأسمالية (المومني، 1987).

بينما ترى نظرية النمو النيوكلاسيكية Neo Classical Theory / Exogenous Growth أن النمو الاقتصادي يرتبط بمجموعة من العوامل الجوهرية مثل التغيّر التكنولوجي، واعتبار هذه العوامل خارجية تُحدَّد من خارج النّموذج، علمًا بأن النظرية تقوم على فرضية إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) وأنها تخضع لقانون تناقص العوائد والذي ينص على أن لكل وحده إضافية من رأس المال (جزء منها يكون من خلال المساعدات) سوف تعطي عوائد متناقصة حتى تصل إلى نقطة تكون فيها العوائد سلبية، وأنه في ظل غياب الصدمات الخارجية (التغيّر التكنولوجي) فإن الاقتصاد يصل إلى مرحلة توقف النمو (zero growth) أو حالة الاستقرار أو الثبات (steady state).

ووفقاً لسولو (Solow)، فإن أي زيادة بفضل عوامل خارجية في الاستثمار سوف تعمل على زيادة النمو بصورة مؤقتة لدى الانتقال من حالة استقرار إلى أخرى، أي لا توجد علاقة دائمه سببية بين الاستثمار والنمو. (Romar, 1996) .

وأما في نظرية النمو الحديثة – النمو الداخلي Endogenous Growth Theory، فإن النمو يرتكز على الاستثمار في الرأسمال البشري، والاستثمار في البحث، والتطوير، وإنتاج المعرفة، وتفترض زيادة العائد على الحجم في عوامل الإنتاج المنبثقة من دور الوفورات الخارجية لعوائد الاستثمار في الرأسمال البشري، مما يؤدي الى تحسن الإنتاجية، ويعوض الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة، وأن التغيّر التكنولوجي يؤدي إلى إحداث تغيرات متزامنة في كل من مدخلات الإنتاج ومخرجاته. (بن قانة، 2012).

ويبرز دور المساعدات الخارجية وفقاً لهذه النظرية في تعزيز النمو من خلال المساعدات الفنية الموجهة نحو الرأسمال البشري (من خلال التعليم والتدريب) والتي تزيد كفاءة العنصر البشري وإنتاجيته وتسهم إيجاباً في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وأن التقدم التكنولوجي متغير داخلي يتحدد داخل النّموذج، (بن قانة ،2012).

9-1 الدراسات السابقة

تعدّدت الدراسات التي تناولت أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية والأردن، وغطت بعضها مجموعة من الدول النامية باستخدام (Cross sectional data) من مختلف القارات ومستويات دخل متفاوته (من ذوي الدخل المتوسط والمتدني)، واستخدمت مقاييس متعددة للنموّ ولفترات زمنية وعوامل مستقلة مختلفة، وأخرى تناولت دولًا منفردة، (الأردن، ومصر، وباكستان، وغيرها) واستخدمت أساليب قياسية مختلفة، وقد كانت نتائجها متباينة بين الأثر الايجابي والسلبي، ومن أبرز هذه الدراسات:

1-9-1 الدراسات الأجنبية:

دراسة (Jeffrey 2015) تناولت الدراسة أثر المساعدات على النمو الاقتصادي حسب مصدرها: ثنائية، ومتعددة الأطراف، والمساعدات الإجمالية لمجموعة من الدول النامية منخفضة الدخل، ومتوسطة الدخل، وغطت الفترة الزمنية 1974-2009 مقسمة الى مجموعات كل منها (4) سنوات، باستخدام البيانات المقطعية وتكوين معادلتين للنموّ؛ الأولى دالة في المساعدات الاجمالية، والثانية دالة في المساعدات الثنائية والمُتعددة الأطراف بالإضافة للعوامل الأخرى، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر المساعدات الثنائية والتي تشكل حوالي 75% من المساعدات الكلية كان إيجابياً في ظل السياسات الكلية السليمة، وأن الأثر الإيجابي للمساعدات المُتعددة ليس مشروطًا بالنظام المؤسسي المتطور، لكونها ليست قائمة على الدوافع السياسية للدول المانحة.

وتناولت دراسة (Fatima 2014)، أثر المساعدات على النمو الاقتصادي في الباكستان خلال الفترة 1980-2012 باستخدام التحليل الاحصائيMoving Average Auto- Regressive، وأشارت الدراسة إلى أن الأثر السلبي للمساعدات يعود إلى الإسراف الحكومي وضعف مستوى النظام المؤسسي في الباكستان، بالإضافة الى أنها تعمل على رفع عبء الدين الخارجي غير المستقر، بينما يظهر الأثر الإيجابي لها من خلال استغلالها في القطاعات التي تساهم في النمو خاصة الزراعية، والصناعية منها.

وأشارت دراسة (Javid and Quyyum 2011) إلى أن العلاقة بين المساعدات والنمو في ظل السياسات السليمة تكون موجبة ومؤثرة، حيث تعمل المساعدات على تغطية الفجوتين (الداخلية، والخارجية) وتحفّز النمو من خلال إنشاء البنية التحتية السليمة والحصول على

التكنولوجيا مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية والاستثمار في القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى أنها تعمل على تلبية الاستهلاك الضروري ومساندة الاقتصاد في حالة الصدمات والأزمات.

أما دراسة (Saunders 2008) فقد قام الباحث بدراسة العلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصاديّ بالإضافة إلى الرأسمال البشري والاستقرار السياسي، واختبار فرضية تناقص العوائد من المساعدات، باستخدام التحليل الإحصائي OLS وTSLS لـ(82) دولة نامية للفترة 1966-1997، وتوصلت الدراسة إلى أن للمساعدات الخارجية أثرًا سلبيًا على النمو الاقتصادي، وأما أثر تفاعل الرأسمال البشري مع المساعدات فقد كان غير واضح ومعاملاتها غير معنوية، ولا يوجد ما يثبت أن المساعدات دالة خطية في النمو الاقتصادي.

وقد تناولت دراسة (Djankov et al 2006) الآثار المباشرة وغير المباشرة للمساعدات على النمو وغطت الدراسة فترة 1960-1996 مقسمة إلى عدة فترات لكل منها (خمس سنوات)، وتضمنت معادلة النمو العديد من المتغيرات، بالإضافة الى المساعدات وتوصلت إلى أن أثر المساعدات سلبيّ على النمو، بينما كان أثرها إيجابيًا على الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، وعلل ذلك بأن المساعدات تُعدّ موارد سهلة للدول المتلقية، ويتم استغلالها بصورة غير فعالة، وتوجه إلى النشاطات الريعية ولخدمة المصالح السياسية، ولدى قياس أثر المساعدات حسب أنواعها توصلت الدراسة إلى أن المنح تساهم في زيادة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، ولا تؤثر في الاستثمار والنمو.

كما تناولت الدراسة جانب العرض من المساعدات وتوصلت الى أن تعدد الجهات المانحة يحد من فعالية المساعدات ويترتب عليها تكاليف مباشرة وغير مباشرة، وذلك لصعوبة التنسيق بين الجهات المانحة وتنافسها لتمويل المشاريع التي تكون نتائجها إيجابية وذات أهمية استراتيجية.

وأما دراسة (Chulam 2005) فقد تناولت أثر المساعدات على النمو في الباكستان خلال الفترة 1960-2002 وبينت أن أثر المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) كان إيجابيًا على النمو الاقتصادي، ولكن هذا الأثر كان متناقصًا، وأن جزءًا من المساعدات كان يقدّم على شكل تخفيف الدين الخارجي، وأن أثرها على عبء المديونية الخارجية كان سلبيًا بسبب التحول نحو القروض التجارية (الصعبة)، مما أثر سلبًا على الموجهة منها نحو الاستثمار وتمويل المستوردات، وتُعدّ أمريكا المانح الرئيس للباكستان.

وفي دراسة (Sachs et al 2004) أشار إلى أن القروض الميسّرة تحفز الاستثمار أكثر من الاستهلاك لكونها واجبة السداد؛ (جزئيًا أو كليًا)، مما يدفع باتجاه استثمارها والحصول على عائد لتغطية عبئها، وأن المنح والهبات تشجع الاستثمارات الريعية (Rent seeking)، واقترح توجيه المساعدات نحو الاستثمار وخاصة لدى القطاع الحكومي وعدم توجيهها نحو الاستهلاك وذلك من خلال مراقبة الموازنة وضبطها، ومراقبة الإنفاق الحكومي.

وأما دراسة (William Easterly 2003) فقد شكلت انتقادًا لدراسة بيرسايد ودولار (2000) وقللت من دور المساعدات في النمو، وبينت أن أثرها هامشي، وأن هناك عوامل أخرى تؤثر في النمو، والنتائج التي توصلت إليها دراسة بيرسايد ودولار لا يمكن تعميمها (أن للمساعدات أثرًا موجبا على النمو في ظل السياسات السليمة) لأن النتائج تتغير بتغير التعاريف، والمفاهيم المستخدمة للمساعدات، أو باستخدام بيانات جديدة، أو بتكملة البيانات الناقصة في دراسة بيرسايد ودولار.

وأشارت الدراسة الى أن التركيز على نوعية المساعدات أفضل من التركيز على زيادة حجمها، وانتقدت دور المؤسسات الدولية المانحة لعدم قيامها بإجراء متابعة وتقييم للمساعدات المقدمة من قبلها ومدى تحقيقها للنتائج، وأنها تقوم بتوزيع وتقديم المساعدات لدول العالم النامي المتباينة عقائديا، واقتصاديا، وتاريخيا، وأيديولوجيا. وتتطلع لتحقيق أهداف عريضة وواسعة، ومن الأفضل أن توجه المساعدات نحو أهداف محددة مثل: القضاء على بعض الأمراض، وخفض معدلات وفيات الأطفال، وزيادة العمر المتوقع.

دراسة (Robert Lensink and Howard White 2001) تم إعدادها على أثر إصدار البنك الدولي تقريرًا عام 1998؛ أشار إلى أن المساعدات أكثر فاعلية لدى الدول الفقيرة التي تتبنى سياسات سليمة، وأن أثرها بعد مستوى معين يصبح سلبيًا (منحنى لافر) وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود ما يثبت النتيجة الأولى، وأن هنالك دلائل تشير إلى أن المساعدات لها أثر سلبي عند المستويات العليا منها (وهذه النتائج حساسة لتحديد النموذج واختيار العينة وخصوصية كل دولة) والدراسة مقدمة إلى وزارة شؤون المساعدات السويدية.

وتوصلت دراسة (Hansen and Trap2001) إلى أن المساعدات تعمل على حفز النمو الاقتصادي وزيادته، وهذا ليس مشروطا بالسياسات السليمة، ويكون هذا الأثر متناقصًا، والنتائج حساسة للمقرر والعوامل المستقلة الأخرى.

دراسة (Burnside and Dollar 2000) والتي هدفت إلى الإجابة عن السؤالين الآتيين: هل أثر المساعدات على النمو الاقتصادي مشروط بالسياسات الاقتصاديّة الكلية السليمة؟ وهل تقوم الجهات المانحة بتقديم المساعدات الى الدول ذات السياسات السليمة دون غيرها؟، وقد شملت الدراسة دولًا فقيرة ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط للفترة 1973-1993، وقسمت الفترة الزمنية إلى ست مجموعات كل مجموعة أربع سنوات تبدأ من (1976-1973) وهكذا، وتم وضع معادلتين إحداهما للنموّ الاقتصادي معبرا عنها بالنمو في الدخل الفردي الحقيقي والعوامل الخارجية والسياسات الاقتصادية (عوامل مستقلة)، ومعادلة للمساعدات والعوامل المؤثرة فيها باستخدام OLS, 2 SLS وتم الحصول على البيانات من موقع البنك الدولي، بحيث تضمنت المساعدات عنصر المنحة من القروض الميسّرة فقط (الثنائية والمُتعددة)، والهبات، والمنح بالأسعار الثابتة لعام 1985 أما السياسات السليمة، فقد تم الأخذ بمعدل التضخم مقياسا للسياسة النقدية ونسبة الاستهلاك الحكومي أو فائض الميزانية إلى GDP كمقياس للسياسة المالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن أثر المساعدات على النمو كان بسيطًا، لكنه يصبح قويًا ومؤثرًا في ظل السياسات الاقتصادية السليمة، وأن المساعدات الإجمالية والثنائية لا تُمنح على أُسس اقتصادية (تبنيّ السياسات السليمة)، بينما المساعدات المُتعددة تُقدم وفق معيار تبنيّ السياسات السليمة. وأن المساعدات الثنائية ترتبط بصورة إيجابية وقوية بالاتفاق الحكومي، مما قلل من أثرها على النمو الاقتصادي، في حين لا يوجد مثل هذه العلاقة في المساعدات المُتعددة، وقد تبنت الدول- والمؤسسات المانحة- نتائج هذه الدراسة وعملت على زيادة حجم المساعدات المشروطة وذلك من خلال اعتماد معيار السياسات الاقتصادية السليمة.

دراسة (Boone 1996) أشارت إلى أن المساعدات لا تساهم في زيادة الاستثمار أو التنمية البشرية، وإنما تزيد من دور الحكومة في الاقتصاد، إضافة إلى أن المساعدات غير المنقولة (non fungible) أكثر فعالية من المنقولة (fungible) .

2-9-1 الدراسات العربية

دراسة الحراحشة (2014) التي تناولت دراسة أثر المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة الممتدة من (1990-2011) باستخدام التحليل القياسي (Granger Causlily and vector error correction model VECM)، وأخذ النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي، وتوصل الباحث إلى أن المساعدات ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي ذي الدلالة الإحصائية في المدى القصير، سواء بشكل مباشر أو غير

مباشر، وإنما يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات الداخلة في النموذج.

أما دراسة أحمد ملاوي (2013) فتناولت الأثر الإنتاجي للمساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن للفترة 1970-2007 مستخدمًا نموذج (ARDl) وإجراء الاختبارات القياسية المختلفة على بيانات الدراسة السنوية، وتوصلت الدراسة الى أن أثر كل من المساعدات والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على الناتج المحلي الإجمالي كان إيجابيا ومقبولا إحصائيا في الفترة الطويلة، في حين لم تكن هذه النتيجة حاسمة في الفترة القصيرة.

وتوصلت دراسة (هدى علي، 2013) إلى أن أثر المساعدات في مصر كان سلبيًا في الفترة القصيرة والطويلة، وغطت الدراسة الفترة 1970-2010 باستخدام بيانات سنوية لكل متغيرات الدراسة: (الدخل الفردي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي، والمساعدات الإنمائية الرسمية نسبة إلى GDP، والانفتاح الاقتصادي، وإجمالي التكوين الرأسمالي) وجميعها بصيغة اللوغاريتم الطبيعي .

ودراسة (صادق 2010) توصل فيها الباحث الى أن المساعدات الرسمية تؤدي دورًا مهمًا في الاقتصاد الأردني والمصري، ففي مقابل كل دولار من المساعدات يزداد الناتج المحلي الإجمالي بحوالي (1,18) و(1,47) دولار في الأردن ومصر على التوالي، وتتأثر المتغيرات الكلية مثل الاستهلاك والاستثمار إيجابيا من خلال تدفق المساعدات لكلا البلدين، وقد قام الباحث ببناء نموذج اقتصادي كلّي بسيط من أجل حساب الأثر المضاعف للمساعدات الرسمية.

وتناولت دراسة (موفق الخالدي، 2008) أثر المساعدات الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة (1990-2005) من خلال قياس العلاقة بين GDP وكل من المساعدات الإنمائية الرسمية ODA والقروض الخارجية وأشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين المساعدات والنمو الاقتصادي.

وفي دراسة (أبو الفول، 2008) قام الباحث بدراسة العلاقة طويلة الأجل بين المساعدات (نصيب الفرد من المساعدات) والنمو الاقتصادي في كل من مصر للفترة 1960-2005، والأردن للفترة 1965-2005 باستخدام منهجية بيرسون للتكامل المشترك، وتوصل إلى أن هناك علاقه طويلة الأجل في حالة الأردن، بينما لا توجد في حالة مصر، وأن اختبار جرانجر للسببية

بيّن أن هناك علاقة سببية طويلة الأجل بين المساعدات وإجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، أما في حالة مصر فإن النتائج لا تؤيد الاختبار.

دراسة (الاسكوا 2007)، هدفت إلى بيان آثار المعونات الخارجية في تنمية المنطقة العربية، مع التركيز على دول الأردن، وفلسطين، ومصر، واليمن، من خلال بناء نموذج قياسي وتقديره باستخدام OLS، وبينت الدراسة أن المساعدات الإنمائية الرسمية تعزز النمو الاقتصادي في الدول العربية، وهذا الأثر يبرز من خلال تراكم رأس المال، أو من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج، وأن الدول المانحة تقوم بتخصيص مساعداتها وفقاً للاعتبارات السياسة، والثقافية، والخلفية الاستعمارية.

وفي دراسة (الرفاعي 2006) بينت نتائج التحليل القياسي للدراسة أن هنالك تأثيرًا إيجابيًا للمساعدات على النمو الاقتصادي في الأردن في التباطؤ الأول والتباطؤ الثاني، وأن المديونية الخارجية تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي في الأردن في التباطؤ الأول، وتأثيرًا إيجابيًا في التباطؤ الثاني، بينما أظهرت نتائج طريقة المربعات المعتادة OLS ان خدمة الدين الخارجي والمديونية الخارجية والمساعدات الخارجية تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي.

بينت دراسة (سيف و أومت 2005) أن المساعدات لا تؤثر على كل من الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي والعبء الضريبي والإيرادات العامة للحكومة، ويمكن أن يكون لها أثر على الاقتراض الحكومي من السوق المحلي، وطالما أنه لا يوجد لها أثرعلى الإيرادات الحكومية، فإن هذا يدل على أن (المساعدات والإيرادات) لا يحل أحدهما محل الآخر. (are not really substitute forms of finance) وذلك باستخدام نموذج (Var) للتحليل الإحصائي خلال الفترة (2004 – 1975).

إن ما يميز الدارسة هذه: أنها تهدف إلى بيان أثر المساعدات الخارجية بأنواعها وأشكالها ومكوناتها على النمو الاقتصادي في الأردن (الهبات، والقروض الميسّرة، والعينية، والفنية) ومن مختلف المصادر الثنائية ومُتعددة الأطراف، وكيفية انفاقها واستخدامها في الأردن، وعدم الاكتفاء بأخذ المساعدات التنموية الكلية (كما ورد في الدراسات السابقة) باعتبارها إحدى المتغيرات المستقلة المؤثرة على النمو؛ حيث أن الأنواع والأشكال المختلفة من المساعدات تترك آثارًا مختلفة على النمو الاقتصادي، وأن الأخذ بالمجموع الكلي لها قد يعطي نتائج مُظلِلة وغير دقيقة، إذ أن بعضها قد يكون لها آثارًا سلبية وبعضها الآخر قد يكون لها آثارًا إيجابية.

وسيتم خلال هذه الدراسة بحث أثر كل من المنح والقروض الميسّرة – كلًا على حده - على النمو الاقتصادي، كما سيتم تناول أثر المساعدات الثنائية المقدمة من بعض الدول (أمريكا، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، واليابان) لكونها تُعد من المصادر الرئيسية والمهمة للمساعدات الخارجية للأردن، وذلك بهدف الوصول إلى تحديد أفضل أنواع المساعدات وأكثرها إيجابية، وأي الدول أفضل في تقديم المساعدات للأردن من حيث حجمها، وشروطها، ودوافعها. وستسعى الدراسة إلى تقييم أثر المساعدات عبر الزمن، حيث أن أثرها قد يختلف من فترة لأخرى وفقًا لفترات الرواج أو الكساد المحلية والعالمية، أو لمواجهة الصدمات الخارجية

كما جاءت هذه الدراسة في فترة تضافرت فيها الظروف العالمية والإقليمية والمحلية التي شهدها الاقتصاد الأردني جراء الربيع العربي وحركة النزوح السكاني الكبيرة من الدول العربية المجاورة (سوريا، والعراق) إلى الأردن، والتي أثرت بشكل واضح على حجم المساعدات المتدفقة الى الأردن وشكلها، وعلى المتغيرات الاقتصادية الكلية، وكانت دون مقدرتة على تحمل تبعات هذا النزوح، مما دفع الأردن لمناشدة العالم الخارجي للتدخل وتقديم العون والدعم وتحمل تبعات هذا النزوح الذي لم يعد مشكلة إقليمية فحسب، وإنما مشكلة عالمية.

من المؤكد أن يستمر اعتماد الأردن على المصادر الخارجية من المساعدات والمنح والقروض الخارجية في المستقبل، وذلك بسبب تزايد الأعباء المترتبة عليه محلياً وإقليمياً جراء التطورات السياسية، والاقتصادية، والأمنية في المنطقة، وموجات الركود الاقتصاديّ إقليميًا وعالميًا وتوجهات بعض المانحين (أمريكا، والدول العربية) لتقليص مساعداتهم، وعدم مقدرة الأردن على زيادة المصادر المحلية الذاتية، فمن المتوقع أن تبقى الأسباب الموجبة لتقديم المساعدات له قائمة للفترة القادمة.

وبهدف بيان مدى أثر المساعدات على النمو لا بد لنا بدايةً من تناول مفهوم المساعدات بشكل عام، ثم حسب أشكالها وتصنيفاتها، وتحديد خصائص كل منها، وذلك من خلال المبحث الأول من الفصل الثاني، تمهيداً لتناول أثرها على النمو والعوامل المحددة لذلك في المبحث الثاني.

الفصل الثاني

مفهوم المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي

1-2 المبحث الأول: مفهوم المساعدات الخارجية

وُضعت تعاريفُ عدة للمساعدات الخارجية تبعًا لاختلاف وجهات النظر حولها وتطوّرها التاريخي وأهميتها، وتعود بداية الاهتمام بها إلى ميثاق الأمم المتحدة الذي تمّ خلال مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945، والذي أكد على أهمية التفاعل الاقتصادي ودعم التنمية في البلدان النامية وتحقيق مزيد من الرفاه والحريات للشعوب (التل، 2015)، وهي تُعدّ أحد أهم مصادر التمويل الأجنبي للتنمية في الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف وفي مقدمتها تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق تمويل المشاريع الإنمائية المختلفة وبناء المؤسسات، وإصلاح السياسات الاقتصادية والقضاء على الفقر.

ويُمكن تعريف المساعدات الخارجية بأنها انتقال للسلع الرأسمالية أو الخدمات من الدول المتقدّمة أو المنظمات الدولية لتحقيق منافع ومكاسب للدول المتلقية أو سكانها (Veen, 2011) .

وأنها التدفقات المالية والمساعدات التكنولوجية والسلعية التي تُقدّم بهدف تشجيع التنمية ودعمها، ويتم تقديمها على شكل منح أو قروض ميسّرة (بحيث يكون عنصر المنحة فيها لا يقل عن 25% وسعر خصم بمقدار 10%، ويُستثنى منها المساعدات العسكرية، والمساعدات التي لا يكون هدفها تحقيق التنمية (Steven, 2006) .

وتُعرِّفُها الحكومة الأمريكية بأنها المساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدّمة من الحكومة الفدرالية الأمريكية إلى الحكومات الأخرى في البلدان المتلقية، وتتولى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ادارة جزء مهم منها و توزيعها (www.investopedia.com).

وتتكون المساعدات الخارجية من جميع المصادر (السلع المادية، والمهارات الفنية، والتكنولوجية، والهبات المالية، والمنح والقروض ذات الشروط الميسّرة) التي تم تحويلها من المانحين إلى الدول المستفيدة (Riddell, 2007).

كما وتُعرّف بأنها الهبات والمعونات التي تقدّمها الدول الغنية للدول الفقيرة أو الدول التي تحتاج إلى مساعدة دولية؛ مراعاة لأوضاعها الإنسانية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، والسياسية (عبد الفتاح، 2001).

وتُعدّ المساعدات الإنمائية الرسمية (Official Development Assistance ODA) الأكثر شيوعا، وتشمل: صافي المساعدات الإنمائية والمعونات الرسمية المتلقّاة وفقًا للجنة المساعدات التنموية (Development Assistant Committee DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتتكون من القروض بشروط ميسّرة بحيث لا يقلّ عنصر المنحة فيها عن 25% وبسعر خصم مقداره 10%، والمنح المقدّمة من مؤسسات رسمية أعضاء في مؤسسات مُتعددة الأطراف، وبلدان غير أعضاء في اللجنة، من أجل حفز التنمية والرفاهية في بلدان ومناطق في قائمة اللجنة لمتلقي هذه المساعدات، ولا تشمل المساعدات العسكرية، والمساعدات التي لا يكون هدفها تحقيق التنمية (Non Development Purpose) (OECD,2015).

وهناك اهتمام متواصل من قبل لجنة الداك (DAC) بموضوع تعريف أدق للمساعدات، وبذل الجهود لتحديث نظام الإحصاءات، فقد تم الاتفاق في عام 2014 على تحديث نظام الإحصاءات ليكون منسجماً مع توجهات المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والذي عقد في أديس أبابا 2015/7 حيث سيتم تحديد تعريف أدق للمساعدات الإنمائية الرسمية ODA، وتقديم شروط أفضل للتمويل الميسّر والتعريف بأدوات التمويل المختلفة، ويعدّ هذا مدخلًا لأجندة التمويل لما بعد 2015 (OECD, 2015).

2-2 أشكال المساعدات الخارجية وأنواعها:

تُصنّف المساعدات إلى العديد من الأشكال والأنواع وفقاً لطبيعتها، أو مصادر تقديمها، أو أغراضها وفيما يلي استعراض لهذه التصنيفات:

1-2-2 المساعدات حسب الجهة المانحة :

1-1-2-2 المساعدات مُتعدّدة الأطراف (Multilateral Aid):

تُعدّ المساعدات مُتعدّدة الأطراف جزءًا مهمًا وأساسيًا من مكوّنات المساعدات الخارجية، وتقدّم من خلال المؤسسات الدولية، والإقليمية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومؤسسات الأمم المتحدة، والبرامج الدولية المختلفة)، وقد تطور نظام المساعدات المتعددة بشكل واضح خلال الفترة الماضية، سواء من حيث عدد المؤسسات العاملة أو نوعها، حيث يوجد حاليًا ما يزيد على (260) مؤسسة وبرنامجا دوليا تعمل في مجال المساعدات المُتعدّدة، أو من حيث الأدوات ووسائل تقديمها (Kharas, 2010)، إذ يتكون نظامها من جزأين أساسيين هما:

أ- مساعدات Earmarked/ Multi- Bi حيث يتم توجيه أموال المساعدات من الدول المانحة إلى المؤسسات الدولية ثم إلى الدول النامية المتلقية، ويبقى دور الدول المانحة قائمًا على تحديد المنطقة، أو القطاع، أو الهدف الذي من أجله تقدّم هذه المساعدات، ولها حرية توجيهها وتغييرها، وقد بدأ الاهتمام بهذا الأسلوب منذ عام 1990،

ب- أما الجزء الآخر؛ فهو Core Multi ODA (Core Funding) ويقتصر دور الدول المانحة على تقديم الأموال إلى المؤسسات الدولية، وترك الحرية لها في كيفية، وأين تنفق هذه الأموال؟ (OECD, Multilateral aid report,2015**).**

ويتأثر حجمها بالالتزامات الدولية والمؤثرات العالمية والقرارات المشتركة المنبثقة عنها، التي تؤكد على زياداتها بشكل عام، وفعاليتها وتحقيقها للأهداف المتوخاة منها، وتؤدي دورًا أساسيًا في مساعدة الدول النامية اقتصاديًا في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية، وتشكل ما يزيد عن ثلث المساعدات الكلية (Kharas, 2010) .

وخلال عامي 2012 و 2013 قدمت دول DAC 39% من مساعداتها الرسمية من خلال نظام المساعدات المُتعددة محققة بذلك زيادة بنسبة 2% عن نسبتها للأعوام 2008/ 2009 والبالغة 37% **(**OECD, Multilateral aid report, 2015).

2-1-2-2 المساعدات الثنائية Bilateral Aid:

تُقدم المساعدات الثنائية بشكلٍ رسمي بين الحكومات المعنية في إطار من التفاوض والاتفاق، ولا تقدم في أغلب الأحوال على أسس اقتصادية صرفة ارتباطاً بمدى الحاجة إليها أو بالأداء الاقتصادي، وإنما تقدّم لأسباب استراتيجية بين الدول المانحة والمتلقية، ويتأثر حجمها باهتمامات المانحين ودوافعهم، وتُشكل حوالي ثلثي إجمالي المساعدات الدولية (Jeffrey, 2015).

3-2 المساعدات حسب طبيعتها:

1-3-2 المنح (Grants):

تكون المنح في الغالب لدعم الموازنة العامة، وهي الموارد المحولة من المانحين إلى خزينة الدولة المتلقية – ويتم استغلالها وإدارتها وفقًا لإجراءات الموازنة لديها، وهي غير واجبة السداد.(OECD,2015) .

2-3-2 القروض الميسّرة (Soft Loan's) :

وتدخل في نطاق المديونية الخارجية، وتتم وفقًا لقواعد وشروط أيسر عن مثيلاتها في الأسواق المالية العالمية، وهي واجبة السداد، ولا يقل عنصر المنحة فيها عن25%، وسعر خصم بمقدار 10% ويعتمد عنصر المنحة على (سعر الفائدة، وسعر الخصم، ومدة القرض، ومدة السماح) (OECD,2015)

3-3-2 المساعدات الفنية Technical Assistance :

هناك جزء رئيس من المساعدات الخارجية يقدم على شكل مساعدات فنية، وتشمل:

أ- استقدام الخبراء والمستشارين من الدول المانحة لإجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بالدول المتلقية وتقديم النتائج والتوصيات، إضافة إلى مهمة تأهيل القوى البشرية وتدريبها بهدف رفع مهاراتهم وقدراتهم الفنية والإنتاجية (Riddel, 2014)

ب- تقديم الأجهزة والمعدات الفنية اللازمة لإنجاز بعض المشاريع الخدمية، والإنتاجية وغيرها، وتأهيل الكوادر البشرية لاستخدامها بأفضل الأساليب، مما يرفع مستوى الإنتاجية ويحفز النمو الاقتصادي، وتقدّم أحيانًا منفردة أو مجتمعة لتشكل مشروعًا متكاملًا (خلف، 2004). وقد تُعدّ المساعدات الفنية أثمن مساعدة تقدّمها الدول المانحة المتقدّمة إلى الدول النامية في حال تمكنت من تقليل الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدّمة والدول النامية، وساهمت في تعزيز النمو الاقتصادي، في الوقت الذي لا تستطيع الدول النامية (في الغالب) الحصول عليها إلاّ من خلال المساعدات، وقد قُدّرت قيمتها بحوالي (22) مليار دولار للعام 2006، مُشكلةً ما نسبته 21% من حجم المساعدات الإنمائية الرسمية. (وزارة التخطيط العراقية).

4-3-2 المساعدات العينية (الغذائية) In-kind Aid.

تشمل تقديم سلع غذائية من بلد لآخر لمساعدة المتلقي في تلبية احتياجاته الغذائية، وتكون على صور ثلاث، هي:

أ- مساعدات غذائية تُقدّم بهدف الإغاثة، وتكون موجهة لضحايا الكوارث الطبيعية، والتي تكون من صنع الانسان.

ب- مساعدات غذائية تُقدّم في إطار مشروعات، وتكون موجهة لفئات معرضة لخطر سوء التغذية، وهدفها تحسين المستوى الغذائي.

ج - مساعدات تُقدّم مباشرة للحكومات المتلقية لبيعها في الأسواق المحلية، على أن تؤول عائداتها إلى الحكومة المتلقية لاستخدامها لأغراض تنموية بالاتفاق مع الجهة المانحة. (البنك الدولي، 2008).

وترجع بدايات المساعدات الغذائية إلى أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، عندما ظهرت فوائض لدى الولايات المتحدة الأميركية، وأصدر الكونجرس الأمريكي القانون رقم (480) The United States Agricultural And Track Development And Assistance Act 1954. وبرنامج الغذاء مقابل السلام (C.B.O,1997) ومن ثم أخذت الدول الأخرى تحذو حذوها.

علاوةً على ما سبق فإن هناك اهتماماً على مستوى المؤسسات الدولية بالمساعدات الغذائية من خلال نشاط منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الغذاء العالمي (WFP).

2-3-5 المساعدات الإنسانية Humanitarian Assistance .

تُعَرَّف المساعدات الإنسانية بأنها تقديم مواد الإغاثة: (الأغذية، والأدوية، والملابس) لضحايا الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة بعد موافقة الدول المعنية، وغالبًا ما تقوم بها هيئات مستقلة ومحايدة كالصليب الأحمر، والهلال الأحمر، ومنظمات الإغاثة الإنسانية، وتهدف إلى رفع المعاناة الإنسانية؛ ولهذا فإنها تُعدّ من صور التضامن والتكافل بين الدول والشعوب، وأهم ما يميزها طابعها الطارئ، ويبرز دورها في توفير الاستجابة المنتظمة للسكان المتضررين من الأزمات، عندما تفتقر الحكومات المحلية إلى القدرة أو الإدارة على معالجة المخاطر والاحتياجات التي يواجهها الأشخاص الأكثر ضعفاً (Raddel et al, 2006).

وتُعدّ الاستجابة في الوقت المناسب أساسية للعمل الإنساني الفعّال، فقد لوحظ وجود تباين في الاستجابة لقرارات الأمم المتحدة في حال وقوع كوارث طبيعية مفاجئة أو أزمات تتعلق بالصراعات، إذ ظلت نداءات جنوب السودان، وسوريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، واليمن، تفتقر إلى أكثر من 50% من التمويل الذي تحتاجه بعد ستة أشهر من إطلاقها. (المساعدات الإنسانية العالمية: ملخص تنفيذي ،2014).

2-3-6 المساعدات الخاصة Private Aid

لا تقتصر المساعدات والهبات المقدّمة للدول النامية على المساعدات الرسمية والحكومية فحسب، وإنما هناك مساعدات خاصة من: الجمعيات الدينية، والخيرية، والمنظمات غير الحكومية (NGOS Non-Government Organization) في الدول المانحة، تقدّم لصالح الحكومات أو للقطاع

الخاص في الدول النامية (Riddel 2007)، ويمكن اعتبار تحويلات العاملين في الخارج المقدّمة للقطاع العائلي ضمن المساعدات الخاصة، ولهذا فإن الحكومات ليست هي المطالبة بالاستغلال الأمثل للمساعدات فحسب بل كذلك القطاع العائلي والخاص. (Djankov et al, 2006).

ويؤخذ على المساعدات الخاصة المقدّمة من قبل المنظمات غير الحكومية بأنها تعمل على المدى البعيد إلى النيل من سيادة الدولة المتلقية بصورة غير مباشرة، حيث إنها تقدّم لتنفيذ مشروعات علمية، أو اجتماعية أو ثقافية قد لا تكون من أولويات الدول المتلقية ولا تقوم بتنفيذها لو تركت وحدها من غير مؤثر خارجي (نصر، 2001).

7-3-2 المساعدات العسكرية Military Aid:

تكون المساعدات العسكرية بين الدول فقط، وتتم غالبًا بصورة سرّية، وتكون على أشكال مختلفة؛ ومنها ما يكون على شكل تقديم أسلحة مختلفة، وعقد دورات تدريبية عليها، ومنها ما يكون دعم قوات حفظ السلام الدولية في الأماكن والدول التي تشهد صراعاتٍ وحروبًا داخلية وخارجية (Sharp,2015).

وتقدّم هذه المساعدات من الدول المتقدّمة في مجال التصنيع العسكري إلى الدول النامية، وتسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف العسكرية والاستراتيجية؛ في مقدمتها الإشراف على تسليح الجيوش المختلفة، والسيطرة على قدراتها العسكرية والتسليحية، ومنع قيام صناعات عسكرية وطنية، كما تسعى لإقامة قواعد عسكرية للدول المانحة داخل أراضي الدول المتلقية لاستخدامها لغايات التدريب والتدخل العسكريّ إذا اقتضى الأمر ذلك، ودعم الأنظمة الحاكمة الموالية لها في الدول النامية، ويضاف إلى ذلك حفظ التوازن العسكري في بعض المناطق، ومن الأمثلةِ الصارخةِ على ذلك سعي أمريكا إلى حفظ التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة العربية (العيسوي، 2014).

كما وتقدّم أحياناً لتسهيل مهمة القوات الأجنبية في الدول النامية (شبكات الإنذار وطائرات الإنذار المبكر) أو لغايات إجراء الدراسات أو الأبحاث أو الاختبارات عليها (العيسوي، 2014).

تكون المساعدات العسكرية عادة بأسعارٍ مبالغٍ فيها، أو قد تكون أسلحة قديمة مستهلكة وخارج الخدمة للاستخدام العسكريّ في الدول المتقدّمة، ومقيدة بموجب اتفاقيات ملزمة للدول النامية باستخداماتٍ معينةٍ ولا يحق التصرف بها إلاّ بعد موافقة الدول المانحة، وحصر عملية شراء قطع الغيار والصيانة لها من الدول المانحة فقط، ولا تقدّم المساعدات العسكرية بمعزل عن المساعدات الاقتصاديّة الإنمائية (Boserup, 1971) .

وبالرغم من ذلك فإنه قد يكون هناك بعض الجوانب الإيجابية للمساعدات العسكرية والتي تظهر من خلال؛ تحويل بعض الموارد التي كان يتم تخصيصها للإنفاق العسكري للمجالات الأخرى الاقتصاديّة أو الاجتماعية (زعزوع، 2012).

4-2 تطور حجم المساعدات الإنمائية الرسمية الدولية.

أخذ حجم المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) بالتزايد التدريجي خلال الفترة 1977-1992 من حوالي (51,2) إلى (87,9) مليار دولار على التوالي، ثم أخذ بالتراجع حتى عام 1997 ليصل إلى 70,9 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى انتهاء الحرب الباردة، والتغييرات التي طرأت على فلسفة تقديم هذه المساعدات القائمة على الحد من نفوذ الأحزاب الاشتراكية والشيوعية، إضافة لتزايد العجز في موازنات الدول المانحة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصاديّ والتنمية (الأوسيد) والذي انعكس على ضعف إنفاقها العام **(**OECD,2015**)**.

ولكنها شهدت تزايداً ما بعد عام 1998 ولغاية عام 2005 وذلك لتزايد الاهتمام العالمي بالمساعدات وسعيها لتوفير التمويل اللازم لتحقيق الأهداف التنموية للألفية، والتي تم الإعلان عنها عام 2000 (Millennium Development Goals MDG) وزيادة المساعدات المقدّمة للدول المتضررة من الكوارث الطبيعية / تسوماني، أواخر2004، والمساعدات الاستثنائية المقدّمة للدول المثقلة بالديون (عارف ، 2001)، وتزايد المساعدات الأمريكية وتقديمها آليّات ومبادرات في هيكل مساعداتها الخارجية لمساعدة الدول الضعيفة والفاشلة (ابو عمرة، 2014).

ولكنها تراجعت خلال عامي 2006-2007 من (122) إلى (112,2) مليار دولار، مع بداية الأزمة المالية العالمية، ثم أخذت بالتزايد بعد ذلك لتصل إلى (137,2) مليار دولار في العام 2014 كما هو واضح في الجدول رقم (1-2)، ويعتقد الباحث أن هذا التزايد عائد إلى زيادة المساعدات المقدمة إلى اللاجئين السوريين والذي عُقدت من أجلها العديد من المؤتمرات الدولية وكان آخرها مؤتمر بروكسل في شهر نيسان من العام الحالي حول الصراع في سوريا وتأثيره على المنطقة.

وهناك المساعدات المقدمة من الدول خارج مجموعة الداك لجنة المساعدات الإنمائي (DAC) مثل: دول الخليج العربي النفطية وتركيا، ودول البريكس (Brics)[1] (والتي تضم روسيا، والصين، وجنوب أفريقيا، والبرازيل، والهند) التي أصبح لها دور متزايد في تقديم المساعدات وخاصة الإنسانية منها، والدول الأعضاء في OECD ولكنها ليست عضواً في DAC .

---

(1) وهي دول متوسطة الدخل، مستقبلة ومقدمة للمساعدات وتقدّم مساعدتها وفقاً للتعاون بين دول الجنوب.

وبناء على توصية لستربيرسون (رئيس وزراء كندا الاسبق، في الستينيات من القرن الماضي في تقرير أعدّه بعنوان "شركاء في التنمية"، أشار فيه إلى عجز الدول النامية عن تحقيق الأهداف التنموية آنذاك يعود إلى قصور التمويل)، بتخصيص ما نسبته 0,7% من الدخل القومي للدول المتقدّمة وتقديمه إلى الدول النامية في صورة مساعدات وقد تبنت الجمعيــة العامة للأمم المتحدة هــذا الاقتراح (الهيتي، 2006).

جدول (1-2)

تطور حجم المساعدات التنموية الرسمية خلال الفترة 1975 – 2014

(Constant 2014 USD Million)

Net ODA	السنة	Net ODA	السنة
74880	1995	50926	1975
74709	1996	49237	1976
70097	1997	51284	1977
76390	1998	57217	1978
76981	1999	58317	1979
80346	2000	63593	1980
82674	2001	62166	1981
88675	2002	69325	1982
92594	2003	68651	1983
97813	2004	73705	1984
128289	2005	75021	1985
122007	2006	76972	1986
112841	2007	75513	1987
125750	2008	81542	1988
127595	2009	79886	1989
134497	2010	83715	1990
133170	2011	86560	1991
128119	2012	87980	1992
135329	2013	83026	1993
137222	2014	83207	1994

المصدر: الموقع الالكتروني لمنظمة OECD, oecd.org/dac/stats/idonline.2016

من الجدير بالذكر أن الدول المتقدمة لم تحقق هذه الغاية (نسبة ال 7%) وبقيت قيمة مساعدتها دون هذه النسبة باستثناء بعض الدول الإسكندنافية التي تجاوزت مساعدتها هذه النسبة، وبصورة عامة فإن نسبة المساعدات الإنمائية لدول الداك (DAC) من دخلها القومي كانت حوالي 0,33% للعام 1990، وتراجعت إلى 0,22% للعام 1999 ثم قفزت إلى 0,31% و 30% للأعوام 2014، 2015 على التوالي (OECD, Aid at a glance, 2016). ومما تجدر ملاحظته أن النسبة العامة للدول المانحة لم تتجاوز نصف النسبة المطلوبة منها، وأن حجم المساعدات المتدفقة إلى الدول النامية دون المقرر لها عالمياً واللازم لدعم النمو، وعلى الدول المانحة مضاعفة حجم مساعدتها.

ويختلف تصنيف الدول الأكثر منحاً للمساعدات وفقاً للمعيار المستخدم لقياسها، فإذا كان المعيار هو النسبة المئوية من الدخل، فإن السويد سجلت أعلى نسبة، حيث قدمت ما نسبته 09,1% من دخلها القومي للعام 2014، في حين سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول في عام 2013، حيث كانت نسبة مساعدتها 1,25% من دخلها القوميّ، وأما مساهمة الدول الأخرى للعام2014 فإنها كانت على النحو التالي (OECD, 2015):

السويد 1,09% وكانت قيمة مساعدتها 5,18 مليار.

النرويج 1,07% وكانت قيمة مساعدتها 3,88 مليار.

لوكسمبورغ 1,06 % وكانت قيمة مساعدته 0,36 مليار.

الدنمارك 0,85% وكانت قيمة مساعدتها 2,53 مليار.

المملكة المتحدة 0,7% وكانت قيمة مساعدتها 17,99 مليار.

أما إذا تم الاختيار وفقاً لحجم المساعدات المقدّمة فإن الولايات الأمريكية تحتل المركز الأول، وتُعدّ الدولة الأولى المانحة عالمياً، حيث قدمت (27,59)، و(31,1) مليار دولار في الأعوام 2014 و 2015 وبنسبة 0,19% و 0,17% من إجمالي دخلها القوميّ في الأعوام ذاتها، وكان ترتيبها (20) من بين دول الداك (DAC) (OECD, Aid At A glance,2016). وهذا يؤكد (حسب وجهة نظر الباحث) الترابط القوي بين الدوافع السياسية والعسكرية والمساعدات، إذ إنه من المعروف بأن أمريكا هي الدولة الأقوى اقتصاديًا وعسكريًا في العالم وتستخدم المساعدات لتحقيق مصالحها، دون مراعاة للظروف الخاصة للدول النامية، وأن أي تغيرات في حجم مساعدتها سوف يؤثر على تركيبه وحجم المساعدات الدولية.

وفي عام 1990 قررت دول DAC تخصيص ما نسبته (0,10% - 0,20%) من إجمالي الدخل القومي كمساعدات للدول الأقل نمواً، ولكنها لم تحقق هذا الهدف، باستثناء تسع دول[2] تمكنت من تجاوز هذه النسبة خلال عام 2013، فقد بلغت هذه النسبة للعام 2013 (0,10%) لدول (DAC) بزيادة عن المستوى المتحقق للعام 2012 البالغ (0,09%)، وأن ثلثي هذه الزيادة كانت لدول (أفغانستان، والكونغو، وأثيوبيا، وجنوب السودان)، وتقوم (DAC) بإجراء تعديلات في قائمة الدول المستفيدة باستبعاد بعضها أو إدخالها ضمن القائمة (OECD- 2015).

إن عملية توزيع المساعدات على المستوى الدولي غير عادلة، وتتركز في دول معينة ذات وزن استراتيجي على المستوى الإقليمي والعالمي، بينما كانت في بدايتها تهدف إلى ضم أكبر عدد ممكن من الدول النامية، بهدف توسيع الأسواق التقليدية (مكاوي، 2001).

وهذا ناتج عن تحيّز الدول المانحة في توزيعها للمساعدات، حيث تركز اليابان مساعداتها في عشر دول من دول جنوب ووسط آسيا التي حصلت على 66% من المساعدات الثنائية، لكونها تُعدّ سوقاً واسعاً للسلع اليابانية وللروابط التاريخية، والثقافية، والجغرافية. كما وتركزت المساعدات المقدّمة من الاتحاد الأوروبي للعام 2013 في دول أوروبا الشرقية، وحصلت على ما نسبته 31%، يليها دول جنوب الصحراء وحصلت على ما نسبته 28%(OECD, 2015)، وحافظت الإدارة الأمريكية الجديدة على مساعدتها المقدمة إلى إسرائيل، رغم توجهاتها تقليص مساعدتها الخارجية للعام 2017. (www.masralarabia.com)، ووفقاً لبيانات (DAC) فإن الدول العشر الأكثر تلقياً للعام 2014 كانت على النحو الظاهر في الجدول (2-2).

جدول رقم (2-2)

الدول الاكثر تلقياً للمساعدات للعام 2014 (مليون دولار)

.1	أفغانستان	4823	.6	مصر	3532
.2	فيتنام	4218	.7	تركيا	3442
.3	سوريا	4198	.8	الهند	2984
.4	باكستان	3162	.9	الأردن	2669
.5	أثيوبيا	3585	.10	كينيا	2665

OCED/ Aid At Glance Statistics By Region – Development Countries- 2016.

ولدى توزيع المساعدات الإنمائية (ODA) وفقاً لقارات العالم وبأخذ النسبة المئوية للفترة 2010 - 2014 كانت قارة أفريقيا الأكثر تلقياً للمساعدات، حيث بلغ صافي المساعدات المقدّمة

[2] وهي دول بلجيكا، والسويد، وبريطانيا، والنرويج، والدنمارك، ولوكسمبورغ، و إيرلندا، وفنلندا، وهولندا.

لها (51,896، و56,715، و53,789) مليار دولار في الأعوام (2012، و2013، و2014) على التوالي، تليها في ذلك قارة آسيا؛ حيث حصلت على (33,298، و551,44، و53,828) لذات الأعوام السابقة (OECD/Development Aid At Glance 2016) وبالرغم من ذلك ما زالت القارة الأفريقية تعاني من الفقر ونقص التنمية كما هو في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2)

المساعدات الانمائية الرسمية وفقاً للقارات للعام 2014

أفريقيا (كاملة)	%36,4
آسيا (كاملة)	%28,7
أمريكيا	%7,4
أوروبا	%5,4
أستراليا	%1,4

OECD/ Aid At Glance,Summery Report By Regain, 2016

وبعد هذا الاستعراض لأساسيات المساعدات الخارجية وفقاً للتصنيفات المخلتفة لها وتطور حجمها وتدفقها على الدول النامية، فإن القضية الأهم تبقى قائمة حول مدى فعاليتها ودورها في حفز النمو الاقتصادي، وبيان القوى والعوامل المحفزة للنموّ والآثار السلبية التي قد تترتب عليها، والتي سيتم تناولها من خلال المبحث التالي.

جدول (4-2)

نسبة المساعدات الرسمية الإنمائية ODA إلى اجمالي الدخل القومي (GNI) %لمجموعة دول DAC للعام 2014

الدولة	% ODA/GNI	الدولة	% ODA/GNI
السويد	1,09	نيوزلندا	0,27
لوكسمبورغ	1,06	كندا	0,24
النرويج	1	ايسلندا	0,22
الدنمارك	0,86	اليابان	0,20
بريطانيا	0,7	الولايات المتحدة الامريكية	0,19
هولندا	0.64	البرتغال	0,19
فنلندا	0,59	ايطاليا	0,19
سويسرا	0,50	كوريا الجنوبية	0,13
بلجيكا	0,46	اسبانيا	0,13
المانيا	0,42	سلوفانيا	0,12
ايرلندا	0,38	اليونان	0,11
فرنسا	0,37	التشيك	0,11
استراليا	0,31	سلوفاكيا	0,09
النمسا	0,28	بولندا	0,09

المصدر: الموقع الالكتروني لمنظمة OECD oecd.org/dac/stats/idonline.2016,

5-2 المبحث الثاني: أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي:

1-5-2 المقدمة

إن مدى نجاح المساعدات الخارجية بأشكالها المختلفة أو فشلها في تحقيق النمو، كان موضع جدل بين الاقتصاديّين وما زالت النتائج لغاية الآن غير حاسمة، إذ أنها نجحت في دول، وفشلت في أخرى ولكنها، بصورة عامة لم تصل إلى مستويات عالمية من الرخاء.

وكانت المساعدات الخارجية مؤثرة في فترات معينة ودول معينه وغير فعّالة في أخرى، حيث أشار تقرير البنك الدولي عام 1998 بأنها حققت إنجازات ودورًا حيويًا في إندونيسيا، وكوريا الجنوبية في السبعينيات، وفي بوليفيا وغانا في الثمانينيات، وفي أوغندا وفيتنام في التسعينيات، إذ ساهمت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي عن طريق إعادة هيكلة القطاعات الاقتصاديّة ونقل التكنولوجيا وتوسيع نطاق التعليم، والقضاء على الكثير من الأمراض، وتوفير موارد مالية شكلت انطلاقة ديناميكية مالية ذاتية ساهمت في تهيئة بيئة استثمارية ملائمة وجاذبة للاستثمار، ولم يكن للمساعدات الخارجية دورًا إيجابيًا في العديد من الدول النامية الأخرى، مثل الكونغو، وتنزانيا بسبب انتشار الفساد وغياب السياسات الاقتصادية الفعالة (الهيتي، 2006).

وقد فشلت المساعدات في تقليص فجوة التمويل في القارة الأفريقية، حيث حصلت دول جنوب الصحراء على ما يعادل (400) مليار دولار من المساعدات الدولية بين عامي (1970 – 2000)، وارتفعت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي GDP من 5% لعام 1970 إلى 18% للعام 1995، ولكن الاستثمار لم يشهد تطورًا بل على العكس تراجع، وكذلك تراجع معدل الادخار مع ارتفاع المساعدات، مما يدل على أن أثرها كان سلبيا على النمو (العباس، 2008).

2-5-2 الأشكال المختلفة للمساعدات وأثرها على النمو الاقتصادي

يختلف أثر المساعدات على النمو الاقتصادي وفقًا لنوع المساعدة المقدمة وشكلها، ويبرز أثرها على النمو الاقتصادي من خلال قنوات ووسائل عدة من خلال أثرها على الاستثمار لدى الدول المتلقية، وتعزيز قدرتها على استيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجيا، وزيادة فعالية وإنتاجية عوامل الإنتاج المحلية وتحقيق التنمية البشرية (Morissey, 2001).

ويتوقف أثر المساعدات على النمو الاقتصادي بأشكالها المختلفة على العديد من العوامل لدى كلا الجانبين: الدول المانحة والدول المتلقية، وهذه العوامل، هي كما يأتي:

1. نوع وشكل المساعدات المقدّمة.

2. تقييد المساعدات (المشروطية).
3. تعدد الجهات المانحة.
4. الأوضاع الداخلية في الدول المتلقية.
5. دوافع تقديم المساعدات.

1-2-5-2 أثر المنح والقروض الميسّرة على النمو:

يختلف دور كل من المنح والقروض الميسّرة على النمو لاختلاف طبيعة وأهداف كل منهما وشروطهما، وأن دور المنح سيكون سلبيًا على النمو لكونها تُقدم لدعم الموازنة العامة للدولة ودون أي التزام بالسداد مستقبلًا، مما يعزز من دور الحكومة في الاقتصاد ويزيد من إنفاقها الاستهلاكي، ويثبط من زيادة الاعتماد على الإيرادات المحلية، وتعمل على تشجيع الاستثمارات الريعية (Sachs ,2004) (Boone,1996) .

وأما القروض الميسّرة فإنها تحفز الاستثمار أكثر من الاستهلاك، لكونها واجبة السداد (كليًا او جزئيًا) مما يدفع باتجاه استثمارها للحصول على عائد لتغطية عبئها، كما تلجأ الدول النامية إليها لإعادة هيكلية الدين الخارجي والحد من الاعتماد على القروض الخارجية، وتخفيف عبئها (Sachs , 2004) .

وتفرض الدول المانحة لدى تقديمها للقروض الميسّرة شروطًا تلزم فيها الدول المتلقية لشراء المواد الأولية والمعدات اللازمة للمشروع من أسواقها، وبأسعار تفوق الأسعار في الأسواق العالمية، أو تكون تلك السلع لا تتحمل المنافسة في السوق العالمية، وذلك بهدف تعويضها عن عنصر المنحة في قروضها، مما يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية لها ويحد من دورها في تعزيز النمو (2012، العيساوي).

2-2-5-2 أثر المساعدات الثنائية والمُتعدّدة على النمو:

يُتوقع أن يكون دور المساعدات المُتعدّدة أكثر إيجابية من الثنائية لكونها تتميز بأنها موجهة نحو الدول الأكثر فقرًا، وتأخذ في الاعتبار أهداف الدول المتلقية، وترتبط بصورة أكبر بالاعتبارات والأهداف الإنسانية، وسرعة ودقة تنفيذها للمشروعات المختلفة، بالإضافة إلى دقة دراسات الجدوى وتحليل البيئة الاستثمارية للدول النامية، باعتبار أن كادر المؤسسات الدولية يعد كادراً متخصصاً وذا خبرة وافرة في المجالات التنموية، وتجارب الدول النامية المختلفة (Camelia et al, 2009).

وتُعدّ المساعدات مُتعدّدة الأطراف الأكثر استقرارًا وأقل مشروطية من الأشكال الأخرى للمساعدات، فضلا عن أن إمكانية التنبؤ بحجمها والتغييرات المحتملة فيها أكبر، وأن أثرها سيكون إيجابيًا على النمو الاقتصادي كونها تُقدّم للدول الفقيرة وفق برامج، وتُعدّ الأفضل في توفير السلع العامة العالمية (Global Public Good GPG'S) (Khans, 2010).

ومن جانب آخر يُتوقع أن تكون المساعدات الثنائية أقل إيجابية في تعزيز النمو الاقتصادي، كونها أكثر تقييدًا وذات دوافع غير اقتصادية وتنموية (في الغالب) وتكون موجهة بدوافع سياسية وعسكرية، وترتفع التكلفة الإدارية فيها، وهي أقل فعالية لصعوبة التنسيق بين الجهات المانحة، واختيار أفضل المشاريع وتحديد المسؤولية عن الإخفاقات التنموية حال حدوثها (Camelia et al, 2009).

3-2-5-2 أثر المساعدات الفنية على النمو الاقتصادي:

قد تكون المساعدة الفنية من أفضل أنواع المساعدات المقدّمة للدول النامية، حيث يُتوقع لها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية لعناصر الإنتاج المختلفة (العمل، ورأس المال) من خلال التأهيل والتدريب لرأس المال البشري، وتوفير الآلات والمعدات والأجهزة في مختلف القطاعات مما يرفع من كفاءة الإنتاج ومستوى الدخل ويعزز النمو الاقتصادي.

وهذا النوع من المساعدات لا يخلو من السلبيات والعيوب، سواء من جانب الدول المانحة أو المتلقية، وتتمثل في نقل التكنولوجيا غير الملائمة من حيث المستوى الفني والتقني، التي لا تتناسب مع مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية، مما يرفع التكلفة ويعيق الاستخدام الأمثل للموارد، ولا تترك الجهات المانحة الخيار للدول النامية لاختيار وتحديد الأجهزة والمعدات التي ترغب فيها أو المناسبة لها، وإنما عليها القبول بما يقدم إليها، والتكيف معها وتأهيل وإعداد مؤسساتها وكوادرها البشرية لهذه الغاية (هايتر، 1997).

ويتم أحيانًا نقل جزء من التكنولوجيا وحجب الجزء الأهم منها لدى الدول المانحة (Know How) وحصر أعمال الصيانة وإدامة الآلات والتزود بقطع الغيار في الدول المانحة وبيعها بأسعار باهظة مقارنة بأسعارها في السوق العالمية، ولا يتعدى الهدف منها الترويج لمبيعاتها وتسهيل صادراتها، وقد تفقد المساعدات الفنية جدواها وفعاليتها إذا تم نقلها على دفعات ومراحل عبر فترة طويلة، ويتطلب الحصول عليها توفير شبكة واسعة ومكلفة من البنية التحتية وإعداد كوادر مؤهلة قبل الحصول عليها حتى تتمكن الدول المتلقية من استيعابها، وهذا يعمق التبعية والاختلالات الهيكلية ويشوه عملية إحلال الموارد (ماندا، 1980).

إن التطورات التكنولوجية والفنية هي عملية ديناميكية ومستمرة ويظهر بين الفترة والأخرى جيل جديد منها لدى الدول المانحة، مما يجعل الدول النامية في تبعية دائمة، ويزيد من الفجوة التكنولوجية بين الطرفين، وتصبح التكنولوجيا المتوفرة لديها من النوع القديم، وتحتاج إلى تكلفة عالية لمواكبة هذه التغيرات (جبلز وأخرين، 1995).

وكما قد ينطوي على إيفاد الخبراء والمستشارين الأجانب تحقيق أهدافًا مبطنةً ودورًا في التأثير على السياسات الاقتصادية وتخصيص الموارد، إضافة إلى التكاليف المباشرة لهم من خلال الإعفاءات والرواتب العالية وبدلات السفر، والمبالغة في نفقات وتكاليف البعثات الدراسية والدورات التدريبية التي تتم في البلد المانح، وعدم الاستفادة من الدراسات والأبحاث التي يتم إعدادها من قبل الجهات المانحة إما لعدم مواءمتها للدول المتلقية أو إهمالها، وعدم الجدية في تأهيل النظراء المحليين وتدريبهم مما ينعكس سلبًا على القيمة الحقيقية للمساعدات (عدينات، 2014).

والمساعدات الفنية قد تعمل على هجرة العقول من الدول النامية إلى الدول المتقدّمة (Brain – Drain)، ونشر الفساد والتسيب الإداري والمالي في الدول النامية والذي قد يحول دون الاستخدام الأمثل لها، ويجعلها قاصرة عن تحقيق أهدافها في تعزيز النمو الاقتصادي ورفع الإنتاجية والإنتاج، وسد الفجوة المعرفيّة بين الطرفين (Kabete, 2008) .

4-2-5-2 أثر المساعدات العينية (الغذائية) على النمو الاقتصادي

للمساعدات الغذائية آثارًا متباينة على النمو الاقتصادي، فقد تؤدي إلى دفع وتعزيز النمو من خلال مساهمتها في سد الفجوة الغذائية لدى الدول المتلقية وتأمين احتياجاتها الغذائية بصورة دائمة أو مؤقتة، لقصور إنتاجها المحلي (Frederic, 1964).

وقد يكون لها آثارًا سلبية على النمو من جوانب عدة إذ من الممكن أن تعمل على تعميق التبعية والحاجة للغذاء، بإغراق أسواق الدول النامية وبأسعار دون الأسعار المحلية، مما يؤدي الى إحباط العاملين في القطاع الزراعي وتراجع الإنتاج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي لدى الدول المتلقية، وتأجيل (أو إلغاء) سياسات الإصلاح الزراعي، (Boserup, 1971) .

كما قد تساهم في نشر النمط الغربي في الاستهلاك، ورفع معدلات الاستهلاك دون أن يرافقه زيادة في الإنتاج المحلي، إضافة إلى أن هدف الدول المانحة من تقديمها جاء لخدمة قطاعها الزراعي وحمايته من التعرض للخسائر أو تراجع إنتاجها، وذلك بالتخلص من المخزون السلعي

لديها وتراجع أسعارها في السوق الدولي والمحلي الناتجة عن زيادة المعروض منها، وتكبدها أجور تخزينها مما يرفع التكاليف ويقلص أرباحها (مكاوي، 2001).

وقد تحد المشروطية (تقييد المساعدات الغذائية) من فاعليتها، حيث يتم ربط تقديمها بتبني برامج لتنظيم النسل، أو لزيادة استيراد السلع من الدول المانحة، فقد فوض الكونغرس الأمريكي الوكالات الأمريكية المانحة تجميد أو خفض المساعدات الغذائية للدول الصديقة، إذا لم يكن لديها برامج لتنظيم السكان (بغض النظر إذا كانت لديه مشكلة سكانية أم لا)، كما أن القانون العام الأمريكي(480) يشترط على الدول المتلقية التوسع في عملية استيراد المنتجات الأمريكية (القياتي، 2011).

2-5-2 أثر المساعدات الطارئة على النمو الاقتصادي

المساعدات الطارئة تشمل المساعدات التي تقدّم في حالات الكوارث الطبيعية، والصراعات، والحروب الأهلية، والمساعدات الصحية لمكافحة الأمراض المعدية وحملات التطعيم، ويكون لها أثرًا إيجابيًا على النمو من خلال تأثيرها الإيجابيّ على الرأسمال البشري، كما أن توفير الغذاء والملجأ في الحالات الطارئة يساعد الدول المتضررة ويخفف من حدة الآثار السلبية ويحد من الإنفاق الحكومي (Riddell , 2014).

3-5-2 أثر تعدّد الجهات المانحة على النمو الاقتصادي

إن تعددّ الجهات المانحة قد يؤثر سلبا على فعالية المساعدات، وذلك لقيام الدول المتلقية بتبني مشاريع منفصلة متناثرة، في سبيل الحصول على المساعدات من الجهات المختلفة، بدلًا من وضع خطة شاملة متناسقة للمشاريع التي تحقق أهدافها، مما يقلّل من قيمة المساعدات والمنح من خلال ازدواجية التمويل والتنفيذ، حيث أصبح الهدف الحصول على المزيد منها، دون التفكير في شروطها والمصلحة الوطنية **(**Djankov et al, 2006).

وتفرض الدول المانحة شروطًا ومعايير مختلفة لتقديم المساعدات واختيار المشاريع التي ترغب في تمويلها دون غيرها مما قد يسبب عدم توازن في النمو، ويحول دون تنفيذ مشاريع ذات أولوية، حيث يتم أحياناً تمويل جزء من المشروع على أن يتم تمويل الجزء المتبقي من الموازنة المحلية، وهذا يشكل ضغطًا على الموازنة، ويؤثر على تخصيص الموارد ويدفع التوجه نحو المشاريع التي تستقطب المساعدات، بغض النظر عن جدواها الاقتصاديّة (الصالح، 2000).

كما يترتب على تعدد الجهات المانحة زيادة في التكاليف التي تتكبدها الدول المتلقية، وتقسم إلى ما يأتي:

تكاليف مباشرة: تكون من خلال إعداد الدراسات والأبحاث المختلفة المتعلقة بالمشاريع، وزيادة الكوادر الحكومية للمتابعة وتنفيذ هذه المشاريع، والإجراءات البروتوكولية لكل جهة مانحة، وأتعاب المستشارين والخبراء من الدول المانحة والتكاليف التشغيلية (Acharya et al ,2004).

أما التكاليف غير المباشرة: فتظهر من خلال المنافسة بين الجهات المانحة لتمويل المشاريع المهمة والحساسة ذات المردود الإيجابي بغض النظر عن تكاملية المشاريع وترابطها، كما تصبح عملية تحديد المسؤولية عن نتائج المشاريع غير دقيقة وواضحة، حيث تحاول كل جهة تحميل مسؤولية الفشل (حال حدوثه) إلى الجهات الأخرى، مما يضعف الحس بالمسؤولية عن النتائج المترتبة عليها (Acharya et al ,2004) .

ومن جانب آخر تظهر بعض الجوانب الإيجابية لذلك من خلال إفساح المجال للدول المتلقية للاختيار والمفاضلة بين أشكال المساعدات ومصادرها المختلفة، ويزيد من درجة التيقن والتأكد من تدفق المساعدات وإمكانية التنبؤ بها، مما يعزز دورها في النمو الاقتصادي (Djankov et al, 2006).

2-5-4 أثر المساعدات المقيدة على النمو الاقتصادي.

يُعدّ تقييد المساعدات مصدرًا لتذبذب قيمتها، وقد يُؤدي إلى تآكل قيمتها الحقيقية، ويعيق دورها في النمو الاقتصادي، وأن كلًا من المساعدات والمشروطية متلازمان، وتكون المشروطية في أعلاها التدخل في نظام الدولة وفرض مطالب وإصلاحات سياسية (مثل: الإصلاح السياسي والديمقراطي، والتعدّدية الحزبية)، وتأييد مواقف المانحين من القضايا العالمية والإقليمية، والتصويت إلى جانبها في المحافل الدولية، وقد تم منع المساعدات وتقليصها عن بعض الدول النامية عقوبًة لمواقفها وتوجهاتها السياسية المغايرة للدول المانحة (صادق، 2010).

وتُعدّ المشروطية وسيلة للدول المانحة لاسترجاع أموالها من خلال فرضها العديد من القيود والشروط على استخدامها، حيث تسترد جزءًا كبيرًا منها على شكل عقود خبرة ومستشارين ومدربين من مواطنيها، وتكاليف إعداد الدراسات اللازمة واستخدام وسائل النقل العائدة لها، والتأمين على المساعدات العينية لدى شركاتها، واختيار المشاريع التي تتصف بشدة التركيز على الاستيراد من الخارج، مما يزيد من انكشاف الدول المتلقية، ويشوه نمط الاستيراد لديها (عدينات، 2014).

وتكون المشروطية بتقديم مساعدات مُجزأة وعلى دفعات وفقًا للالتزام بالشروط، والسماح للشركات الأجنبية بالدخول إلى السوق المحلية وضمان سلامتها ومصالحها التجارية، وحرية إخراج أموالها وأرباحها، وبهذا تأخذ المشروطية شكلًا من أشكال الدعم للشركات الدولية يقدمه دافعو الضرائب في الدول المانحة، وبهذا تكون التكلفة الحقيقية للمساعدات المقيدة على البلدان المانحة أقل بكثير من قيمتها الاسمية (العيساوي، 2012).

وقد تؤدي المساعدات المقيدة لتنفيذ مشاريع لا تحتل المرتبة الأولى من حيث الأولوية بالنسبة للدول المتلقية، ولا تستطيع تحويل استخدامها في مشاريع أخرى غير المتفق عليها دون الرجوع للجهة المانحة، ومن مظاهر تقييد المساعدات حصر إنفاقها على المشاريع الصديقة للبيئة والالتزام باستخدام الآلات والتقنيات التي تحد من التلوث وانبعاث الغازات السامة، وهذه المشاريع قد لا تكون ضمن الأولويات التنموية، ولا تشكل ضرورة ملحة بالنسبة للدول المتلقية، ولكنها تخدم الاقتصاد العالمي في مجال البيئة والتغيّر المناخي (عبد العزيز، 1998) .

تركت أحداث 11 أيلول انعكاسات سلبية على تدفق المساعدات، حيث فُرضت شروط على الدول المتلقية تتمثل في التوقيع على وثيقة مكافحة الإرهاب (شهادة ATC)، وخضوع المؤسسات الأهلية الراغبة في الحصول على الدعم للتدقيق الأمني لأعضاء مجالس إدارتها وطاقم العاملين كشرطين أساسيين، وذلك بحجة عدم وصول هذه المساعدات إلى الإرهاب، ومن الأمثلة على ذلك وثيقة الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID) التي تشترط على المؤسسات المحلية المتلقية للمساعدات التوقيع على وثيقة تمنع بموجبها هذه المؤسسات من مساعدة الأفراد والمؤسسات المحلية التي تعدها الحكومة الأمريكية من المعادين لها، وكذلك ربط تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية بالتقدّم المتحقق في العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي (أبو حماد، 2012).

وتبرر الدول المانحة تقييد مساعدتها للتأكد من عدم هدر المال العام بسبب الفساد، وضمان فعالية استغلاله وتوجيهه لصالح الفئات المستهدفة، وتحقيق الأهداف المحددة لها، والتي تنسجم مع مواقفها واستراتيجياتها، وليس من المنطق استخدام أموالها من قبل الآخرين (Friedric,1964).

وبالرغم من كل هذا فإن لتقييد المساعدات بعض الجوانب الإيجابية والتي تتمثل في الدفع باتجاه زيادة فعاليتها والحرص على استخدامها في المجالات المنتجة، في حين أن المساعدات غير المشروطة قد تحفز الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وإنفاقها في المجالات الريعية أكثر من الاستثمار (Brinside and Dollar, 2000).

وبهدف الوصول إلى القيم الفعلية للمساعدات التي تصل إلى الدول المتلقية، فقد قامت مجموعة (DAC) خلال عام 2007 باستحداث مفهوم (Country Programable Aid CPA) حيث تم استثناء بعض البنود من المساعدات (الثنائية أو المُتعددة) لدى تقدير قيمة (CPA) مثل المساعدات التي لا يمكن التنبؤ بها، والتكاليف والمصاريف ونفقات السفر والدراسة والتي تنفق وتعود إلى الدول المانحة وتشكل (CPA) تقريبًا نصف المساعدات الثنائية المقدّمة من مجموعة (DAC) (Julia et al, 2010).

5-5-2 أثرالأوضاع الداخلية في الدول المتلقية

تتحمل الدول المتلقية جانبًا مهمًا من المسؤولية في إدارة المساعدات واستثمارها بالشكل الأمثل، وتحقيق الشروط اللازمة لذلك، من خلال توفير كادر مؤهل وذي كفاءة عالية لإدارة المساعدات واستثمارها في المكان والوقت الصحيح، واختيار المصدر التمويلي الأفضل، ومدى كفاية المساعدات المقدّمة للمشاريع، والاستمرار في إدارتها منذ البداية انطلاقًا من اختيار المشروع والتجهيز له حتى الانتهاء من تنفيذه، والتأكد من تشغيله بعد ذلك (الصالح، 2001).

ويتوقف أثرها كذلك على درجة النمو والتطور الاقتصادي، ومدى مرونة الجهاز الإنتاجي، وحجم المساعدة المقدّمة وهل هي بالقدر الكافي لتحقيق معدل النمو المطلوب؟ حيث أن انخفاض التراكم الرأسمالي في الدول النامية قد لا يعود بالضرورة إلى قلة الاستثمارات، وإنما إلى ضعف قابليتها على امتصاص المساعدات واستيعابها وتحويلها إلى تراكم رأسمالي (عجام، 2001).

ولا يتوقف الأثر الكلي للمساعدات على كيفية استخدامها من قبل الحكومات في الدول النامية، ولا على البرامج والمشاريع الموجهة إليها فقط، وإنما كذلك على أولويات الإنفاق العام لديها، والتأكد من أن الأموال المنقولة لا تُضعف الأهداف التنموية المنشودة ولا تؤدي لزيادة الانفاق الاستهلاكي البذخي، ولا تعمل على تراخي معدلات الادخار المحلي وتشجيع الاستهلاك، من خلال عملها على تمويل بعض المشاريع التي كان من الممكن تمويلها كليًا أو جزئيًا من المدخرات المحلية (صادق، 2010).

ولا يقتصر تأثير المساعدات على عملية تمويل رأس المال، وإنما يتعدى ذلك من خلال التأثير في السياسات والبرامج الاقتصادية للدول المتلقية: (قوانين الاستثمار، والضرائب، ورخص الاستيراد، والتسعير). ومن المحتمل أن يكون تأثير هذه السياسات على النمو أكبر من تأثير المساعدات على اعتبار أنها إضافة لرأس المال (هاتير، 1979).

كما أنها قد تدفع باتجاه تعزيز الحافز لدى الدول المتلقية بعدم إحراز نتائج إيجابية، في سبيل الحصول على المزيد من المساعدات واستمرار تدفقها، لأنه في حال تحقيق نموًّا اقتصاديًّا مقبولًا تسقط الأسباب الموجبة لتقديمها، وقد تتسابق بعض الدول النامية ومؤسساتها المختلفة في سبيل الحصول على المساعدات، حتى لو كانت مخالفة أو لا تتوافق مع برامجها التنموية، مما أفقدها جزءًا من فاعليتها علاوة على أنها تقتل روح المبادرة وتعزيز الاعتماد على الذات لدى الدول النامية (عبد الكريم، 2005).

ولأن المساعدات تُقدَّم بالعملة الأجنبية فإنها قد تؤدي إلى ظهور ما يعرف "بالداء الهولندي" لدى الدول المتلقية من خلال رفع قيمة العملة المحلية، مما يحفز الطلب على الواردات – وهذا ينسجم مع رغبات الدول المانحة – ويقوض القدرة التنافسية لقطاع التصدير (Kabaete, 2008)

ولأن المساعدات من أكبر وأهم التحديات على المستوى الدولي وتحظى بالاهتمام الدولي في تكوين شراكات من كلا الجانبين (الدول المانحة والمتلقية) ومسؤولية مشتركة في أدواتها (خاصة بعد سيطرة الدول المانحة على سوق المساعدات وتحكمها في آليات تقديمها وأدواتها)، وتوفير الشروط اللازمة والواجبة لتحقيق نتائج إيجابية، فقد تم عقد العديد من المؤتمرات والمنتديات الدولية رفيعة المستوى[3]* لبحث ودراسة دور المساعدات في الاقتصاد الدولي وزيادة فعاليتها، حيث تبنى إعلان باريس خمسة (5) محاور لزيادة فاعليتها (الملكية Ownership، **و**التنسيق Harmonization، والاتساق Alignment، والمساءلة المشتركة Joint Accountability، والإدارة الموجهة بالنتائج Result-Oriented management**)** (إعلان باريس،2010).

كما وضع الإعلان كذلك مجموعة معايير لتقييم جودة المساعدات الإنمائية الرسمية (Quality of ODA) التي تم تطويرها لقياس أداء الجهات المانحة، وتصنيفها إلى أربع مجموعات (تعظيم الكفاءة، وتقوية ودعم المؤسسات، وتخفيف أعباء الدول الشريكة، والشفافية، والتعلم) (عبد المعطي، 2015).

---

[3] منتدى روما حول تنسيق المساعدات (2003)، اجتماع المائدة المستديرة حول تنسيق المساعدات 2004، إعلان باريس حول فاعلية المساعدات، 2005، منتدى أكر/غانا عام 2008 لمتابعة التزامات اعلان باريس، وتأكيدا للدور الحيوي للمعلومات، المنتدى الرابع (رفيع المستوى) حول فعالية المساعدات التزامات بوسان، 2011 في كوريا الجنوبية، لمراجعة التزامات إعلان باريس، وتأسيس شراكة فعالة وشاملة من أجل التنمية والمبادرة الدولية للشفافية (International Aid Transparency Initiative IATI**)**.

6-5-2 أثر دوافع تقديم المساعدات الخارجية

تعددت دوافع الدول المتقدمة لتخصيص جزء من دخلها القومي وتقديمه كمساعدات للدول النامية، ويتوقف دورها في النمو الاقتصادي على مدى الانسجام بينهما (الدوافع والنمو) وفيما إذا كانت المساعدات جاءت لتحقيق النمو؟! أم كانت غطاء لأهداف أخرى؟! وتقدم المساعدات إما لدوافع إنسانية قائمة على أساس إعادة توزيع الدخل العالمي، ومساعدة الفقراء والشعور بالمسؤولية المشتركة، وأخرى دوافع سياسية تهدف إلى استمرار نفوذ وسيطرة الدول المتقدّمة تحت الغطاء الاقتصادي، وتحقيق مصالحها الاستراتيجية، وكسب الدول النامية والتصويت لصالحها في المحافل الدولية، وأن الهدف من هذه المساعدات يتحقق بمجرد تقديمها بغض النظر عن نتائج المشاريع (صلاح، 2001). حيث عبرت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي (موغيريني) خلال مؤتمر دولي عن السياسة النووية في واشطن بتاريخ 20-3-2017عن استيائها من توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة تقليص المساعدات الخارجية، وأن ذلك قد يزعزع الاستقرار في مناطق في العالم ويلحق الضرر بالأمن القومي الامريكي (www.masralarabia.com).

ولا يقتصر ذلك على المساعدات الثنائية، وإنما كذلك من خلال المؤسسات الدولية المانحة واستخدامها لأحكام السيطرة على الدول النامية وضمان تبعيتها من خلال برامج التصحيح الهيكلي المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي IMF (مكاوي، 2001).

ويشير الواقع الدولي إلى حرمان العديد من دول العالم من المساعدات وعزلها وفرض عقوبات عليها بعيدا عن الأسباب الاقتصاديّة بل لمواقفها السياسية والعسكرية (صادق، 2010).

وتنطلق بعض الدول المانحة في تقديمها للمساعدات من بُعد ثقافي مبني على افتراض عالمية الثقافة الغربية وصلاحيتها لجميع الشعوب، وتجاهل الواقع الثقافي والتراثي في الدول النامية، مما أوقع الدول النامية في حالة من التبعية والازدواجية الثقافية والفكرية للدول الغربية (عارف، 2001). كما تقدم المساعدات كخطوة استباقية لمعالجة القضايا والمخاطر العالمية (مثل حماية البيئة، والتغير المناخي، والهجرة الدولية، والإرهاب، والقضاء على الأمراض الفتاكة، واللاجئين)، وتهدف لتحقيق معدلات محدودة من النمو والحد من الفقر والبطالة، لحماية نفسها بالدرجة الأولى من الأخطار المتوقعة، حيث عبر عن ذلك بيل جيتس (في مقالٍ له نشرته مجلة

التايم الأمريكية بتاريخ19-3-2017) بأن تقديم المساعدات في مجال الرعاية الصحية جاء حمايةً لمواطنيها وتجنبًا لوباءٍ قادمٍ (www.albosala.com/news/arabic).

وسيتم خلال الفصل القادم تناول أهمية المساعدات ودورها في الاقتصاد الوطني حيث أنه من المعروف أن الأردن كغيره من البلدان النامية يعتمد على المساعدات الخارجية بشكل كبير، وفي مختلف أنواعها ومصادرها، وقد شهدت المساعدات تطورات مختلفة خلال فترة الدراسة وتعددت دوافع تقديمها (السياسية، أو الاقتصادية)، مما ترك آثاراً متباينة على النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

المساعدات الخارجية وآثارها على الاقتصاد الأردني.

1-3 المقدّمة:

يعاني الأردن -كغيره من الدول النامية- من نقص في الموارد المحلية اللازمة لتمويل التنمية؛ بسبب تدني حجم ومعدلات الادخارات المحلية، وارتفاع معدلات الاستهلاك الكلي، مما دفعه نحو المصادر الخارجية لتمويل المشاريع التنموية التي تشكل المساعدات عنصرًا أساسيًا منها، وأصبح الاعتماد على المساعدات الخارجية سمة وضرورة أساسية للاقتصاد الأردني.

يتلقى الأردن المساعدات على مختلف أشكالها، وأنواعها، ومصادرها العربيّة والأجنبية (الثنائية منها والمُتعددة، والمساعدات النقدية لدعم الموازنة العامة، والفنيّة، والغذائية، والعسكرية)، وقد اتسعت المجالات والقطاعات الممولة من المساعدات، فضلًا عن تنوعها حتى يمكن القول: أنه لم يبقَ مؤسسَة أو قطاعًا في الأردن إلا وقد اعتمد على المساعدات الخارجيّة (الطاقة، والمياه، والصحة، والتعليم، والمعلومات، والسكان).

ويتم إدارة وتنسيق المساعدات المقدّمة للأردن من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي التي تقوم بتوقيع الاتفاقيات مع الجهات المانحة، والوكالات الدولية التابعة لها والعاملة في الأردن (وزارة التخطيط، تقارير المساعدات الخارجية،2015).

وهناك العديد من الأسباب الموجبة لتقديم المساعدات للأردن، ومن أبرزها: موقعها الجيواستراتيجي في المنطقة العربيّة باعتباره من دول المواجهة مع إسرائيل، بالإضافة إلى مقدرته على التعامل مع الأزمات الداخلية وامتصاص الآثار المترتبة على الأزمات في الدول العربيّة، ولدوره البارز في الحرب على الإرهاب والتطرف، واستقباله اللاجئين من مختلف الدول العربيّة (حراحشة، 2014).

2-3 أسباب اعتماد الأردن على المساعدات الخارجية:

تنبثق حاجة الأردن للمساعدات الخارجية من أسبابٍ داخلية وخارجيّة:

أ- **الأسباب الداخلية**: هي أسباب نابعة من الخصائص الأساسية للاقتصاد الأردني، حيث أن هناك العديد من الخصائص والصفات الملازمة له، ومن أهمها "توأم العجز"؛ العجز في الموازنة العامة للدولة الذي يتمثل في عدم كفاية الموارد المحلية في تغطية الإنفاق

(الفجوة الداخلية) والعجز في الميزان التجاري (الفجوة الخارجية) إذ يبرز في التزايد المستمر للمستوردات عن الصادرات، وعدم كفاية موارد العملة الأجنبية لتغطية متطلبات تمويل الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى صغر حجم الاقتصاد الأردني ومحدوديّة الموارد الطبيعية، (وخاصة شُح الموارد المائية، حيث يُعد الأردن من أفقر دول العالم في المياه، بالإضافة إلى صغر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة) (دائرة الاحصاءات العامة، 2016).

1- ارتفاع نسبة البطالة وعدم انسجام مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، وأن جزءًا من العمالة الأردنيّة يتم استيعابها في السوق الخارجية (خاصه دول الخليج العربي) وتشكّل تحويلات العاملين إحدى الموارد الرئيسة للعملة الصعبة ومكونًا مهمًا في الدخل القومي الوطني (الجامعة الأردنية، 2012).
2- سيطرة قطاع الخدمات وبروز الدور الحكومي، وتراجع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي، حيث يساهم قطاع الخدمات بحوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب القطاع الحكومي حوالي 50% من القوى العاملة، وتوسع المهام الملقاة على عاتق الحكومة بتوفير البنية اللازمة للاستثمار والخدمات العامة وغيرها (الجامعة الاردنية، المرصد الاقتصادي، 2010).

ب- **الأسباب الخارجيّة:** تبرز هذة الأسباب من موقع الأردن المهم في المنطقة العربيّة وتأثره بصورة مباشرة وكبيرة بالحروب والأحداث العربيّة والإقليمية، والتي أدت إلى هجرات سكانية طارئة باتجاه الأردن على مدى العقود المنصرمة، مما شكل عبئًا واضحًا على المالية العامة، فضلًا عن التبعات الأمنية والعسكرية الملقاة على عاتق الأردن جرّاء حالات عدم الاستقرار في الدول المجاورة، وبحكم موقع الأردن باعتبارها إحدى دول المواجهة مع إسرائيل، تطلب ذلك زيادة الإنفاق العسكري وتوجيه بعض الموارد نحو الاستخدامات العسكرية، إضافة إلى الاهتمام العالمي باستقرار الأردن، لمواصلة دوره في محاربة الإرهاب (حراحشة، 2014).

في ضوء الانفتاح على الاقتصاد العالمي في ظل عصر العولمة وثورة المعلومات والاتصالات، سعى الأردن للاستجابة لشروط الاندماج مع العالم الخارجي إذ يمكن وصف الاقتصاد الأردني بأنه شبه نفطي لانفتاحه وتأثره بالأوضاع الاقتصادية في دول الخليج العربي (النفطية) وتأثر المتغيرات الاقتصاديّة الكلية بالتغيرات الحاصلة في تلك الدول، سواء نتيجة للتغيرات في أسعار النفط العالمية، أو لمواقف الأردن من بعض القضايا السياسية والعسكرية في

المنطقة العربيّة (موقفه من المسيرة السلمية مع إسرائيل، وأزمة الخليج الأولى والثانية، وتطورات الربيع العربي) (صادق، 2010).

3-3 إدارة المساعدات الخارجية.

تُعدّ وزارة التخطيط والتعاون الدولي1 بموجب قانون التخطيط رقم (68) لسنة 1971 الجهة الحكومية المسؤولة عن إدارة المساعدات وتوجيهها نحو البرامج والمشاريع المختلفة ذات الأولوية (جغرافياً وقطاعياً) بالتنسيق مع الوزارات المعنية، وتتولى مسؤولية الإشراف ومتابعة المساعدات الخارجية من مختلف المصادر والأنواع، ففي مجال المساعدات الفنيّة التي تقدم للأردن في إطار علاقته مع بعض الجهات المانحة والصديقة، فإن الوزارة المعنية تقوم بالتفاوض مع الجهات المانحة بالتنسيق مع الوزارات لاختيار مجالات التدريب والبرامج والبعثات وفقًا للاحتياجات العامة لموظفي القطاع العام بهدف تمكينهم من رفع قدراتهم (وزارة التخطيط، تقارير المساعدات الخارجية، 2015) .

وتتولى الوزارة مسؤولية تنظيم اللقاءات الدورية والاجتماعات بين الجهات المانحة والوزارات والمؤسسات الوطنية لتنسيق عملية تقديم المساعدات وزيادة فعاليتها، والوقوف على احتياجات الأقاليم والمحافظات2 (وزارة التخطيط، المركز الاعلامي، 2016).

تخضع المشاريع الممولة من المساعدات (القروض الميسّرة والمنح) لنظام العطاءات المعتمد في الأردن، والدورة المستندية (الرقابة المالية الداخلية، ورقابة وزارة المالية، وديوان المحاسبة)، ويتم الصرف على تنفيذها بناء على الخطة التمويلية الموضوعة للمشروع، ووفقًا للسقوف المحددة في قانون الموازنة العامة، واعتمادًا على نسب الإنجاز المتحققة في تنفيذه. وأما المنح التي تدار بشكل مباشر من قبل الجهات والدول المانحة، فيتم إدارتها بموجب الأنظمة والتشريعات المالية والإدارية المتبعة لدى الجهات المانحة بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية المعينة والخضوع لرقابة الأجهزة الرقابية ذات العلاقة (وزارة التخطيط، تقارير المساعدات الخارجية، 2015).

ووضعت الوزارة نظام إدارة المساعدات (JAIMS) في عام 2010، وهو نظام يقدم معلومات عن المشاريع والبرامج الممولة من خلال المساعدات وتوزيعها إقليميًا وقطاعيًا، ويساعد هذا النظام في زيادة الشفافية، والحدّ من الازدواجية في الجهود المبذولة **(**OECD/ Jordan 2015 **).**

4-3 تطور حجم المساعدات الخارجية للأردن:

يعتمد الأردن منذ نشأته على المساعدات الخارجية، حيث كان يحصل على المساعدات البريطانية، التي أخذت بالتراجع بعد حصول الأردن على استقلاله في عام 1946 ليصبح الاعتماد الأكبر على المساعدات الأمريكية المانح الرئيس للأردن (الفايز، 2013)، وقد مرت المساعدات المتدفقة إلى الأردن بمراحل مختلفة، وهي على النحو التالي:

3-4-1 المرحلة الاولى 1975-1980:

شكلت المساعدات العربية في عقد السبعينيات مكونًا مهمًا وأساسيًا في هيكل المساعدات المقدّمة للأردن، وذلك بسبب الطفرة النفطية في عام 1973 وتكوّن الفوائض المالية لدى الدول العربيّة النفطية، حيث شهدت صافي المساعدات الإنمائية والمعونات الرسميّة تزايداً واضحاً خلال الفترة 1975-1980، وقفزت من (156,8) إلى (467,3) مليون دينار على التوالي، وقُدمت المساعدات العربية للأردن باعتباره أحد دول الصمود والتصدي، وأسهمت هذه المساعدات (بالإضافة الى عوامل أخرى) في الانتعاش الاقتصادي وتحقيق معدلات نموّ مرتفعة بلغت بالمتوسط حوالي 11,6% (اومت وسيف، 2005)، وأما المساعدات الأمريكية فقد شهدت تراجعاً نتيجة لموقف الأردن الرافض للسلام مع إسرائيل، حيث شهدت صافي المعونة الثنائية الأمريكية تراجعاً من (25,9) الى (7) مليون دينار في الأعوام 1978-1985 على التوالي (كما هو مبين في الجدول رقم (3-5).

وقد انعكس تزايد المساعدات على نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي أخذت بالتزايد من (36%) الى (44,5%) في الأعوام 1975-1979 على التوالي الجدول (3-1).

3-4-2 المرحلة الثانية 1981-1990:

أخذت المساعدات خلال عقد الثمانينيات 1981-1990 بالتناقص على أثر تراجع أسعار النفط العالمية لتصل إلى (177,9) مليون دينار في عام 1988، فيما بلغت (4,411) مليون دينار في عام 1981، كما هو مبين في الجدول رقم (3-1)، لتراجع المساعدات العربية المقررة بموجب قرارات القمة العربية، والتي صاحبها تراجعٌ ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي والتي بلغت بالمتوسط حوالي 2,2% للفترة 1983- 1988، و(-10,7) في عام 1989 (السواعي، 2011)، واتجه الأردن لتعويض ذلك بالاعتماد على القروض الخارجية، مما أدّى إلى الوقوع في أزمة المديونية الخارجية وتفاقم الاختلال الهيكلي ونشوب الأزمة

المالية في عام 1989، والذي تطلب تدخل صندوق النقد الدولي، وتبنّي برامج التصحيح الاقتصادي المختلفة (الجومرد، 2000).

وقد رافق تراجع كل من المساعدات ومعدلات النمو الاقتصادي تراجعًا في نسبتها إلى الناتج الإجمالي لتبلغ حوالي (8%) في العام 1989، وتراجعًا في نصيب الفرد من المساعدات من (205) الى (57,6) دولاراً في الأعوام 1980- 1988، (الجدول رقم 3-1).

ولدى مقارنة حجم المساعدات الإنمائية مع معدلات النمو يُلاحظ بأن هناك انسجامًا وتناغمًا بينهما خلال عقدي السبعينيات، والثمانينيات حيث تحققت معدلات نموّ مرتفعة خلال السبعينيات ورافقتها معدلات نموّ موجبة ومرتفعة، ولدى تراجعها في الثمانينيات شهد الاقتصاد الوطنيّ تباطؤًا وركودًا، مما يشير إلى أن للمساعدات دورًا إيجابيًا – بالإضافة إلى عواملٍ أخرى- في حفز النمو الاقتصادي، وأن تراجع حجم المساعدات الإنمائية وخاصة العربية خلال فترة الثمانينيات كانت أحد العوامل المسببة للأزمة.

3-4-3 المرحلة الثالثة 1991-2000:

شهدت المساعدات للأردن خلال تلك الفترة تحولًا واضحًا في محتواها وأهدافها تبعًا للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية في المنطقة العربيّة، حيث تم حرمان الأردن من المساعدات العربيّة بسبب موقفه من أزمة الخليج (1990-1991) في حين تم إعفاء الأردن من الديون الأمريكية بقيمة (700) مليون دولار بعد توقيع معاهدة السلام الأردنيّة الإسرائيلية في عام 1994 (الجومرد ،2000).

وقدمت الحكومة الأمريكية دعمًا نقديًا للأردن في عام 1997 بهدف دعم النمو الاقتصادي من خلال تخفيف الالتزامات المترتبة على المديونية الخارجية العائدة للحكومة الأمريكية والمؤسسات الدولية، (USAAID, 2003) كما تم البدء بجولات المفاوضات لإعادة جدولة الديون الخارجية من خلال نادي باريس للتخفيف من عبء المديونية الخارجية، إضافة لحصول الأردن على النفط من العراق بأسعار تفضيلية.

وقد سجلت المساعدات الرسمية للأردن مستويات قياسية في العامين 1990و1991 حيث بلغت (629,6) و (638,2) مليون دينار على التوالي، وقد جاءت لزيادة المساعدات المقدمة من اليابان والتي بلغت (292,6) مليون دينار ومؤسسات الاتحاد الأوروبي البالغة (131,2) مليون دينارًا كما هو مبين في الجدول رقم (3-5)، والتي جاءت لتعويض الأردن عن الأضرار التي لحقت في اقتصاده الوطني جراء فرض الحصار الاقتصادي على العراق لكونه أكثر الأطراف

تضررًا بعد الأطراف المباشرة العراق والكويت، والذي رافقها ارتفاع نسبة المساعدات في الناتج المحلي إلى (22%)، ثم أخذت بالتراجع لتبلغ حوالي (5%) بالمتوسط خلال الفترة 1992-2000 نتيجة لتذبذب حجم لمساعدات كما في الجدول (1-3).

في حين سُجلت معدلات نموّ مرتفعة في بداية التسعينيات مدفوعة بعودة المغتربين الأردنيين من دول الخليج العربي مع مدخراتهم والتي عملت على إنعاش الاقتصاد الوطني، والتي بلغت حوالي 7% في العام 1993، وواصلت ارتفاعها لغاية عام 1998 ثم تراجعت إلى مستويات معتدلة حوالي 4%، حيث تراجعت أسعار النفط في السوق العالمية، وتم اعتماد برنامج جديد للتكيف الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي للفترة 1992-1998 والذي كان يهدف إلى تحقيق نموًّا اقتصاديًّا بنسبة 5% (عدينات ،2015)، وسجل نصيب الفرد من المساعدات أدنى مستوىً له في عام 1993، حيث بلغ (54,1) ديناراالجدول (1-3).

وأما خلال الفترة ما بين 1991-2000 فإن حجم المساعدات كان متذبذبًا، ولكن الاقتصاد الأردني حقق معدلات نمو موجبة خلال الفترة 1992-1995 الناتجة عن عودة المغتربين والتوقيع على معاهدة وادي عربة، أما خلال النصف الثاني فقد حقق الأردن معدلات نمو متواضعة.

3-4-4 المرحلة الرابعة 2000-2010:

شهدت المساعدات الرسمية المتدفقة إلى الأردن خلال النصف الأول من هذا العقد تذبذبًا في قيمتها بين حدٍّ أدنى بلغ (318,2) في عام 2001 إلى حدٍ أقصى بلغ (938,7) مليون دينارًا في عام 2003، وجاءت هذه القفزة للظروف الاستثنائية المترتبة على احتلال العراق وتوقف العمل في البرتوكول التجاري بين الأردن والعراق، وتوقف تزويد الأردن بالنفط العراقي بأسعار تفضيلية، إضافة إلى خسارة السوق العراقي، وتدفق اللاجئين العراقيين إلى الأردن، (صادق،2010) وسجلت نسبة المساعدات إلى الناتج المحلي13% في العام 2003 وما لبث أن تراجعت الى حوالي 4% بالمتوسط للفترة 2006-2014 الجدول رقم (3 -1)، وهذا يعطي مؤشرًا بأن هناك قدرة استيعابية للاقتصاد الأردني لاستيعاب وامتصاص المزيد من المساعدات، وأن زيادة حجمها سوف يعمل على تعزيز النمو، في حين كانت معدلات النمو المسجلة خلال تلك السنوات حوالي 4%.

رغم أن المساعدات سجلت زيادة متواضعة ومستمرة خلال النصف الثاني من العقد 2006-2010 حيث ازدادت من (405,4) إلى (673,7) مليون دينارًا على التوالي، كما هو في الجدول رقم (1-3)، ولكن الاقتصاد الأردني تمكن من تسجيل معدلات نموّ اقتصادي مرتفعة بلغت حوالي 7% خلال الفترة 2004-2009، والتي أخذت بالتراجع بعد ذلك نتيجة لتعرض الأردن لصدمات خارجية حادة شملت الأزمة المالية العالمية (2009-2007) وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني بفعل تراجع أداء اقتصاديات دول الخليج العربي واستثماراتها في الأردن، وهبوط الأسعار في السوق المالي، وارتفاع أسعار النفط والغذاء (الحراحشة، 2014).

5-4-3 المرحلة الخامسة 2010 -2014:

وهي الفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية، وشهدت أحداث الربيع العربي وما ترتب عليه من اختلال في قطاع الطاقة، وأزمة اللجوء السوري، وقد أثرت هذه الأحداث على المتغيرات الاقتصاديّة الكلية، واحدثت تحولًا في أهداف وأشكال المساعدات المقدمة للأردن، حيث أدت إلى زيادتها، ممثلة في المنحة الخليجية البالغة (5 مليار دولار) على مدى أربع سنوات من (2011-2015)، (وزارة التخطيط، المنحة الخليجية، 2012) وزيادة حجم المساعدات الأمريكية للأردن لتصل إلى حوالي مليار دولار سنويًا بموجب مذكرات التفاهم الموقعة مع الحكومة الأمريكية (2015-2009 و2015-2017)، وكذلك قيام أمريكا بضمان القروض السيادية للأردن في الأسواق العالمية (Sharp, 2016) حيث أخذت المساعدات والمعونات الرسميّة بالتصاعد المستمر منذ عام 2010 لتقفز من حوالي (819,6) مليون دينار في عام 2012 إلى حوالي (1911,5) مليون دينار في عام 2014، كما في الجدول رقم (1-3)، ولولا هذه الأزمات ما حصل الأردن على مساعدات بهذا الحجم.

وقد ركزت المساعدات المقدمة للأردن على الجوانب الإنسانية والموجهة؛ نحو تلبية متطلبات اللاجئين السوريين في المخيمات والتخفيف من الآثار السلبية المترتبة على انتشارهم في مختلف مدن المملكة، حيث أصبح التركيز على توفير الخدمات الأساسية للاجئين والتوسع أفقيًا وعموديًا في تقديم وتوفير الخدمات لهم (الصحية، والتعليمية، والمأوى، والغذاء)، سواء داخل المخيمات أو في المدن الأردنية، إضافةً إلى التوصل لاتفاق مع الاتحاد الأوروبي لتبسيط قواعد المنشأ بهدف توفير فرص للعمالة السورية ودمجهم تدريجيًا في العملية الإنتاجية، ولتعويض الأردن عن الأضرار التي لحقت في القطاع الخارجي جراء خسارة السوق السوري، وإغلاق ممر الترانزيت أمام الصادرات الأردنية، والذي أضعف تنافسيتها (Baraket and Andrew, 2015) .

وقد جاءت هذه المساعدات وفقًا لخطة الاستجابة التي وضعتها الحكومة الأردنيّة، والعقد مع الأردن التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر المانحين في لندن (شباط 2016) علماً بأن حجمها لم يكن ليتناسب مع حجم الأعباء والمسؤوليات الملقاة على كاهل الاقتصاد الأردني، ولا تكفي لتعويض الأردن عن خسائره جراء الأزمة، وقدر البنك الدولي تكلفة استضافة اللاجئين بـِ 2,5 مليار دولار سنويا (المفوضية الأوروبية، 2015)، حتى أعلن الأردن مؤخرًا عن بلوغه الحدود القصوى في استيعاب اللاجئين السوريين، الذين يقدر عددهم بحوالي (1,3) مليون لاجئ في مختلف المدن الأردنية، ويشكّلون ما نسبته 20% من سكان المملكة، من بينهم أكثر من (650) الف لاجئ مسجل لدى مفوضية اللاجئين (البنك المركزي، التقرير السنوي، 2015).

كانت معدلات النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة متواضعة حيث بلغت 3% كمعدل في الفترة 2009 -2014 وكانت ضمن مسار النمو البطيء وتماثل متوسط معدلات النمو المسجلة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا(MENA) (البنك الدولي ، 2015)، وجاء هذا التراجع في أعقاب الأزمة المالية العالمية والتي طالت آثارها السلبية دول الخليج العربي والذي انعكس سلباً على استثماراتها في الأردن، إضافة إلى الركود الاقتصادي في دول الخليج العربي جراء الأزمة اليمنية وتراجع الفوائض المالية النفطية لديها، نتيجة للانخفاض الكبير في أسعار النفط في السوق العالمية منذ منتصف عام 2014 ولغاية الآن، كما شهد نصيب الفرد من المساعدات خلال الفترة 2006-2014 ارتفاعًا ليسجل أعلى مستوى في عام 2014، حيث بلغ (257,7) دينارًا، ويُعزى ذلك إلى تدفق المساعدات لاستيعاب والتكيّف مع أزمة اللجوء السوري دون الأخذ بالاعتبار الزيادة السكانية الناتجة عن اللجوء، كما في الجدول رقم (1-3).

وفي ظل الوضع الراهن مع استمرار أزمة اللجوء السوري والنمو البطيء، وتراجع المساعدات العربية جراء تراجع أسعار النفط وتآكل الفوائض المالية لدى دول الخليج العربي، وتوجهات الإدارة الأمريكية الجديدة لتقليص المساعدات الخارجية، فإن على الأردن السعي بكل السبل للحصول على المساعدات وضمان استمرار تدفقها، للتعامل مع التحديات السياسية، والأمنية، والاقتصادية في المنطقة التي لا تزال تلقي بثقلها على الاقتصاد الوطني.

جدول رقم (3-1)

الأهمية النسبية لصافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منها بالدينار الأردني1975-2014 مليون دينار

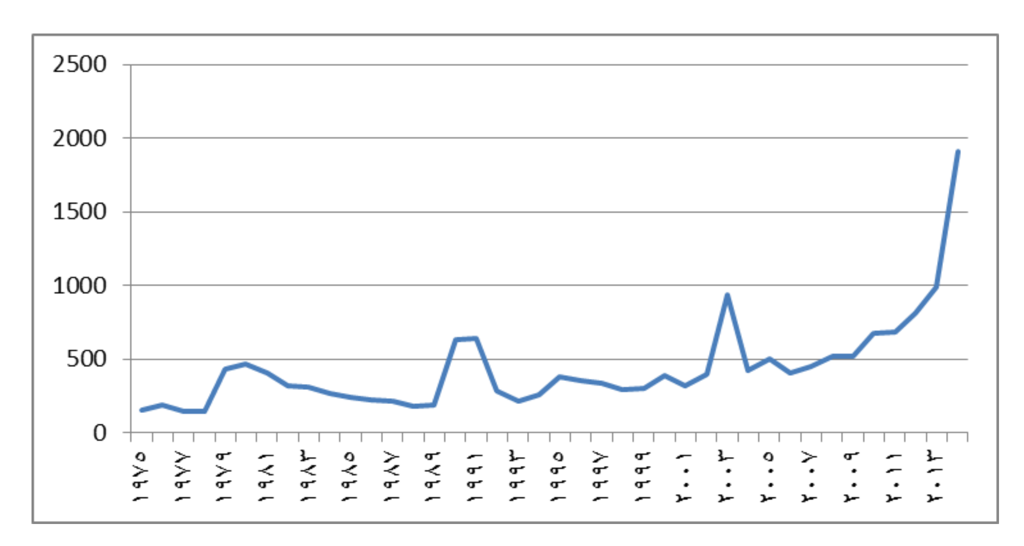
السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية GDP	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة	نسبة صافي المساعدات الرسمية/ GDP(%)	نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة (بالأسعار الجارية للدينار الاردني
1975	435.9	156.786	0.360	78.980
1976	567.3	189.729	0.334	93.044
1977	690.4	144.780	0.210	69.215
1978	795.4	143.814	0.181	66.994
1979	982.5	437.364	0.445	198.032
1980	1164.8	467.953	0.402	205.182
1981	1448.7	411.417	0.284	173.913
1982	1649.9	317.756	0.193	129.015
1983	1786.6	309.295	0.173	120.416
1984	1909.7	268.972	0.141	100.492
1985	1970.5	238.898	0.121	85.846
1986	2240.5	220.573	0.098	76.478
1987	2286.7	218.190	0.095	73.160
1988	2349.5	177.952	0.076	57.653
1989	2425.4	193.639	0.080	60.334
1990	2760.9	629.618	0.228	187.471
1991	2958	638.261	0.216	180.366
1992	3610.5	288.673	0.080	77.105
1993	3884.2	214.198	0.055	54.127
1994	4357.4	259.965	0.060	62.572
1995	4714.7	377.320	0.080	87.340
1996	4911.3	358.885	0.073	80.684
1997	5137.4	334.572	0.065	73.611
1998	5609.9	292.015	0.052	63.189
1999	5778.1	307.088	0.053	65.455
2000	5998.6	391.326	0.065	82.086

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية GDP	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة	نسبة صافي المساعدات الرسمية/ GDP(%)	نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة (بالأسعار الجارية للدينار الاردني
2001	6363.7	318.189	0.050	65.603
2002	6794	398.710	0.059	80.726
2003	7228.8	938.666	0.130	186.147
2004	8090.7	427.061	0.053	82.578
2005	8925.4	501.583	0.056	94.051
2006	10675.4	405.380	0.038	73.299
2007	12131.4	453.283	0.037	78.701
2008	15593.4	522.592	0.034	86.955
2009	16912.2	524.341	0.031	83.669
2010	18762	673.690	0.036	103.357
2011	20476.6	687.663	0.034	101.721
2012	21965.5	819.610	0.037	117.181
2013	23851.6	993.421	0.042	137.691
2014	25437.1	1911.523	0.075	257.755

المصدر : الموقع الالكتروني للبنك الدولي، https:// data,albankalda.org.country.indicator,dec/2016

النسب من احتساب الباحث

تم تحويل قيم المتغيرات إلى الدينار الأردني من قبل الباحث.



(الشكل 3-1) تطوّر حجم المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للاردن (1975-2014)

3-5 هيكل المساعدات المقدّمة للأردن

تتمثل المساعدات المقدّمة للأردن في الاشكال الآتية:

3-5-1 المنح:

تُصنف المنح التي يحصل عليها الأردن إلى المنح الموجهة لدعم الموازنة، وتقدم كدعم مباشر لخزينة الدولة للإنفاق على المشاريع والبرامج التنموّية الواردة في قانون الموازنة، أو يتم رصدها كمخصصات إضافية ضمن الموازنة العامة لموازنات الوزارات التي ستقوم بتنفيذ مشاريع قطاعية، وتُعدّ الولايات المتحدة الأمريكيّة، والاتحاد الأوروبي، واليابان الجهات المانحة الرئيسة التي تقدم المنح، ويتم تحويل المنح النقدية الموجهة لدعم الموازنة والمقدّمة من الدول العربيّة إلى وزارة المالية مباشرة وتوريدها لحساب الخزينة (وزارة التخطيط، تقارير المساعدات الخارجية،2015).

والمنح التي تدار بشكل مباشر من قبل الدول والجهات المانحة، ويجري الاتفاق بشأنها بين وزارة التخطيط والوزارات والمؤسسات المختلفة حول أوجه استغلالها لتمويل مشاريع تنموية وأولويات وطنية، وتدار بموجب الأنظمة والتشريعات المالية والإدارية المتبعة لدى الجهات المانحة، بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية المعنية والخضوع لرقابة الأجهزة الرقابية الوطنية، واستغلالها خلال فترة تنفيذ المشروع التي تتراوح ما بين (5-2) سنوات، ويتم السحب من هذه المنح والمساعدات وفقاً للتدفقات النقدية الملتزم بها حسب الاتفاقيات الموقعة مع الجهة المانحة، من حيث: القيمة، والتوقيت، والمتطلبات اللازمة لاستحقاق دفعات التمويل، وحسب سير العمل في البرامج والمشاريع (وزارة التخطيط، تقارير المساعدات الخارجية، 2015).

وللمنح العديد من الآثار الإيجابية على النمو الاقتصادي في الأردن لكونها تقدم على شكل دفعات نقدية غير قابلة للسداد، وتستخدم لتمويل مشاريع ذات أولوية؛ (Jeffrey, 2014) مما يساهم في الحد من العجز في الموازنة العامة، والذي يُعد من الاهداف الأساسية للحكومة، وتسعى جاهدة للسيطرة عليه، ويتفاوت حجم العجز في الموازنة تبعًا للتغيرات في حجم المساعدات المتدفقة للأردن، حيث جرت العادة لدى إعداد الموازنة تقدير واحتساب (العجز /الوفر) (قبل /بعد) المنح، إذ انخفض العجزالكلي من (1957,3) قبل المنح إلى (1318,2) مليون دينار بعد المنح في عام 2013. وكان للمنح أثرٌ بارزٌ في خفض العجزالكلي خلال العام 2011 من (2597,8) مليون دينار قبل المنح إلى (1382,8) مليون ديناراً بعد المنح (البنك المركزي الأردنيّ، تقرير الاستقرار المالي، 2014).

كما أن المنح جاءت منسجمة وتدعم التوجهات الحكومية للإصلاح المالي ولم تشكل بديلًا للإيرادات المحلية، حيث تبنت الحكومة الأردنية العديد من البرامج والسياسات للإصلاح المالي، وضبط المالية العامة، وتحسين الإيرادات العامة، وزيادة مساهمة الإنفاق الرأسمالي، لتعزيز النمو الاقتصادي، حيث قامت الحكومة بوضع البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي 2014-2017 الذي يعتمد على ستة محاور، هي (تعزيز الإيرادات، وترشيد النفقات، والرقابة المالية والشفافية، وتعزيز مساهمة الإنفاق الرأسمالي في النمو)، وإقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتخفيف من الضغوط على الحكومة، والحصول على المساعدات الداعمة لهذه البرامج ومساندة الوكالات الدولية لها خاصة USAID وJICA واللتان قدمتا مساعدات مخصصة لدعمها (قرض تنمية السياسات التنموية لإصلاح الإدارة المالية والخدمات الحكومية من اليابان، والمساعدات المقدمة من USAID لمشروع الإصلاح المالي وإدارة المالية العامة) (وزارة المالية، نشرة المالية العامة،2014)، وقد أكدت على ذلك النتائج التي توصلت إليها دراسة (Saif & Omet, 2005)، بعدم وجود إحلال بين المساعدات والإنفاق الحكومي.

ويُلاحظ من خلال مطالعة الجدول رقم (2-3) الذي يبين الأهمية النسبية للمنح الخارجية المقدمة لدعم الموازنة الحكومية لكل من الإيرادات والنفقات الإجمالية أن أهميّتها كانت مرتفعة خلال عقد السبعينيات، ولكنّها أخذت بالتراجع المستمر خلال العقود اللاحقة، إلا أنها شهدت ارتفاعات في بعض السنوات خاصة في عام 2003، حيث زاد حجم المساعدات المقدّمة للأردن إثر حرب الخليج الثانية واحتلال العراق، واستمر تراجعها بعد ذلك، فقد كانت المنح خلال عقد السبعينيات في أغلب السنوات تزيد على قيمة الإيرادات المحلية، حيث بلغت نسبتها إلى الإيرادات المحلية 121,8% في عام 1975، وأخذت هذه النسبة بالتراجع في عقد الثمانينيات من حوالي 92,5% في عام 1980 إلى 27,2% في عام 1987، واستمرت بالتراجع بعد ذلك حيث وصلت إلى حوالي 11% في عام 1998، ثم إلى 6,9% في عام 2012، الجدول رقم (3-2).

ويعتقد الباحث أن تراجع نسبة المساعدات إلى الإيرادات يدل على أن المساعدات لم تشكل بديلاً عن تعزيز وزيادة الإيرادات المحلية. وأن الأردن يواجه سيناريوهات صعبة تبرز على المستوى الداخلي نحو زيادة الاعتماد على الموارد المحلية في ظل التباطؤ الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، وخيار استخدام المساعدات لتغطية الانفاق العام الجاري، وخارجياً فأن الوضع الاقتصادي مرهون بالانفراج السياسي والعسكري في دول الإقليم.

وفي الجانب الآخر من الموازنة العامة يُلاحظ أن الأهمية النسبية للمنح إلى إجمالي النفقات العامة بلغت 51,6% في عام 1975 وتراجعت إلى 29% في الأعوام 1982 و 1983، وإلى 14% تقريباً في الأعوام 1987 و 1988، واستمرت بالتراجع حتى وصلت إلى 8,5% في عام 1998، لترتفع إلى 28% في عام 2003، ولكنّها سرعان ما تراجعت بعد ذلك إلى 5,5% و4,7% في الأعوام 2009 و2012 على التوالي (الجدول رقم 3-2).

وقد جاءت المنح الخارجية في الوقت المناسب وجنبت الاقتصاد الوطني مرحلة عنق الزجاجة والسيناريوهات الأسوأ المترتبة على الربيع العربي وآثاره السلبية على الاقتصاد الأردني، المتمثلة بانقطاع الغاز المصري -المقدم بأسعار تفضيلية- مما أدى إلى ارتفاع تكلفة توليد الكهرباء وتزايد عجز شركة الكهرباء الوطنية وتحمل الحكومة دعم قطاع الطاقة، وتدفق اللاجئين السوريين مما أضعف المالية العامة، وزيادة الإنفاق الحكومي الجاري (البنك المركزي، التقرير السنوي، 2015).

إن تطوّر حجم المنح المقدمة لدعم الموازنة وأهميتها النسبية لكل من الإيرادات والنفقات العامة، وإلى الناتج المحلي الإجمالي جاءت منسجمة مع تطور حجم المساعدات الإنمائية الرسمية، حيث أخذت بالتزايد خلال عقد السبعينيات من (100,6) إلى (210) مليون دينار في الأعوام 1975-1979، وشهدت الفترة 1979- 1987 انخفاضا في قيمتها حيث بلغت في عام 1987 حوالي (127,5) مليون دينار ثم أخذت بالتذبذب بين سنة وأخرى لتصل إلى حوالي (247) مليون دينار في عام 1996، ولكنّها أخذت بالتزايد خلال الفترة (2000-2003) لتصل إلى (687,7) مليون دينار في عام 2003، وبلغ أقصى مستوى لها في عام 2014 إذ وصل إلى (1239) مليون دينار، وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي حوالي3% كمعدل خلال الفترة 2006-2014 كما هو في الجدول (2-3).

جدول (2-3)

خلاصة الموازنة العامة للحكومة المركزية 1975- 2014 (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	المساعدات الخارجيّة	نسبة المساعدات إلى الناتج الإجمالي%	الإيرادات المحلية	نسبة المساعدات إلى الإيرادات المحلية%	الإيرادات الكلية	نسبة المساعدات إلى الإيرادات الكلية%	إجمالي النفقات	نسبة المساعدات إلى إجمالي الإنفاق%
1975	435.9	100.6	23.1	82.6	121.8	183.2	54.9	194.6	51.7
1976	567.3	66.2	11.7	107.6	61.5	173.8	38.1	255.2	25.9
1977	690.4	122.2	17.7	142.2	85.9	264.5	46.2	325.5	37.5
1978	795.4	81.7	10.3	158.5	51.5	240.2	34.0	351.0	23.3
1979	982.5	210.3	21.4	187.9	111.9	398.2	52.8	502.3	41.9
1980	1164.8	209.3	18.0	226.1	92.6	435.5	48.1	539.4	38.8
1981	1448.7	206.3	14.2	316.4	65.2	522.7	39.5	624.2	33.1
1982	1649.9	199.6	12.1	362.2	55.1	561.8	35.5	674.8	29.6
1983	1786.6	196.7	11.0	402.8	48.8	599.5	32.8	668.1	29.4
1984	1909.7	106.1	5.6	424.6	25.0	530.7	20.0	672.8	15.8
1985	1970.5	187.8	9.5	459.3	40.9	647.1	29.0	759.3	24.7
1986	2240.5	143.7	6.4	527.2	27.3	670.9	21.4	824.1	17.4
1987	2286.7	127.5	5.6	549.2	23.2	676.8	18.8	875.1	14.6
1988	2349.5	155.4	6.6	565.9	27.5	721.3	21.5	1062.3	14.6
1989	2425.4	261.7	10.8	593.8	44.1	855.5	30.6	992.6	26.4
1990	2760.9	164.3	6.0	773.9	21.2	938.2	17.5	1032.6	15.9
1991	2958	230.2	7.8	886.8	26.0	1117.0	20.6	1264.8	18.2
1992	3610.5	137.4	3.8	1221.3	11.3	1358.7	10.1	1291.2	10.6
1993	3884.2	163.1	4.2	1243.0	13.1	1406.1	11.6	1336.6	12.2
1994	4357.4	175.5	4.0	1361.8	12.9	1537.3	11.4	1492.7	11.8
1995	4714.7	182.8	3.9	1437.2	12.7	1620.0	11.3	1604.8	11.4
1996	4911.3	247	5.0	1476.2	16.7	1723.2	14.3	1706.6	14.5
1997	5137.4	205	4.0	1415.8	14.5	1620.8	12.6	1884.2	10.9
1998	5609.9	172.2	3.1	1529.2	11.3	1701.4	10.1	2028.7	8.5
1999	5778.1	198.5	3.4	1617.4	12.3	1815.9	10.9	1956.3	10.1
2000	5998.6	240.2	4.0	1610.1	14.9	1850.3	13.0	1970.1	12.2
2001	6363.7	249.4	3.9	1718.5	14.5	1967.9	12.7	2123.5	11.7

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	المساعدات الخارجيّة	نسبة المساعدات إلى الناتج الإجمالي%	الإيرادات المحلية	نسبة المساعدات إلى الإيرادات المحلية%	الإيرادات الكلية	نسبة المساعدات إلى الإيرادات الكلية%	إجمالي النفقات	نسبة المساعدات إلى إجمالي الإنفاق%
2002	6794	266.6	3.9	1750.0	15.2	2016.6	13.2	2221.7	12.0
2003	7228.8	687.7	9.5	1675.6	41.0	2363.3	29.1	2442.3	28.2
2004	8090.7	667	8.2	2174.2	30.7	2814.2	23.7	2931.0	22.8
2005	8925.4	501	5.6	2562.9	19.5	3063.9	16.4	3104.3	16.1
2006	10675.4	304.5	2.9	3164.4	9.6	3468.9	8.8	3860.4	7.9
2007	12131.4	343.4	2.8	3628.1	9.5	3971.5	8.6	4540.0	7.6
2008	15593.4	718.3	4.6	4375.4	16.4	5093.7	14.1	5431.9	13.2
2009	16912.2	333.4	2.0	4187.9	8.0	4521.3	7.4	6030.5	5.5
2010	18762	401.7	2.1	4261.1	9.4	4662.8	8.6	5708.0	7.0
2011	20476.6	1215	5.9	4198.8	28.9	5413.8	22.4	6796.6	17.9
2012	21965.5	327.2	1.5	4726.9	6.9	5054.1	6.5	6878.2	4.8
2013	23851.6	639.1	2.7	5119.8	12.5	5758.9	11.1	7077.1	9.0
2014	25437.1	1236.5	4.9	6031.1	20.5	7267.6	17	7851.1	15.7

المصدر : البنك المركزي، بيانات إحصائية سنوية 1964 -2013

2-5-3 القروض الميسّرة:

يتم التعاقد على القروض الميسّرة بعد التنسيق مع وزارة المالية وأخذ موافقة اللجنة العليا الوزارية لإدارة الدين العام، بهدف توفير التمويل اللازم لعدد من المشاريع التنموية ذات الأولوية، أو لدعم الموازنة العامة، ويتم تحويلها إلى خزينة الدولة كاملة، أو على دفعات بناءً على شروط الاتفاقية وتمتاز القروض الميسّرة المقدّمة للأردن بالخصائص الآتية:

أ- أسعار الفائدة منخفضة تتراوح ما بين (صفر - 5%).

ب- فترة سداد تتراوح ما بين (40-15 سنة).

ج- فترة سماح ما بين (7-5) سنوات.

د- عنصر المنحة فيها يصل إلى 50% تقريبا (وزارة التخطيط، تقاريرالمساعدات الخارجية،2015).

ويتوقع ان يكون للقروض الميسّرة أثر إيجابي على النمو الاقتصادي لكونها تقدم للأردن بشروط ميسّرة خاصة، حيث تتضمن عنصر منحة يصل إلى 50%، وتخضع لقواعد وشروط أفضل من غيرها من القواعد والأحكام في الأسواق المالية الدولية، ويكون عبئها بسيطًا ويمتد لفترة طويلة، وهذا يساهم في إعادة هيكلة الدين الخارجي وخفض كلفة الاقتراض، وعادة ما تقدم من الحكومات لدعم اولويات ومشاريع تنموية او مكفولة من الحكومة الاردنية ،(وزارة التخطيط، تقارير المساعدات الخارجية، 2015). وقد يكون لها أثراً سلبياً اذا ما استخدمت لتغطية الفجوة التمويلية للموازنة وتمويل الانفاق الجاري (Sachs, et al, 2004).

ويحصل الأردن على استثناءات ومميزات إضافية للحصول على القروض الميسّرة مما يخفّض كلفة الإقراض ويعزز النمو، حيث منح في عام 2016 سقفًا تمويليًا للاقتراض الميسّر يصل إلى (1,9) مليار دولار على مدى ثلاث سنوات لدعم الموازنة العامة والمشاريع التنمويّة المهمة، وذلك ضمن مبادرة آلية التمويل الميسّر العالمي (التي تمت بناء على طلب الأردن الموجه لرئيس البنك الدولي والجهات المانحة)، وتم إطلاقها خلال شهر نيسان في عام 2015 من قبل البنك الدولي، الأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية بهدف خفض تكلفة الاقتراض للدول متوسطة الدخل (وزارة التخطيط، المركز الإعلامي، 2016).

6-3 المساعدات الفنيّة المقدّمة للأردن

تُعدّ المساعدات الفنيّة أحد الأشكال المهمة للمساعدات التي يحصل عليها الأردن (من مختلف المصادر الثنائية والمُتعددة) لكونها تساهم في تطوير القوى العاملة والاستثمار في الرأسمال البشري من خلال التعليم والتدريب، بحيث تؤدي إلى توفير قوة عاملة مؤهلة ومدربة، وتساهم في زيادة الدخل، والحد من البطالة، وتعزيز النمو الاقتصادي، إضافةً إلى زيادة الاستثمار والتكوين الرأسمالي المادي من خلال تقديم الآلات والمعدات والأجهزة المختلفة التي تساهم في رفع الطاقات الإنتاجية للمؤسسات والشركات والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة (Riddel, 2014).

وتأخذ المساعدات الفنيّة المقدمة للأردن أشكالًا متنوعة وتكون من مصادر مختلفة ويحصل عليها بموجب اتفاقيات ومذكرات بين الجهات المانحة والمؤسسات الأردنيّة، وعلى شكل برامج وآليات محددة ذات أهداف واضحة وتستهدف فئات وطبقات معينة، ورصد المبالغ اللازمة لها، ومنها :

أ- برنامج تطوير القوى العاملة (Jordan work force project development,(WFD**)** الموقّع مع الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي الذي تم إطلاقه في عام 2014 ويستمر لمدة (5) خمس سنوات،ويستهدف زيادة فرص العمل في القطاع الخاص للنساء والشباب ممن يعيشون على خط الفقر أو دونه في بعض المحافظات (عمان الشرقية، ومعان، والطفيلة، والزرقاء، وإربد، والعقبة) (USAID,2015).

ب- برامج دعم وتطوير مراكز التدريب المهني المنتشرة في مختلف مدن المملكة عن طريق تزويدها بالتمويل والأجهزة اللازمة، إضافة إلى إنشاء وتأهيل مراكز التدريب المتخصصة في القطاعات المختلفة: مركز التدريب الكهربائي الذي أُسس في عام 1987 من قبل شركة الكهرباء الوطنية بالتعاون مع جايكا واعتُمد مركزاً إقليمياً من قبل العديد من المنظمات الدولية إلى جانب جايكا (The Third Country Training Program,TCT)، ومركز التدريب المتخصص لصناعة المعادن في سحاب الذي تم افتتاحه في عام 2015 بتمويل من جايكا والبنك الدولي (JICA,2014) ومعهد التدريب المهني في ماركا للفنون والسياحة / الممول من USAID (USAID, 2015).

ج- برامج التطوير الفني للوزارات والمؤسسات المختلفة الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية واستغلال الموارد على النحو الأمثل، ورفع كفاءة العاملين فيها، وقدرتها الإنتاجية، وإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجهها (الإدارية، والفنيّة، والمالية) ومن هذه البرامج: برامج التوأمة بين مختلف المؤسسات والدوائر الأردنيّة مع الاتحاد الأوروبي التي تم العمل بها منذ عام 2005، وبرنامج الدعم المؤسسي والمساعدات الفنيّةالموجهة نحو قطاع المياه والمقدم من USAID (International Support and Strengthing programme, ISSP) (USAID,2015).

د- الآلات والمعدات والأجهزة والمكائن وغيرها التي يتم تقديمها للقطاعات الخدمية الصحية، والطاقة، والمياه، والبنية التحتية لرفع قدرتها وطاقتها الإنتاجية والفنيّة، والحد من المشكلات التي تعيق عملها وتطوّرها (خلف، 2014).

ه- البعثات الدراسية والدورات التدريبية للقوى العاملة الأردنيّة وورش العمل المختلفة التي يتم عقدها لدى الدول المانحة أو في الأردن عن طريق اتفاقيات التعاون العلمي والثقافي مع العديد من الدول، حيث تم خلال عام 2014 توقيع ثلاثة برامج تنفيذية للتعاون العلمي والثقافي مع جمهورية كوريا الجنوبية للسنوات 2014-2016 وجمهورية الصين الشعبية (2015-2018) (وزارة التخطيط، تقرير المساعدات الخارجية، 2014) .

و- استقدام الخبراء والمستشارين والمتطوعين من الدول المانحة، إذ تقوم الحكومة اليابانيّة بإيفاد المتطوعين اليابانيين إلى مختلف المؤسسات الأردنيّة وعلى المستويات كافة للعمل في الأردن، ونقل الخبرات والتجارب اليابانيّة للأردن (JICA,2014)، ويستفيد الأردن من أداة الدعم الفني والتبادل المعلوماتي مع الاتحاد الأوروبي (TAIEX)، وهي أداة قصيرة الأجل تقوم على إيفاد موظفين حكوميين إلى دول الاتحاد لفترة قصيرة، واستضافة خبراء أوروبيين في ورشات متخصصه لصقل الخبرات الأردنيّة، وقد بلغ عدد الزيارات الدراسية إحدى عشرة زيارة، واستقدام ثلاث عشرة بعثة أوروبية، وعقد ثلاث ورشات عمل في عام 2011 (وزارة التخطيط، تقرير المساعدات الخارجية، 2013)، إضافةً إلى إعداد الأبحاث والدراسات حول مختلف القطاعات الاقتصاديّة والاجتماعيّة .

وهناك العديد من العيوب لهذه المساعدات كونها تقدم لخدمة وتنشيط القطاعات الاقتصادية في الدول المانحة، والتي تفرض حصر إجراء الصيانة والتزود بقطع الغيار من أسواقها بأسعار مبالغ فيها، وكثرة التسربات منها وتآكل قيمتها الحقيقية وعدم فعاليتها، والتي تكون على شكل رواتب وامتيازات مبالغ فيها للخبراء والمستشارين الأجانب، وعدم الجدية في تأهيل الكوادر البشرية، إضافةً لارتفاع تكلفة إعداد الدراسات والأبحاث، والتي تكون في أحيان كثيرة غير ملائمة، مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي من خلال عملها على زيادة الإنفاق العام والعجز في الموازنة العامة للحكومة (عدينات، 2014).

تم الأخذ بالبيانات الصادرة من البنك الدولي حول منح التعاون الفني (ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي التي تتضمن المنح التي تهدف إلى تمويل نقل المهارات الفنيّة والإدارية أو التكنولوجية بهدف بناء القدرات الوطنية العامة دون الإشارة لأي مشروعات استثمار محدود)، كمقياس بديل للمساعدات الفنية للأردن، التي كانت قيمتها متدنية في السبعينيات ولا تتجاوز خمسة ملايين دينار، ولكنّها أخذت بالتزايد خلال الفترة 1984- 1995 من حوالي 10,6 إلى 111,4 مليون ديناراً، ثم انخفضت في العامين التاليين إلى حوالي 44,5 مليون دينار، وواصلت انخفاضها خلال الفترة 2007-2014 لتبلغ 58,4 مليون دينار في عام 2014 كما هو في الجدول (3-3).

جدول (3-3)

منح التعاون الفني- ميزان المدفوعات 1975-2014مليون دينار

السنة	GRT	السنة	GRT
1975	3.935	1995	111.142
1976	4.737	1996	102.547
1977	4.442	1997	48.937
1978	4.456	1998	44.491
1979	5.759	1999	111.63
1980	7.387	2000	85.264
1981	9.006	2001	94.299
1982	9.283	2002	110.342
1983	9.766	2003	81.009
1984	10.615	2004	77.04
1985	10.304	2005	88.479
1986	13.086	2006	81.434
1987	18.519	2007	41.39
1988	30.74	2008	44.511
1989	39.561	2009	49.462
1990	43.56	2010	53.088
1991	41.137	2011	60.099
1992	83.112	2012	53.265
1993	88.729	2013	53.867
1994	90.791	2014	58.414

, المصدر : الموقع الالكتروني للبنك الدولي، https:// data,albankalda.org.country.indicator,dec/2016

تم تحويل قيم المتغيرات إلى الدينار الأردني من قبل الباحث.

7-3 المساعدات الخارجيّة للأردن حسب القطاعات

تتفاوت عملية توزيع المساعدات الخارجية حسب القطاعات الاقتصادية في الأردن بين سنة وأخرى، إلا أنها تتركز في بعض القطاعات الرئيسة كدعم الموازنة العامة، والتي حصلت على ما نسبته 59% في العام 2014، يليها قطاع الطرق الاشغال بنسبة 14% ثم قطاع الصحة وقطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 3% ، كما هو مبين في الجدول (4-3) .

ويُلاحظ من خلال توزيع المساعدات على المشاريع والقطاعات المختلفة بأنها تركز على البنية التحتية من طرق ومواصلات، وتوفير الخدمات العامة مثل: المياه والكهرباء، وتحديث المدارس وتوسعتها، وبناء المستشفيات في مختلف مدن المملكة وتزويدها بالأجهزة والمعدات اللازمة. وأن هذه القطاعات تموّل بصورة دائمة من خلال المساعدات حيث يتم التوسع في

توفيرها أفقياً وعمودياً بهدف تحسين مستواها الخدمي، وتوزيعها على مختلف المدن والأقاليم لمواجهة الزيادة السكانية، لاسيما بعد اللجوء السوري.

وإن الاستثمار في البنية التحتية يُعد ضروريًا لتشجيع وتسهيل الاستثمارات المختلفة اللازمة لحفز النمو من خلال الروابط الأمامية والخلفية ويظهر أثرها الإيجابي على النمو في الأجل الطويل (عدينات، 2015)، ويعود الاهتمام في قطاعي المياه والطاقة نتيجة للطلب المتزايد عليهما، ولكون الأردن يعاني من شح في المياه. وقطاع المياه من أكبر القطاعات المستهلكة للكهرباء، وأن زيادة كفاءة توليد الكهرباء تؤدي إلى خفض الآثار السلبية على المالية العامة والحفاظ على البيئة (وزارة المالية، نشرة المالية العامة، 2016).

ويرى الباحث أنة بالرغم من مرور عقود من الاهتمام في البنية التحتية والخدمية فإنه لم يتم الوصول إلى مستوى الاكتفاء والشمولية، وأن نسبة متدنية من المساعدات توجه نحوالاستثمار في القطاعات الصناعية والإنتاجية المدرّة للدخل وإنشاء قاعدة إنتاجية تلبي الطلب المحلي أو تكون بديلة للمستوردات، وذلك انطلاقا من الفلسفة الغربية القائمة على المبادرة الفردية، وأن القطاع الخاص يعد المحرك الأساسي للنموّ.

جدول (4-3)

التوزيع النسبي للمساعدات الخارجية الملتزم بها في عام 2014 حسب القطاعات (مليون دينار)

القطاع	مجموع التمويل	الأهمية النسبية 100%
دعم الموازنة العامة	1131,52	59
الطرق والأشغال العامة	265	14
المياه والصرف الصحي	198,9	10
التعليم والتعليم العالي	58,7	3
القطاع الخاص ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	53,3	3
الرعاية الصحية	51,4	3
القضاء والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والإعلام	27,57	1
الإدارة المالية العامة	19,56	1
بناء القدرات والتدريب والدعم المؤسسي	18,9	1
البيئة	14,4	1
الطاقة	10,5	1

المصدر : وزارة التخطيط، المساعدات الخارجيّة الملتزم بها وتم التوقيع عليها من خلال الوزارة ، 2014.

3-8 المساعدات الخارجيّة للأردن حسب الجهات المانحة

يتلقى الأردن المساعدات على مختلف أشكالها وأنواعها من مختلف المصادر الحكومية والمؤسسات الدولية والإقليمية ومن الدول العربيّة والأجنبية، ويحصل على الجزء الأكبر منها من بعض المانحين الرئيسيين (أمريكا، والاتحاد الأوروبي، واليابان) وقد جاء اختيار هذه الدول لكون الأردن يرتبط بعلاقات تاريخية معها، وتشكل مصادر رئيسة للمساعدات الواردة للأردن، حيث تُعدّ أمريكيا المانح الرئيسي للأردن وقدمت في العام 2014 ما نسبته 43% من إجمالي المساعدات الرسمية الواردة للأردن، يليها مؤسسات الاتحاد الأوروبي وبلغت نسبتها حوالي 7%، كما هو مبين في الجدول رقم (3-5)، وفيما يلي استعراض لبعض الجهات المانحة الرئيسية للأردن.

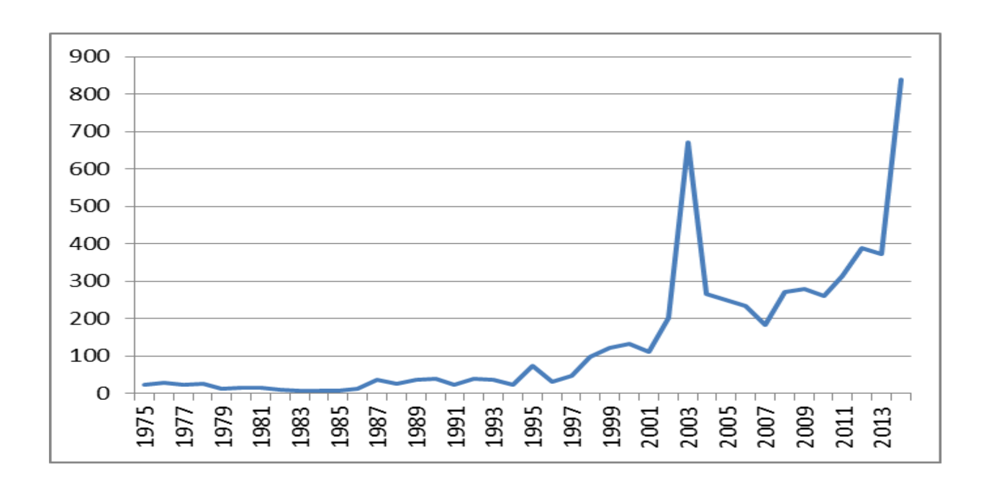
3-8-1 المساعدات الأمريكية للأردن

تعود جذور العلاقات الأردنية – الأمريكية إلى عام 1949 عندما أقيمت علاقات دبلوماسية بين البلدين، وفي عام 1974 تم تشكيل لجان مشتركة للإشراف على أوجه التعاون كافة (التجارية، والفنيّة، والاقتصادية، والعسكرية) (الفايز، 2013) ..

وقد شهدت المعونات الأمريكية تغيرات في حجمها خلال فترة الدراسة تبعاً لمواقف الأردن من العملية السلمية مع إسرائيل، والحروب الإقليمية في المنطقة، وللدور الأردني في التعاطي مع الربيع العربي، حيث تراجعت قيمتها خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات (بسب الموقف الأردني المعارض للسلام مع اسرائيل وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل) من (28,6) مليون دينار في العام 1976، إلى (11,6) مليون دينار في العام 1979، واستمرت بالتراجع بعد ذلك جراء الركود الاقتصادي العالمي، وموقف الأردن الرسمي والشعبي إبان أزمة الخليج الأولى، ولكنها أخذت بالتزايد بعد ذلك على أثر تبني الأردن برامج التصحيح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، وتعويض الأردن عن خسائره جراء فرض الحصار على العراق، ومن ثم توقيع اتفاقية وادي عربة في عام 1994، وبلغت ذروتها عام 2003 لتصل إلى حوالي (671) مليون دينار نتيجة للأوضاع الاستثنائية واحتلال العراق (الشكل 3-2)، وشكلت ما نسبته (71%) من صافي المعونات الثنائية.

وسجلت قيماً مرتفعة خلال الفترة 2007-2014 وقد بلغت أعلى قيمة لها(838) مليون دينار في عام 2014 وبما نسبته (43.8%) من صافي المعونات الثنائية كما هو مبين في الجدول

رقم (3-5) وذلك على أثر الربيع العربي وما رافقه من اختلالات اقتصادية، واللجوء السوري الى الأردن.



الشكل رقم (3-2) :صافي تدفقات المعونة الثنائية الأمريكية (1975-2014)

وقد يكون للمساعدات الأمريكية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الأردن لكونها تُعدّ المانح الرئيس للأردن، وتحتل المرتبة الأولى والأكثر أهمية من بين الدول المانحة، وتقدر قيمتها (الاقتصادية والعسكرية) حوالي (15,8) مليار دولار للفترة (1950-2015) (Sharp, 2015).

وتُعدّ الأردن من أعلى عشر دول في العالم في تلقيها مساعدات أمريكية والتي تأخذ أشكالًا مختلفة: القروض الميسّرة، والمنح النقدية لدعم الموازنة التي يتم تحويلها إلى الحكومة نقدا، والمساعدات الغذائية (القمح)، الأمر الذي ساهم في الحد من عجز الموازنة وتغطية الإنفاق العام (صادق، 2010).

كما ويحصل الأردن على استثناءات للحصول على بعض المساعدات (مثل المساعدات الغذائية) والتي يحصل عليها في بعض السنوات بكميات مختلفة، وتساهم هذه المنح في تعزيز المخزون الغذائي والاستراتيجي من مادة القمح والتخفيف من العجز في الموازنة العامة، حيث يتم استخدام عوائد بيعها في السوق المحلي لتنفيذ بعض المشاريع، حيث يحصل عليها الأردن بموجب استثناء من الحكومة الأمريكية ويقتصر تقديمها للدول الأكثر فقراً (والأردن ليس منها). وتم اختيار الأردن من قبل مؤسسة تحدي الألفية (Millennium Challenge Account MCA) في عام 2006 كدولة ذات دخل متوسط، وقدمت مبلغ (25) مليون دولار كمساعدة لها، وصادقت المؤسسة على برنامج مساعدات لمدة خمس سنوات بقيمة (275) مليون دولار لدعم قطاع المياه في مدينتي عمان والزرقاء (Sharp, 2015).

وعلاوة على ذلك فإنها تتميز بالاستقرار النسبي خاصةً في الآونة الأخيرة، لكونها أصبحت تقدم بموجب مذكرات تفاهم يتم توقيعها بين الحكومتين وتمتد لسنوات عدة، إذ غطت المذكرة الأولى الفترة 2009-2014 تقدم بموجبها الحكومة الأمريكية مساعدات سنوية بمقدار (660) مليون دولار لمواجهة أعباء المديونية الخارجية والأعباء التنموّية، وتغطي المذكرة الثانية الفترة (2015-2017) تقدم بموجبها الحكومة الأمريكية مساعدات سنوية بمقدار (1,1) مليار دولار سنويا، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الضرورية للأردن الناتجة عن الاضطرابات الإقليمية واستمرار تدفق اللاجئين وتحديات الطاقة، (Sharp,2015). وفي عام 1997 تبنت الحكومة الأمريكية استراتيجية لدعم النمو الاقتصادي في الأردن من خلال تقديم دعم نقدي يهدف إلى تخفيف الالتزامات المترتبة على الدين الخارجي (غير العسكري) العائد للحكومة الأمريكية وللمؤسسات الدولية وسدادها مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، فضلًا عن دعم ومساندة تصحيح السياسات الاقتصادية، وإعادة تنظيم قيود الموازنة العامة للحكومة ودعم مبادرات USAID (USAID , 2003) .

وتتضمن بعض الاتفاقيات شروطاً مختلفة، مثل: تعديل بعض القوانين ومصادقة مجلس الوزراء عليها وإعادة هيكلة بعض المؤسسات، حيث تضمنت مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة الأمريكية ووزارة التخطيط بتاريخ 28 -9- 2011 بعض الشروط، مثل: تعديل قانون الجرائم، تعزيز وحدة الأسرة في وزارة الصحة، وتطبيق نظام النافذة الواحدة في المناطق الحرة، والتأكيد على استقلالية ديوان المحاسبة، ومصادقة مجلس الوزراء على قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون السياحة (USAID Assistance Agreement, 2011**)**.

ويتولى مكتب USAID في عمان إدارة وتنفيذ المساعدات المقدمة للأردن التي تغطي وتشمل قطاعات مختلفة (الطاقة، والمياه، والديمقراطية، والإصلاح السياسي، والتنظيم الأسري، والنوع الاجتماعي) وفي مختلف المناطق الجغرافية، ويقوم بتوقيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع المؤسسات والوزارات المعنية، ويتميز أسلوب عملها بدايةً في اختيار المشاريع المنوي تمويلها وإجراء عمليات المتابعة والمراقبة لمراحل تنفيذ المشاريع، والإعلان عنها في وسائل الإعلام، والدعوة إلى تقديم العطاءات (USAID, 2013-2017).

2-8-3 مساعدات مؤسسات الاتحاد الأوروبي للأردن:

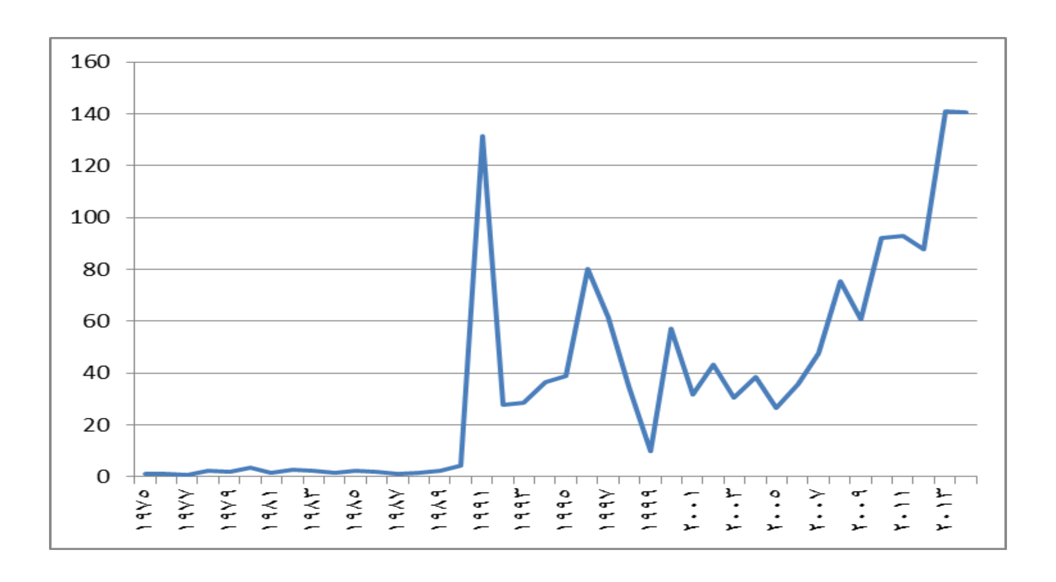
يعدّ الاتحاد الأوروبي من الجهات المانحة الرئيسية للأردن ويموّل مشاريع في مختلف القطاعات ويساهم في تقديم المساعدات بأشكالها المختلفة: كالمنح لدعم الموازنة العامة، والقروض

الميسّرة، والمساعدات الفنيّة، ويحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكيّة، ويهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف؛ وعلى رأسها: تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي القائم على المعرفة والتعليم الجيد، وخلق فرص للعمل ودعم الديمقراطية، وسيادة القانون، وتحقيق الاستقرار الأمني في المنطقة ومكافحة الإرهاب (OECD, 2015) .

ويقدم الاتحاد مساعداته اعتمادا على السياسات والبرامج التي يتم التعاقد عليها بين الاتحاد والدول المعنية وتشمل الجوانب الاقتصاديّة، والسياسية، والأمنية، والعسكرية. ويقدم المساعدات للأردن بموجب اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطة التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2002، وسياسة الجوار الأوروبي التي وضعها في عام 2004 (صيام، 2005).

ويتّبع الاتحاد أسلوبًا خاصًا في تقديم المساعدات حيث تتم وفق الإجراءات الدستورية وبعد موافقة البرلمان الأوروبي عليها، ووضع خطط وبرامج عمل لتنفيذها (برامج التوأمة، وأداة الدعم الفني والتبادل المعلوماتي (TAIEX)، وأداة الاستثمار والشراكة، ووثيقة الشراكة بين الأردن والاتحاد 2016-2020)، وتحدد قيمة وشكل المنح، وفترة البرنامج وآليات الصرف (ميدا1، وميدا2، وبرمجة مساعدات الاتحاد للفترة 2017-2020 في إطار الدعم الموحد) والأهداف المتوخاة،(الجومرد،2000) ويواصل متابعته للمساعدات المقدمة بعقد لقاءات دورية بين الوزارات المعنية وممثلين عن الاتحاد: (السفراء، ومندوبين عن مكتب المفوضية الأوروبية في عمان) لمتابعة المشاريع المنفذة ومراحل الإنجاز، والاجتماعات الدورية للجان الشراكة وفرق العمل المشتركة الأردنية –الأوروبية، وإجراء مراجعة للاتفاقيات قبل تجديدها، كما يقوم الاتحاد بإعداد الدراسات التقييمية للمشاريع وتحديد مدى تحقيقها لأهدافها وفعالية استثمارها للأموال، وذلك من خلال وحدة متخصصة لعملية التقييم لدى الاتحاد (المفوضية الأوروبية، 2007).

لقد كان حجم المساعدات الثنائية المقدمة من مؤسسات الاتحاد متدنية خلال الفترة 1975-1990 ولم تتجاوز بضعة ملايين، ولكنّها قفزت بشكل واضح في عام 1991 إلى (131,2) مليون دينار، (الشكل 3-3) بما نسبته 20% من صافي المساعدات الإنمائية وذلك على أثر حرب الخليج الأولى وعودة المغتربين الأردنيّين من دول الخليج العربي، وتضرر الأردن جراء فرض الحصار الاقتصادي على العراق، وأما خلال الفترة 1991-2014 فقد تميزت قيمها بالتذبذب بين سنة وأخرى، ولكن أهميّتها النسبية إلى صافي المساعدات الإنمائية أخذت بالتزايد لتبلغ 22% في عام 1996 وهي أعلى نسبة تحققها خلال فترة الدراسة، وبلغت قيمتها حوالي(140) مليون دينار في الأعوام 2013 و2014 وما نسبته 14% و7% من صافي المساعدات الإنمائيّة على التوالي، كما هو واضح في الجدول رقم (3-5).



الشكل رقم (3-3) : صافي تدفقات المعونة الثنائية لمؤسسات الاتحاد الأوربي (1975-2014)

ويعتقد الباحث ان هناك بعض الماخذ على المساعدات المقدمة من الاتحاد بأن جزءًا منها تكون على شكل مساعدات فنية (برامج التوأمة، وأداة الدعم الفني، والتبادل المعلوماتي، والتبادل الثقافي والخبراء) والتي لا تخلو من التسربات وتعود مكاسبها على الدول المانحة، كونها تكون في غالبيتها في المجالات الإدارية، والاجتماعية، ومهارات الاتصال والمعلومات، وليس في مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا، إضافة لذلك تقدم المساعدات من الاتحاد الاوروبي ضمن برامج واتفاقيات لإقليم البحر الأبيض المتوسط والأردن من ضمنها (اتفاقيات الشراكة، وسياسة الجوار).

كما يُقدم جزءًا منها مقابل تحقيق شروط معينة، حيث تم التوصل لاتفاق حول تبسيط قواعد المنشأ خلال مؤتمر لندن (2016) مقابل استيعاب العمالة السورية في المناطق التنموية المستفيدة من القرار، وهذا قد يضعف من أثرها على النمو الاقتصادي في الأردن ويتطلب إعادة النظر في شكل ونوع المساعدات المقدمة من مؤسسات الاتحاد (Barakat& Andrew,2015).

تعدد دوافع تقديمها (وتشمل: دوافع اقتصادية، وسياسية، وأمنية)، وترتكز على أن المشاكل السياسية، والأمنيّة، والاقتصادية للدول المحيطة بالاتحاد تنعكس سلبيًا عليها، ويترتب عليها مشاكل مختلفة مكلفة ماليًا واقتصاديًا، وهدفها بالدرجة الأولى أوروبا الشرقية وهناك تحيزًا لصالحها، كما يهدف الاتحاد إلى تقديم المساعدات المحافظة على مصالحه ومناطق نفوذه في المنطقة (OECD,2015).

ولكن هذا لا يقلل من شأنها وأهميتها في تعزيز النمو الاقتصادي، وتبقى تشكل رافدًا أساسيًا للأردن، وعلى الأردن الحرص عليها والتركيز على استغلالها بأفضل السبل والحد من الجوانب السلبية.

3-8-3 المساعدات اليابانية للأردن :

تقدم اليابان المساعدات للأردن منذ عام 1974 لدى افتتاح السفارة اليابانية في عمان، وتم التوقيع على اتفاقية بين الحكومتين الأردنيّة واليابانيّة في عام 1985 تقدم بموجبها الحكومة اليابانيّة المساعدات للأردن، التي تكون على أشكال متنوعة وتقدمها اليابان ضمن اهتمامها في منطقة الشرق الأوسط للحفاظ على دورها السياسي في المنطقة، وعلى الأسواق العربية لتسويق منتجاتها وضمان تدفق البترول اللازم للصناعات اليابانية (شريم، 1996).

وللمساعدات اليابانية العديد من الخصائص التي تدفع باتجاه تحفيز النمو الاقتصادي في الأردن ومنها: تعدد أشكالها حيث تقدم الحكومة اليابانية مساعداتها على شكل منح وقروض ميسّرة، وعينيّة، إضافة إلى المساعدات الفنيّة من خلال تزويد المؤسسات الأردنيّة بالأجهزة والمعدات المختلفة، وإيفاد الخبراء والمتطوعين اليابانيين للأردن لإجراء المسوحات والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، والعمل ضمن المؤسسات الأردنية المختلفة وتدريب الكوادر الأردنية في اليابان، واختيار الأردن مركزاً إقليمياً للتدريب (البلد الثالث TCTP) القائم على تدريب الكوادر من الدول العربيّة في مختلف المجالات في مراكز التدريب المعتمدة في الأردن، لكونه يعد الأقل تكلفة والأكثر فاعلية، وتقدر إجمالي المساعدات اليابانية للأردن لغاية عام 2014 حوالي (3,8) مليار دولار بالإضافة إلى إيفاد (1400) خبير ومتطوع للأردن، وتدريب (2200) متدرب من الكوادر الأردنيّة (JICA, 2014).

وتتولى الوكالة اليابانيّة للتعاون الدولي جايكا JICA مهمة توقيع الاتفاقيات والبرامج والمساعدات مع الوزارات الأردنيّة ومتابعة وتنفيذ المشاريع المختارة وإدارتها.

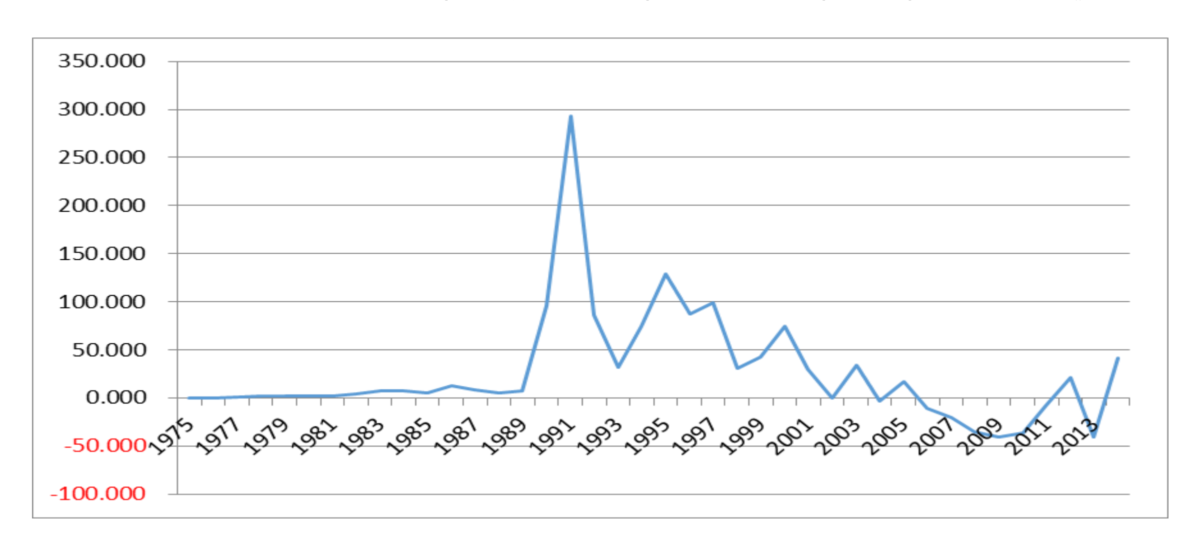
وتهدف إلى تحقيق أهداف ذات أولوية بالنسبة للأردن من حيث دعم النمو الاقتصادي المستدام، وتنمية الموارد البشرية، والحد من التفاوت الاجتماعي، وتعزيز التعاون الإقليمي (OECD, 2015)، وأن مصفوفة الإصلاحات المعتمدة من قبل الجانب الياباني في قطاعات الإدارة المالية، والكهرباء، والمياه منسجمة مع البرنامج الإصلاحي المعتمد من قبل الحكومة الأردنيّة وصندوق النقد الدولي، وتغطي هذه المساعدات مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية، ومن القطاعات المهمة التي يوليها الجانب الياباني اهتمامًا بالغًا في قطاعي الطاقة والمياه، وذلك لأهميتها للقطاع المنزلي والصناعي، ودورهما في النمو الاقتصادي، ويواجه الاقتصاد الأردني فيهما تحديات كبيرة تتطلب توفيرها للمواطنين ضمن الأسعار المقبولة والحد من الفجوة بين تكلفتها وعوائدها.

كما قامت بوضع أهدافٍ مسبقة لبرامجها ومشاريعها، حيث حددت JICA ثلاثة أهداف أساسية في قطاع الكهرباء (3L policies)، وهي: خفض التكاليف الكلية للمشروع (Low cost) وخفض التلوث، وانبعاث الكربون باستخدام أفضل الأجهزة والمعدات اليابانية (Low carbon)، إدامة الصيانة لشبكات الكهرباء والحد من نسبة الفاقد (Low risk) (JICA, 2014).

وقد حُققت نجاحات في بعض القطاعات حيث تم اختيار شركة الكهرباء الأردنية باعتبارها واحدة من أفضل أربع منظمات عالمية ساهمت في دعم أنشطة جايكا، فضلا عن تكريمها لجهودها وإنجازاتها في مساندة المشاريع التي تنفذها جايكا، كما حصلت وزارة الصحة خلال عام 2013 على جائزة لمشروع إدماج المرأة وتمكينها في إقليم الجنوب باعتبارها واحدة من بين أفضل أربعة مشاريع تنفذها جايكا على المستوى العالمي (JICA, 2014).

وتتوزع المساعدات اليابانية على مختلف المحافظات والمدن الأردنية، وتصل إلى الفئات المستهدفة، إضافة للاستثمار في الرأسمال البشري من خلال التدريب والتأهيل. وتولي الحكومة اليابانية اهتمامًا كبيرًا للجانب الثقافي ونشر الثقافة واللغة اليابانية من خلال الجمعية الأردنية لخريجي جايكا، التي أُسست في عام 2006 علاوة على دعم تدريس اللغة اليابانية في الجامعات الأردنية (www.jica.go.ip/jordan).

وقد سجلت المعونات الثنائية اليابانية قيماً متواضعة خلال الفترة 1975-1990 (الشكل 3-4) ولكنها ارتفعت بعد ذلك لتبلغ أقصى قيمة لها حيث بلغت (292) مليون دينار في عام 1991 وما نسبته (45,8) من إجمالي المساعدات، ولكنها سجلت تدفقًا سلبيًا خلال الفترة 2000-2014 حيث كانت المدفوعات من الأردن أكبر من المعونات المتدفقة من اليابان حيث بلغت في عام 2013 (-40,5) مليون دينار (الجدول رقم 3-5).



الشكل رقم (3-4): صافي تدفقات المعونة الثنائية من اليابان (1975-2014)

جدول (3-5)

المساعدات الرسمية للأردن حسب مصادرها وأهميتها النسبية للفترة ما بين 1975-2014 بالدينار الأردني

السنة	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية	صافي تدفقات المعونة الثنائية / مؤسسات الاتحاد الأوروبي	صافي تدفقات المعونة الثنائية / اليابان	صافي تدفقات المعونة الثنائية / أمريكا	نسبة صافي تدفقات المعونة الثنائية / الاتحاد الاوروبي إلى صافي المساعدات الإنمائية%	نسبة صافي تدفقات المعونة الثنائية / اليابانية إلى صافي المساعدات الإنمائية%	نسبة صافي تدفقات المعونة الثنائية / الأمريكية إلى صافي المساعدات الإنمائية%
1975	156.786	0.982	0.035	23.597	0.626	0.022	15.050
1976	189.729	1.145	0.225	28.797	0.604	0.119	15.178
1977	144.780	0.762	1.211	24.294	0.526	0.837	16.780
1978	143.814	2.190	2.190	25.891	1.523	1.523	18.003
1979	437.364	1.984	1.580	11.673	0.454	0.361	2.669
1980	467.953	3.322	1.514	14.845	0.710	0.324	3.172
1981	411.417	1.344	1.680	14.164	0.327	0.408	3.443
1982	317.756	2.584	4.144	10.545	0.813	1.304	3.319
1983	309.295	2.198	7.010	7.966	0.711	2.267	2.576
1984	268.972	1.400	7.597	8.054	0.520	2.825	2.994
1985	238.898	2.136	5.207	7.079	0.894	2.180	2.963
1986	220.573	1.945	13.072	13.243	0.882	5.926	6.004
1987	218.190	1.053	8.245	35.775	0.483	3.779	16.396
1988	177.952	1.354	5.428	25.813	0.761	3.050	14.506
1989	193.639	2.420	7.003	36.042	1.250	3.616	18.613
1990	629.618	4.367	95.958	38.373	0.694	15.241	6.095
1991	638.261	131.273	292.640	22.424	20.567	45.850	3.513
1992	288.673	27.593	85.773	40.049	9.559	29.713	13.874
1993	214.198	28.299	31.481	35.979	13.211	14.697	16.797
1994	259.965	36.279	74.441	23.725	13.955	28.635	9.126
1995	377.320	38.729	128.932	74.883	10.264	34.170	19.846
1996	358.885	80.308	87.601	31.860	22.377	24.409	8.877

السنه	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية	صافي تدفقات المعونة الثنائية / مؤسسات الاتحاد الأوروبي	صافي تدفقات المعونة الثنائية / اليابان	صافي تدفقات المعونة الثنائية / امريكا	نسبة صافي تدفقات المعونة الثنائية / الاتحاد الاوروبي إلى صافي المساعدات الإنمائية%	نسبة صافي تدفقات المعونة الثنائية / اليابانية إلى صافي المساعدات الإنمائية%	نسبة صافي تدفقات المعونة الثنائية / الأمريكية إلى صافي المساعدات الإنمائية%
1997	334.572	61.554	98.858	46.020	18.398	29.548	13.755
1998	292.015	34.876	31.124	99.035	11.943	10.658	33.914
1999	307.088	9.877	43.061	120.502	3.216	14.022	39.240
2000	391.326	56.994	74.092	132.934	14.564	18.934	33.970
2001	318.189	31.598	30.225	110.363	9.931	9.499	34.685
2002	398.710	43.230	-0.142	203.061	10.843	-0.036	50.930
2003	938.666	30.628	34.218	671.496	3.263	3.645	71.537
2004	427.061	38.314	-3.761	264.851	8.972	-0.881	62.017
2005	501.583	26.338	16.673	250.158	5.251	3.324	49.874
2006	405.380	35.563	-11.031	233.286	8.773	-2.721	57.548
2007	453.283	47.670	-20.043	183.733	10.517	-4.422	40.534
2008	522.592	75.489	-35.467	271.990	14.445	-6.787	52.046
2009	524.341	60.510	-40.630	279.469	11.540	-7.749	53.299
2010	673.690	91.983	-36.041	260.907	13.654	-5.350	38.728
2011	687.663	92.932	-7.318	312.797	13.514	-1.064	45.487
2012	819.610	87.748	21.728	387.365	10.706	2.651	47.262
2013	993.421	141.119	-40.503	373.357	14.205	-4.077	37.583
2014	1911.523	140.673	41.367	838.137	7.359	2.164	43.847

المصدر : الموقع الالكتروني للبنك الدولي، https:// data,albankalda.org.country.indicator,dec/2016

النسب من احتساب الباحث

تم تحويل قيم المتغيرات إلى الدينار الأردني من قبل الباحث.

9-3 المساعدات العربيّة للأردن:

تُعدّ المساعدات العربية شكلًا من أشكال التعاون الاقتصادي بين الدول العربيّة النفطية والدول العربيّة غير النفطية وغيرها من الدول النامية والإسلامية، وتكون عبر قنوات مختلفة أهمها المساعدات الثنائية المقدّمة عبر الحكومات، والمساعدات المقدمة من خلال مجموعة التنسيق العربي1 بالإضافة للمساعدات المقدمة من الجهات الخيرية والوطنية ومساهمات دول الخليج في مؤسسات التمويل الدولية، وتمتاز بأنها غير مقيدة وتكون في غالبيتها على شكل منح وقروض ميسّرة، علاوة على مرونة إجراءاتها وسهولة الحصول عليها، وترتبط بصورة أساسية بالتغيرات بأسعار النفط (صندوق النقد العربي، 2010).

تأخذ المساعدات العربيّة للأردن أشكالًا مختلفة، سواء الثنائية منها بين الحكومات أو من خلال مؤسسات مجموعة التنسيق العربي، وهي في غالبيتها منح أو قروض ميسرة، إضافة إلى المساعدات النفطية، حيث كان يحصل الأردن خلال الفترة 1990-2003 على المنح النفطية من العراق، وكانت تقييم حسب سعر السوق، وتدخل قيمتها ضمن المساعدات، وبعد ذلك أصبحت المنحة النفطية تقدم من السعودية والإمارات والكويت (وزارة المالية، التقرير السنوي، 2010) وكان لها أثر ايجابي على الاقتصاد الأردني، وذلك بالتخفيف من العجز بالموازنة العامة من خلال الحد من الإنفاق الحكومي المخصص لاستيراد النفط بالأسعار العالمية، الذي سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وتكاليف المعيشة، إذ إن قطاع الطاقة قطاع مغذٍّ للقطاعات الأخرى، وإن انخفاض أسعار النفط في السنوات الاخيرة خفف من الأعباء الملقاة على الحكومة وساهم في الحد من التضخم الذي وصل إلى مستويات سالبة في عام 2015، ولكن في الجانب الآخر سيؤثر سلباً على المساعدات العربيّة المتدفقة للأردن ما لم يتم تعويضها من مصادر بديلة، وعلى تحويلات العاملين (مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، 2012).

وشكلت المساعدات العربية خلال عقد السبعينيات موردًا مهمًا وأساسيًا وأسهمت في النمو الاقتصادي، إلا أنه مع تراجع أسعار النفط عالميًا في الثمانينيات وعدم التزام الدول العربية المانحة بمقررات مؤتمرات القمة العربيّة بتقديم الدعم للأردن تراجع حجمها، إلى أن توقفت أثناء أزمة الخليج في عام 1990 بسبب موقف الأردن من الأزمة، الأمر الذي ترتب عليه عودة المغتربين الأردنيّين العاملين في دول الخليج مع مدخراتهم مما أسهم إيجابيًا في النمو الاقتصادي.

وكذلك أدى الربيع العربي خلال السنوات الأخيرة - وما ترتب عليه من آثار اقتصادية سلبية وتدفق اللاجئين السوريين- إلى زيادة حجم المساعدات العربية للأردن لمواجهة الاختلالات المختلفة واستيعاب أزمة اللجوء السوري، فقد قررت دول الخليج العربي تقديم مبلغ خمسة مليارات دولار للأردن للفترة 2011-2015 1، وأكدت الجهات المانحة أنها لن تقوم بتمويل أي نفقات جارية، أو استملاكات، أو ضرائب، أو رسوم، وستتم إدارتها من خلال الصناديق التمويلية التابعة لها، ويتوقع لها أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في الأردن، حيث أنها عملت على تخفيف الضغط على الموازنة العامة من خلال إنجاز العديد من المشاريع المختلفة سواء في البنية التحتية، والمباني الجامعية والمدرسية وهذه المشاريع تعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل والحد من البطالة، لكونها مبنية على دراسات دقيقة تراعي الاحتياجات الفعلية للاقتصاد الأردني، ويتم المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء والجهات المانحة، وكذلك ساهمت في تعزيز احتياطي المملكة من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني، حيث كان يتم إيداع تلك الأموال لدى البنك (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2014).

يتوقع الباحث ان تشهد المساعدات العربية تراجعا ملموسا خلال الفترة القادمة في ظل الإجراءات التقشفية التي اتخذتها دول الخليج نتيجة استمرار تراجع أسعار النفط وتآكل الاحتياطيات المالية لديها، حساسية وخطورة الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة، وعدم التوصل الى حل للأزمة السورية ولدور الأردن الهام فيها.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (6-3) الذي يبين المساعدات الحكومية المقبوضة في ميزان المدفوعات خلال الفترة من الأعوام 2000-2014 بأن حجم المساعدات العربيّة آخذ بالتزايد خلال الفترة ما بين 2000-2004 حيث تزايدت من (170) إلى (490,4) مليون دينارًا على التوالي، ولم تسجل أي مساعدات في الأعوام 2007 و 2009جراء تعرضها لانتكاسات كبيرة خلال الأزمة المالية العالمية، في حين بلغت ذروتها في عام 2013 حيث قدرت بحوالي (1178,7) وتراجعت إلى حوالي (403,8) مليون دينار في عام 2015 نتيجة لاستمرار تراجع أسعار النفط وتأكل العوائد النفطية.

وانطلاقًا من الدور الهام للمساعدات في مسار النمو الاقتصادي الوطني، وأن هناك أثارًا متباينة لها على النمو وفقًا لهيكلية المساعدات ومصادرها بين الإيجابية في أغلب الأنواع والسلبية في أنواع محدودة، وسعيًا من الباحث للوصول إلى تحليل أشمل للآثار المختلفة للمساعدات على النّمو الاقتصادي، سيتم اللجوء إلى استخدام التحليل القياسي الكمي بهدف تقدير أثرها الكمي الحقيقي وفقًا لأنواعها المختلفة.

جدول (3-6)

حجم المساعدات الحكومية المقبوضة في ميزان المدفوعات (مليون دينار)

السنة	الدول العربيّة
2000	170
2001	190
2002	217.1
2003	332.1
2004	490.4
2005	309
2006	386.1
2007	0
2008	425.4
2009 (1)	0
2010 (1)	283.7
2011 (1)	992.6
2012 (1)	531.8
2013 (1)	1187.7
2014 (1)	304
2015 (1)	403.8

المصدر: البنك المركزي : دائرة الابحاث والدراسات، النشرة الشهرية، كانون اول2016

أولية (1)

الفصل الرابع

التحليل القياسي لأثر المساعدات على النمو الاقتصادي

1-4 المقدمة

سعياً من الباحث لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق الأهداف المنشودة منها، تم توظيف المنهج التحليلي القياسي، واستخدام جميع الأساليب، والاختبارات الإحصائية المناسبة، للوصول إلى نتائج غير زائفة بحيث يمكن الاعتماد عليها في عملية الاختبار، من اجل تحقيق أهداف القياس، والتحليل والتنبؤ اللازمة لهذه الدراسة، وعليه استندت هذه الدراسة على دالة الإنتاج كوب- دوجلاس في المدى الطويل، والتي تظهر بدلالة عنصري الإنتاج الرئيسان؛ العمل ورأس المال، كما تم إضافة مجموعة من المتغيرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، مثل المساعدات الخارجية، والقروض الخارجية، والتجارة الخارجية، وذلك من اجل دراسة آثار هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي مقاسًا بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتقوم الدراسة بالتركيز على المساعدات الخارجية موضوع الدراسة.

2-4 التعريفات الإجرائية لمتغيرات النموذج.

جدول رقم (1-4) متغيرات الدراسة

اسم المتغير	رمز المتغير
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	GRGDP
التكوين الرأسمالي الاجمالي	DI_t
الاستثمار الاجنبي المباشر	FDI_t
معدل النمو في عدد العاملين	GLt
المساعدات الخارجية	AID_t
القروض الخارجية	LON_t
الانفتاح الاقتصادي	TR_t
المنح	GR_t
منح التعاون الفني	GRT_t
القروض المُيسّرة	LOf_t
المساعدات الثنائية	$AIDS_t$
مجموع المساعدات من امريكا ومؤسسات الاتحاد الاوروبي واليابان	$AIDSU_t$
المساعدات المتُعَدُّدة	$AIDU_t$
المساعدات الامريكية	$AIDUSA_t$
المساعدات اليابانية	$AIDJA_t$
المساعدات الاوروبية	$AIDEO_t$

*- جميع المتغيرات بقيمها الحقيقية بقسمتها على الناتج المحلي الجمالي الاسمي وبالمليون دينار اردني.

تعريف المتغيرات:

أ- **النمو الاقتصادي:** جرى قياس هذا المتغير من خلال معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأردني، والذي يعد المؤشر الرئيس للنمو الاقتصادي، وجرى قياس هذا المتغيرمن خلال قسمة الناتج الاسمي على مؤشر أسعار المستهلك (CPI) سنة الاساس 2000، للحصول على الناتج المحلي بالاسعار الحقيقية، ومن ثم احتساب معدل النمو وفقاً للصغية التالية:

$$GRGP = \frac{RGDP_t - RGDP_{t-1}}{RGDP_{t-1}}$$

ب- **التكوين الرأسمالي الإجمالي:** هو الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة مضافًا إليه التغير في المخزون، ويموّل التكوين الرأسمالي الإجمالي من خلال الادخار المتاح الإجمالي وصافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي وصافي الاقتراض من العالم الخارجي. وتم قياس هذا المتغير بالمليون دينار أردني.

ج- **الانفتاح الاقتصادي:** يمثل هذا المتغير حجم التجارة الخارجية الأردنية والذي تم قياسه من خلال حاصل جمع الصادرات والمستوردات مقسوماًعلى الناتج المحلي الاجمالي الاسمي، ومقاسة بالمليون دينار أردني.

د- **القروض الخارجية:** تم إعتماد أرصدة الدين الخارجي العام المضمون من قبل الحكومة، الدين المستحق والمنصرف بالاسعار الجارية، ويشمل الالتزامات الخارجية طويلة الاجل على القطاع العام بما في ذلك الحكومة الوطنية والهيئات العامة المستقلة، كما يشمل الالتزمات الخارجيةعلى مدنيين من القطاع الخاص يكون سدادها مضمونا من جهة عامة.

ه- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** وهو صافي التدفقات الأجنبية المباشرة الداخلة للاقتصاد الأردني، وذلك حسب تعريف صندوق النقد الدولي (IMF)، وتم قياسه بالمليون دينار أردني.

و- **عدد العاملين:** سوف تعتمد الدراسة على معدل النمو في اجمالي عدد المشتغلون.

ز- **المساعدات الخارجية الكلية:** وهي صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية المتلقاة (ODA) ويشمل صافي المساعدات الإنمائية الرسمية على مدفوعات القروض بشروط ميسرة (غير شاملة مدفوعات سداد الأصل)، والمنح المقدمة من مؤسسات رسمية في أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية، ومن مؤسسات مُتعدّدة الأطراف، ومن بلدان غير أعضاء في اللجنة من أجل حفز النمو الاقتصادي والرفاهية في الدول المتلقية للمساعدات. وهي تشمل

قروضًا عنصر المنح فيها لا يقل عن 25 في المائة (محسوبا بسعر خصم قدره 10 في المائة).

ح- **المنح:** وقد تم الأخذ بقيمة المساعدات الخارجية المقدمة لدعم الموازنة العامة للحكومة المركزية.

ط- **القروض الميسّرة:** وتشمل أرصدة الديون بشروط ميسرة (دين مستحق ومنصرف): وفق تعريف لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (OECD). تُعرف الديون الميسّرة بأنها قروض ذات عنصر منحة أصلي يبلغ 25 في المائة أو أكثر، ويتم خصمها بمعدل 10 في المائة.

ي- **منح التعاون الفني (ميزان المدفوعات):** تتضمن منح التعاون الفني القائمة بذاتها التي ترمي إلى تمويل نقل المهارات الفنية والإدارية أو التكنولوجيا بهدف بناء القدرات الوطنية العامة دون إشارة لأية مشروعات استثمار محددة.

ك- **المساعدات الثنائية (حسب مصادرها):** تم التعبير عنها في صافي تدفقات المعونة الثنائية من الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية من بعض الدول المانحة للأردن وهي دول (الولايات المتحدة الامريكية، واليابان، ومؤسسات الاتحاد الاوروبي).

ل- **المساعدات الثنائية**: تم الأخذ لصافي تدفقات المعونة الثنائية من الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية، الإجمالي (الدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية)، صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية أو المعونة الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية هي أستراليا، والنمسا، وبلجيكا، وكندا، والدنمارك، وفنلندا، وفرنسا والمانيا، واليونان، وايرلندا، وإيطاليا، واليابان، وجمهورية كوريا، ولكسمبورغ، وهولندا، ونيوزيلندا، والنرويج، والبرتغال، واسبانيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي.

م- **المساعدات مُتعددة الأطراف:** تم الأخذ صافي التدفقات الرسمية من وكالات الأمم المتحدة كمقياس بديل لها، إجمالي التدفقات الرسمية هو مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية أو المعونة الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى، وهو يمثل إجمالي المدفوعات التي يقدمها القطاع الرسمي عامة إلى البلد المتلقي، والتدفقات الرسمية الأخرى هي المعاملات التي يقوم بها القطاع الرسمي التي يكون هدفها الرئيسي ليس التنمية، أو إن كان الهدف هو التنمية فتكون

هي المعاملات التي لا يقل فيها عنصر المنحة عن حد 25 في المائة الذي يجعلها صالحة لأن تُسجل على أنها مساعدة إنمائية رسمية. والفئات الرئيسية للمعاملات الواردة هنا هي إئتمانات التصدير الرسمية، واستثمارات أسهم رأسمال القطاع الرسمي واستثمارات حوافظه، وكالات الأمم المتحدة هي: الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة فيروس ومرض الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالميّ، ومنظمة الصحة العالمية.

3-4 النماذج القياسية

تُعدّ النماذج القياسية إحدى الوسائل المستخدمة لمتابعة أداء أنشطة القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ أنها تقوم بتحليل العوامل التي تتحكم في أداء تلك الأنشطة، ودراسة التفاعل فيما بينها مستندة بذلك على النظريات الاقتصادية، والإحصائية على حد سواء؛ حيث أن معظم عمليات التقييم، والمتابعة لأنشطة القطاعات الاقتصادية يجب أن تحتوي نماذجا قياسية، وذلك من اجل فهم آلية التأثير.

وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على دالة الإنتاج ($GR\,GDP_t = f(A, L_t, K_t)$) بدايةً، حيث ($GDP_t$) حجم الناتج المحلي الإجمالي (بالآسعار الثابتة)، (L_t) عنصر العمل، و(K_t) عنصر رأس المال، والتغير التكنولوجي (A_t)، ومن ثم تم إضافة المتغيرات ذات العلاقة بهدف الدراسة، بحيث أصبح النموذج على الشكل الآتي:

$$GRGDP=B0+B1GLt+B2DIt+B3FDIt+B4AIDt+B5LONt+B6TRt +Et \ldots(4)$$

وهذا النموذج المستخدم في العديد من الدراسات والابحاث منها (Jeffrey, 2015) (Ali, 2013) (Burnside and Dollar, 2000)).

حيث ان:

Bt: المعاملات التي تمثل مقدار أثرالمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

Et: تمثل حد الخطأ العشوائي، ويفترض أنها تتوزع توزيعاً طبيعاً بوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، إضافة الى عدم ارتباط قيم الخطأ في الفترات الزمنية المختلفة.

كخطوة ثانية من أجل إظهار أثر المساعدات الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي بمزيدًا من التفصيل، تم أخذ مكونات المساعدات الخارجية (منح، ومنح التعاون الفني، والقروض الميسرة) وإدخالها في النموذج القياسي بدلًا من المساعدات الكلية، ولقياس أهمية كل منها على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال النموذج القياسي الآتي:

$$GRGDP=B0+B1GLt+B2DIt+B3FDIt+B4GRt+B5GRTt+B6LOFt+B7TRt+Et \quad .....(5)$$

أيضًا ثم إعادة تقدير النموذج القياسي باستخدام مكونات المساعدات الخارجية حسب المصدر لأهم المانحين للأردن وهم (أمريكا، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، واليابان) حيث تم تقدير هذا النموذج بطريقتين أولا من خلال استخدام مجموع المساعدات من هذه الدول كمتغير مستقل وحسب الصيغة الآتية:

$$GRGDP=B0+B1GLt+B2DIt+B3FDIt+B4AIDSURt+B5LONt+B6TRt+Et.....(6)$$

وثانياً دراسة أثر كل مصدر من هذه المصادر على حدة وحسب الصيغة الآتية:

$$GRGDP=B0+B1GLt+B2DIt+B3FDIt+B4LONt+B5TRt+B6AIDUSA+B7AIDJAt+B8AIDEOt+Et......(7)$$

وأخيرًا لأجل بيان اهمية المساعدات سواء الثنائية منها، أو مُتعددة الأطراف على الناتج المحلي الإجمالي تم استخدام النموذج الاتي:

$$RGDPt= B0+B1GLt+ B2DIt+ B3FDIt+ B4LONt+ B5TRt+ B6AIDUt+B7AIDSt +Et.....(8)$$

ومن أجل اختيار المنهجية المناسبة لعملية التقدير، تبنت الدراسة في البداية مجموعة من الاختبارات الإحصائية، وأهمها اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النماذج القياسية.

4-4 استقرار السلاسل الزمنية

تُعتبر الكثير من السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى (not integrated of order zero, I(0))، وهذا ما يجعل استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) غير مناسب

(invalid)، للحصـول علـى نتـائج ذات معنـى إحصـائي، بسـبب الحصـول علـى قـيم (R2, t, F) مرتفعـة لكنهـا لا تعطـي معنـى قياسـي، وهـذا مـا يسـمى بـالنموذج الزائـف (Spurious)، لـذا يتطلـب الأمر إجراء اختبار جذر الوحدة (The unit root test)، لاختبـار مـدى اسـتقرار أو سكون السلسـلة من أجل تحديد النموذج المناسب لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسـة. ولتحقيق هذا الهدف تم اسـتخدام اختبـار ديكـي- فـولر الموسـع ((Augmented Dickey-Fuller (ADF)) والـذي يأخـذ الصيغة التالية :

$$\Delta Y_t = A_1 + A_2 T + \alpha Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{\rho} \lambda_i \Delta Y_{t-i} + e_t ....(9)$$

حيث تعبر Y عن متغيرات الدراسة في السنة t، و et حد الخطأ، وتشير ρ إلى عدد فترات التباطؤ الكافية لإلغاء الارتباط الذاتي والذي تم تحديدها حسب معيار (AIC) Akaike Information Criteria ومعيار (SC) Schwars Criteria، A1 الحد الثابت، T المتجه الزمني (Trend)، A2 معامل المتجه الزمني. كما سيتم اختبار (ADF) باستخدام الحد الثابت (Intercept) مرة، والمتجه الزمني (Trend) مرة أخرى، أو بدونهما (none) وذلك حسب طبيعة البيانات (Gujarati, 2004).

وبناءا على اختبار ADF إذا كانت القيمة المحسوبة (القيمة المطلقة) اكبر من قيمة (t) الحرجة والمستخرجة من جدول (Mackinnon)، يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم استقرار البيانات (HO:α = 0)، وقبول الفرضية البديلة والذي يعني أن السلسلة مستقرة في المستوى ومتكاملة من الدرجة صفر. عندئذ لا مانع من استخدام طريقة المربعات الصغرى إذا حملت جميع المتغيرات هذه الصفة، أما إذا كانت غير ذلك فان طريقة المربعات الصغرى ستؤدي إلى نتائج منحازة (Gujarati, 2004) .

ولتحديد متى تصل السلسلة إلى وضع الاستقرار يعاد الاختبار بعد اخذ الفرق الأول للسلسلة فإذا استقرت فان هذا يعني إنها متكاملة من الدرجة الأولى وهكذا (Gujarati, 2004). ويشير الجدول رقم (2-4) إلى نتائج اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار (ADF) وكانت النتائج حسب الجدول الآتي:

جدول رقم (2-4) نتائج اختبار الاستقرار.

المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	فترة التباطؤ	درجة الاستقرار	مستوى الدلالة
GRGDPt	**-4.34**	**-3.61**	**0**	المستوى***	**1%**
DIt	**-4.47**	**-2.62**	**1**	الفرق الأول*	**1%**
FDIt	**-6.60**	**-2.63**	**0**	الفرق الاول*	**1%**
LONt	**-4.27**	**-2.63**	**2**	الفرق الاول*	**1%**
TRt	**-5.34**	**-2.62**	**1**	الفرق الاول*	**1%**
GLt	**-5.29**	**-3.61**	**0**	المستوى***	**1%**
AIDt	**-3.89**	**-3.53**	**1**	المستوى**	**5%**
AIDJA	**-3.60**	**-3.61**	**0**	المستوى***	**1%**
AIDUSA	**-3.71**	**-3.61**	**0**	المستوى***	**1%**
AIDEO	**-5.25**	**-3.61**	**0**	المستوى***	**1%**
LOFt	**-2.29**	**-1.95**	**2**	الفرق الاول*	**5%**
GRATt	**-3.01**	**-2.63**	**2**	الفرق الأول*	**1%**
GRt	**-3.69**	**-3.61**	**0**	المستوى***	**1%**
AIDSUt	**-4.29**	**-3.61**	**0**	المستوى***	**1%**
AIDSt	**-3.56**	**-2.93**	**0**	المستوى***	**5%**
AIDUt	**-6.31**	**-2.62**	**0**	الفرق الأول*	**1%**

*- بدون الحد الثابت والمتجه الزمني، **- مع الحد الثابت والمتجه الزمني، ***- مع الحد الثابت.

يتضح من الجدول السابق أن المتغيرات أصبحت مستقرة إما على المستوى وإما على الفرق الأول، وهنا نستطيع اخذ الفرق الأول أثناء التحليل، وتكون المعلومات المقدرة معبرة عن النمو لكن نفقد العلاقة طويلة الأجل. وللمحافظة على العلاقة طويلة الأجل يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا fully modified ordinary least squares (FM-OLS) والتي قُدمت من قبل Philips وHansen عام 1990 لكن بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النماذج القياسية، وتتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الاعتماد المتداخل (Endogeneity)، بين السلاسل الزمنية، وذلك من خلال تعديل المتغير التابع وحد الخطأ، على النحو الآتي:

$$\hat{y}^{+}_{1t} = y_{1t} - \hat{w}_{12}\hat{\Omega}_{11}\Delta X_{2t}$$

و

$$\hat{u}^{+}_{1t} = u_{1t} - \hat{w}_{12}\hat{\Omega}_{11}\Delta X_{2t}.$$

كما تعالج مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) من خلال التعديل $\delta^{+} = \sum_{k=0}^{\infty}(u^{+}_{1k}u'_{21})$ ، وبذلك يكون تقدير المعلمات بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا مراعياً للتعديلين السابقين،

حيث يتم تقدير المعلمات وفقا للصيغة[4] $\hat{\beta}=(X_2^{\prime}X_2)^{-1}(X_2^{\prime}\hat{y}_{1t}^{+}-T\hat{\delta}^{+})$ (Maddala and Kim, 1998)، و (Hong and Wagner, 2011)، و (Vogelsang and Wagner, 2014).

علماً بأن هذه الطريقة تراعي عدم سكون بيانات السلاسل الزمنية عند نفس المستوى لمتغيرات النموذج المقدر، ولا تتطلب أخذ الفرق الأول أو الثاني إذا تبين أن هنالك تكاملا مشتركا بين متغيرات المعادلة المطلوبة مما يحافظ على العلاقة طويلة الأجل (Vogelsang and Wagner, 2014).

وكذلك تقوم هذه الطريقة بتقدير معادلة واحدة (Single equation estimation technique)، بخلاف نموذج تصحيح الخطأ، وقد أثبتت الدراسات أن هذا الأسلوب أفضل في التقدير، من الأسلوب المتبّع بطريقة نموذج تصحيح الأخطاء (Athukorala and Riedel, 1994).

5-4 اختبار التكامل المشترك

للسير قدماً في تقدير المعالادت الساعية لتحقيق هدف الدراسة، باستخدام منهجية (FM-OLS)، لابد من التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات كل معادلة منوي تقديرها وذلك بعد أن أشارت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع إلى عدم استقرار المتغيرات عند نفس الدرجة. لذلك لا بد من اختبار مدى توافر تكامل مشترك وعلاقة مستقرة في الأجل الطويل بين متغيرات المعادلة. وبشكل عام، إذا وُجد أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات، فإنه يمكننا التنبؤ بوجود علاقة مستقرة في الأجل الطويل. ويعتمد اختبار التكامل المشترك على الفرض الصفري القائل بوجود (r)، أو اقل من متجهات التكامل المشترك، ولتحديد أي من هذه المتجهات يمثل علاقة تكامل مشترك ذات دلالة إحصائية، فإنه سيتم استخدام الاختبارات الآتية:

1) Trace Test: $\rho_{trace}=-T\sum_{i=r+1}^{k}\ln(1-\lambda_i)$

2) Maximal Eigenvalue Test: $\rho_{\max}=-T\ln(1-\lambda_{r+1})$

حيث T عدد المشاهدات، k عدد المتغيرات و λ قيم أيجن العظمى المحسوبة، r عدد متجهات التكامل المشترك. ولان النتائج المستخرجة حساسة لعدد فترات التباطؤ اللازمة لإلغاء

---

[4] - تُعَدُّ طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا من الطرق الطويلة نسبيا وتحتاج للكثير من التوضيح لخطوات أجرائها، ولكن يمكن تطبقها مباشرة بواسطة البرمجيات مثل **microfit**، و **Eviews-7** الذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة.

الارتباط الذاتي لحد الخطأ فانه تم استخدام الاختبار المسمى VAR Lag Order Selection Criteria، والذي أشار إلى أن فترات التباطؤ المناسبة لجميع المعادلات تتراوح بين (1) و (2) وذلك بناءً على جميع المعايير المدرجة في الاختبار، وهذا ما تم تطبيقه بالفعل في اختبارات التكامل المشترك لمعادلات الدراسة (Gujarati, 2004) .

جدول رقم (4-3) نتائج اختبار التكامل المشترك للمعادلة رقم (4)

Eigenvalue	إحصائية الأثر		إحصائية القيمة العظمى		الفرضية الصفرية
	Trace Stat.	Critical value 5%	Max-Eigen Stat.	Critical value 5%	
0.82	188.43	125.61	63.67	46.23	$r=0$
0.78	124.75	95.75	56.57	40.07	$r\leq1$
0.59	68.18	69.81	33.83	33.87	$r\leq2$
0.46	34.35	47.85	23.19	27.58	$r\leq3$
0.18	11.15	29.79	7.62	21.13	$r\leq4$
0.086	3.53	15.49	3.36	14.26	$r\leq5$
0.004	0.165	3.84	0.165	3.84	$r\leq6$

r : عدد متجهات التكامل المشترك.

إن النتائج المبينة من خلال اختبار جوهانسن للتكامل المشترك للمعادلة رقم (4) الموضحة في الجدول رقم (4-3) يشير إلى وجود متجهين تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار max واختبار Trace، وبذلك فإن نتائج استقرار البيانات وفحوصات التكامل المشترك قد أفصحت عن وجود تكامل مشترك وعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في المعادلة رقم (4) وبالتالي يمكن استخدام اختبار (FM-OLS) لتقدير هذة المعادلة.

جدول رقم (4-4) نتائج اختبار التكامل المشترك للمعادلة رقم (5)

Eigenvalue	Trace test		Max-eigen		الفرضية الصفرية
	Trace Stat.	Critical value 5%	Max-Eigen Stat.	Critical value 5%	
0.88	269.36	159.52	81.63	52.36	$r=0$
0.80	187.74	125.61	59.92	46.23	$r\leq1$
0.72	127.81	95.75	47.42	40.07	$r\leq2$
0.67	80.39	69.81	42.07	33.87	$r\leq3$
0.49	38.31	47.85	25.5	27.58	$r\leq4$
0.21	12.80	29.79	9.15	21.13	$r\leq5$
0.09	3.64	15.49	3.49	14.26	$r\leq6$
0.00	0.15	3.84	0.15	3.84	$r\leq7$

إن نتائج الجدول رقم (4-4) توضح نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لتحديد مدى وجود تكامل مشترك بين متغيرات المعادلة رقم (5)، حيث تشير النتائج إلى وجود أربعة متجهات

للتكامل المشترك بين متغيرات المعادلة عند مستوى معنوية 5% وذلك حسب اختباري max وTrace. وبذلك يمكن تطبيق اختبار (FM-OLS) على متغيرات هذة المعادلة.

جدول رقم (4-5) نتائج اختبار التكامل المشترك للمعادلة رقم (6)

Eigenvalue	Trace test		Max-eigen		الفرضية الصفرية
	Trace Stat.	Critical value 5%	Max-Eigen Stat.	Critical value 5%	
0.90	206.86	125.62	86.32	46.23	$r = 0$
0.74	120.54	95.75	49.9	40.07	$r \leq 1$
0.61	70.63	69.82	35.06	33.87	$r \leq 2$
0.39	35.56	47.86	18.37	27.58	$r \leq 3$
0.23	17.19	29.8	9.67	21.13	$r \leq 4$
0.18	7.51	15.5	7.48	14.26	$r \leq 5$
0.000	0.025	3.84	0.025	3.84	$r \leq 6$

إن النتائج الظاهرة في الجدول رقم (4-5) تشير إلى نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك المطبق على متغيرات المعادلة رقم (6)، حيث أظهرت نتائج اختباري max وTrace وجود ثلاثة متجهات للتكامل المشترك بين متغيرات هذا النموذج عند مستوى معنوية 5% لذلك يمكن السير قدما في تطبيق اختبار (FM-OLS) على متغيرات هذة المعادلة .

جدول رقم (4-6) نتائج اختبار التكامل المشترك للمعادلة رقم (7)

Eigenvalue	Trace test		Max-eigen		الفرضية الصفرية
	Trace Stat.	Critical value 5%	Max-Eigen Stat.	Critical value 5%	
0.999	545.68	197.37	257.11	58.43	$r = 0$
0.931	288.57	159.52	98.99	52.36	$r \leq 1$
0.846	189.57	125.61	69.26	46.23	$r \leq 2$
0.775	120.31	95.75	55.25	40.07	$r \leq 3$
0.525	65.05	69.81	27.58	33.87	$r \leq 4$
0.450	37.47	47.85	22.13	27.58	$r \leq 5$
0.21	15.33	29.79	9.15	21.13	$r \leq 6$
0.14	6.18	15.49	5.86	14.26	$r \leq 7$
0.00	0.32	3.84	0.32	3.84	$r \leq 8$

يوضح الجدول رقم (4-6) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لتحديد مدى وجود تكامل مشترك بين متغيرات المعادلة رقم (7) حيث أظهرت نتائج اختبار max و اختبار Trace وجود اربعة متجهات للتكامل المشترك بين متغيرات هذة المعادلة عند مستوى معنوية 5%. وبذلك يمكن تطبيق اختبار FM-OLS لتحديد العلاقة بين متغيراتهذة المعادلة.

جدول رقم (4-7) نتائج اختبار التكامل المشترك للمعادلة رقم (8)

Eigenvalue	Trace test		Max-eigen		الفرضية الصفرية
	Trace Stat.	Critical value 5%	Max-Eigen Stat.	Critical value 5%	
0.96	369.73	159.52	126.00	52.36	$r = 0$
0.89	243.72	125.61	84.43	46.23	$r \leq 1$
0.83	159.29	95.75	66.54	40.07	$r \leq 2$
0.65	92.74	69.81	38.92	33.87	$r \leq 3$
0.50	53.82	47.85	26.25	27.58	$r \leq 4$
0.33	27.56	29.79	15.00	21.13	$r \leq 5$
0.26	12.55	15.49	11.37	14.26	$r \leq 6$
0.03	1.23	3.84	1.23	3.84	$r \leq 7$

أخيراً، يشير الجدول رقم (4-7) إلى نتائج تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك على متغيرات المعادلة رقم (8) حيث أفصحت نتائج اختبار max وجود أربعة متجهات للتكامل المشترك فيما اظهر إختيبار Trace عن وجود خمسة متجهات للتكامل المشترك بين متغيرات المعادلة عند مستوى معنوية 5%. وبذلك يمكن تطبيق اختبار (FM-OLS) على متغيرات هذة المعادلة.

4-6 تقدير المعادلات:

4-6-1 المعادلة رقم (4):

بعد إجراء جميع الاختبارات اللازمة لتقدير المعادلة رقم (4)، والتي افصحت عن استخدام منهجية (FM-OLS) حيث انها المنهجية المناسبة لتقدير المتغيرات غير المستقرة عند نفس الدرجة والتي تحوي تكامل مشترك فيما بينها كما هو الحال مع متغيرات نماذج هذه الدراسة.

بعد تقدير المعادلة رقم (4) باستخدام FM-OLD كانت النتائج كما هي موضحة بالجدول الآتي رقم (4-8):

جدول رقم (4-8) نتائج تقدير المعادلة رقم (4) باستخدام طريقة FM-OLS.(1975-2014)

المتغير التابع: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			
مستوى المعنوية الإحصائية	القيم التائية	المعلمات المقدرة	المتغيرات المستقلة
5%	-0.17	-0.002	*C*
5%	2.07	0.07	DIt
5%	8.81	0.44	FDIt
5%	14.11	0.51	GLt
5%	6.1	0.13	AIDt
5%	-12.42	-0.05	LONt
5%	1.56	0.032	TRt
Adjusted R-Squared= 0.38		R-Squared=0.48	

بالاعتماد على النتائج الموضحة بالجدول رقم (8-4)، يتضح أن تأثير كل من المتغيرات المستقلة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) على الناتج المحلي الاجمالي كانت على النحو الاتي:

أ- الاستثمار المحلي DIt: تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين نسبة الاستثمار المحلي الى الناتج ومعدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث أن زيادة نسبة الاستثمار المحلي بمقدار1% تؤدي إلى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.07%، وهذه النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصاديّة، كما أظهرت النتائج ان نسبة الاستثمار المحلي يتمتع بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية 5%، من خلال مقارنة قيمة (t) المحسوبة والبالغة (2.07) مع قيمة (t) الجدولية (1,96)، والتي سوف يتم الاعتماد عليها لاختبار جميع المعلمات في النماذج المختلفة.

ب- العمالة (GLt): أظهرت نتائج التقدير للمعادلة رقم (4) وجود علاقة طردية بين العمالة والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن نمو العمالة بـ 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.51 %كما يتمتع متغيرنمو العمالة بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

ج- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDIt) : تبين أن دور الاستثمار الاجنبي المباشرموجباً في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وان زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشرالى الناتج ب 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة o.44%،.وهذا ينسجم مع بعض الاراء الاقتصادية التي ترى بان للاستثمار الاجنبي المباشر أثاراً ايجابية على النمو الاقتصادي، كونها تعد اداة لسد الفجوات التمويلية، وتساهم في زيادة تدفق العملات الاجنبية ،اضافة الصادرات والحد من المستوردات، كما تعمل على نقل التكنولوجيا والاساليب الانتاجية الحديثة، ورفع انتاجية عوامل الانتاج (الباشا، 2013).

د- حجم الانفتاح الاقتصادي (TR): أظهرت نتائج التقدير ان دور الانفتاح الاقتصادي غير معنوي عند مستوى معنوية 5% على الناتج المحلي الإجمالي.

ه- القروض الخارجية (LONt): كشفت نتائج التقدير للمعادلة رقم (4) ان هناك دور سلبي للقروض الخارجية كنسبة من الناتج في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي، حيث ان زيادة نسبة القروض الخارجية بـ1% تؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.05- %، وهذا ينسجم مع ما توصلت اليه بعض الدراسات السابقة (المومني،1987) (الرفاعي، 2006). حيث تعدّ المديونية الخارجية من أهم المشاكل التي تواجة الاردن، وتكمن المشكلة في ارتفاع حجم المديونية الخارجية وارتفاع نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل خدمتها (الاقساط والفوائد)، اذ ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي من 21.9 % في عام 2011 الى 31.9% في العام 2014، وارتفع معدل

خدمتها من 5.3%الى 8.4% لذات الاعوام، وجاء هذا الارتفاع في المديونية لتغطية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة وشركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياة، ولمواجهة عدم كفاية المساعدات الخارجية اللازمة لتحمل الظروف الطارئة جراء الربيع العربي وحالة عدم الاستقرار في دول الجوار (البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، 2014).

و- المساعدات الخارجية (AIDt): وفيما يتعلق بالمساعدات الخارجية والتي تعتبر المتغير الاهم الذي تدور حوله الدراسة، أشارت النتائج إلى وجود علاقة ايجابية، وذات دلالة إحصائية بين نسبة المساعدات الخارجية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث ان زيادة نسبة المساعدات الخارجية بـ 1%، تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة0.13%، وحيث ان المساعدات الاجمالية، تتكون من أشكال مختلفة ولكل شكل منها لة خصائصه ودوافع مختلفة عن الآخر، ولها أثار مختلفة عن غيرها، وهو ما أثار الباحث الى تحليل تأثير مكونات المساعدات الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي.

4-6-2 المعادلة رقم (5).

جاءت نتائج تقدير المعادلة رقم (5)، الذي تم من خلاله قياس تأثير مكونات المساعدات الخارجية الرئيسة كنسب من الناتج وهي (منح، ومنح التعاون الفني، والقروض الميسرة) على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، موضحة بالجدول رقم (4-9) الآتي:

جدول رقم (4-9) نتائج تقدير المعادلة رقم (5) باستخدام طريقة FM-OLS.(1975-2014)

المتغير التابع: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			
المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة	القيم التائية	مستوى المعنوية الإحصائية
C	-0.019	-2.9	5%
DI	0.21	11.21	5%
GLt	0.37	18.85	5%
FDIt	0.50	18.71	5%
TRt	-0.006	-0.64	5%
GRt	0.18	7.03	5%
GRTt	1.57	5.67	5%
LOFt	-0.15	-13.8	5%
R-Squared=0.42		Adjusted R-Squared=0.29	

أ- المنح (GR_t): أظهرت النتائج وجود تأثير ايجابي لنسبة المنح على النمو بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى معنوية 5%، حيث يزداد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 18,% مع زيادة نسبة المنح بمقدار 1 %، وهذا يعود الى كون المنح غير واجبة السداد ولا تتضمن أي التزام بالدفع مستقبلًا، وتستغل للحد من العجز في الموازنة العامة وتمويل بعض

المشـاريع، ولـم تشـكل بـديلًا عـن تعزيـز الايـرادات المحليـة ضـمن سياسـية الاصـلاح المـالي للحكومة .

ب- منح التعاون الفني (GRT_t): لقد بينت نتائج التقدير ان تأثيرنسبة منح التعاون الفني الى الناتج كان إيجابياً على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي حيث يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,5% % كلما زادت نسبة منح التعاون الفني بمقدار 1%.

ج- القروض الميسّرة (GR_t): أظهرت نتائج التقدير بأن للقروض الميسّرة كنسبة من الناتج ذات تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي وتتمتع بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية 5% حيث ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة15 .0 -% كلما زادت نسبة القروض الميسّرة بمقدار1% .وقد يعزى ذلك الى التوجة نحو زيادة الاعتماد على القروض الميسرة، واستخدامها لدعم الموازنة العامة (وزارة التخطيط، تقارير مختلفة).

3-6-4 المعادلات رقم (6) و(7).

جاءت نتائج تقدير المعادلة رقم (6)، والتي سعت لتوضيح اثر مجموع المساعدات الخارجية المقدمة من أهم الشركاء الداعمين للأردن، وهم أمريكا، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، واليابان على الناتج المحلي الإجمالي، وقد أسفرت نتائج التقدير ان لنسبة المساعدات المقدمة من اولئك الشركاء اثر ايجابي، وذا معنوية إحصائية عند 5%على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 15%.، ومن اجل إلقاء مزيداً من الضوء على أثر المساعدات من كل مصدر على انفراد تم اعادة التقدير بعد فصل المساعدات المقدمة من اولئك الشركاء كلا على حده وإعادة التقدير حسب المعادلة (7).

حيث تبين من التقدير الموضح في الجدول رقم (4-11)، أن تأثيرنسبة المعونات المقدمة من كل من اليابان وأمريكا كانت ذات تأثير ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 2.6 % و 0.77 % لكل منها على التوالي وهذا ينسجم مع التحليل الوصفي، إذ تعد أمريكيا المانح الأكبر للأردن، وقد يكون تأثيرها على النموً البالغة (0.77%) لكونها تتضمن منح نقدية لدعم الموازنة العامة، وأخرى مساعدات فنية وعينية .

وأما المساعدات اليابانية فان النتائج تشير الى قوة أثرها على النموً(2.6%) لتنوع أشكالها والتركيز على تمويل مشاريع البنية التحتية (الطاقة والمياه) وفي مختلف المحافظات الأردنية (العقبة، والزرقاء، والبلقاء) والتي تعدّ ضرورية ومحفزة للنموّ، وتضع أهداف مسبقة لها والقائمة على خفض التكاليف، والمخاطرة وإدامة الصيانة، والمحافظة على البيئة، والمشاركة في وضع الخطط والتصورات المستقبلية (JICA,2015).

في حين كانت نسبة مساعدات مؤسسات الاتحاد الأوروبي تتمتع بالمعنوية عند مستوى 5% وذات تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي حيث ينخفض النموفي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسة 3,8- %، كلما زادت نسبة مساعدات مؤسسات الاتحاد الأوروبي بمقدار1% وهذا ما يفسر تدني تأثير المساعدات في حال تم اخذها مجتمعه مع بعضها، وقد يعزى ذلك لنوعية المساعدات المقدمة والتي تكون على شكل برامج مختلفة (التوأمة، أداة الدعم الفني والتبادل المعلوماتي) (وزارة التخيط، تقارير المساعدات الخارجية، سنوات مختلفة) وأنها تأتي ضمن برامج مخصصة لإقليم البحر الأبيض المتوسط واختيار الأردن من ضمنها، إضافة الى تقيد بعض المساعدات ووضع شروط لتقديمها، (صيام، 2005) ولكن هذا لا يقلل من دور وأهمية المساعدات المقدمة من مؤسسات الاتحاد، حيث أنة لابد من أثار إيجابية أخرى تنعكس على مفاصل الاقتصاد الوطني والرفاة الكلي ولكنها لا تنعكس في معدلات النمو الاقتصادي، ويدفع الجهات المسؤولة في الأردن لإعادة النظر في مكوناتها واستثمارها على النحو الامثل.

جدول رقم (4-10) نتائج تقدير المعادلة (6) باستخدام طريقة FM-OLS.(1975-2014)

المتغير التابع: النموفي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			
المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة	القيم التائية	مستوى المعنوية الإحصائية
C	0.036	0.93	5%
DI	0.21	2.25	5%
FDIt	0.49	3.09	5%
GLt	0.43	3.97	5%
AIDSUt	0.51	2.14	5%
LONt	-0.06	-4.29	5%
TRRt	-0.046	-0.73	5%
R-Squared=0.53		Adjusted R-Squared= 0.44	

جدول رقم (4-11) نتائج تقدير المعادلة رقم (7) باستخدام طريقة FM-OLS.(1975-2014)

المتغير التابع: النموفي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			
المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة	القيم التائية	مستوى المعنوية الإحصائية
C	0.042	2.63	5%
DIt	0.25	5.7	5%
GLt	0.59	13.44	5%
TRt	0.03	1.27	5%
LONt	-0.09	-12.16	5%
FDIt	0.50	8.03	5%
AIDUSAt	0.77	5.97	5%
AIDJAt	2.62	7.3	5%
AIDEOt	-3.81	-5.55	5%
R-Squared=0.54		Adjusted R-Squared= 0.41	

4-6-4 المعادلة رقم (8)

في هذة المعادلة تم تقدير تأثير كل من نسبة المساعدات الثنائية والمتمثلة بالمعونة الثنائية من الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية(DAC)، ونسبة المساعدات المُتعددة والمتمثلة بالتدفقات المالية من بعض وكالات الأمم المتحدة، حيث كشفت النتائج أن تأثيرنسبة المساعدات الثنائية موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، وتساوي 0.68 %، بينما تأثيرنسبة المساعدات المُتعددة بلغ 2.27 % حسب ما تشير النتائج في الجدول (12-4)،

جدول رقم (12-4) نتائج تقدير المعادلة رقم (8) باستخدام طريقة FM-OLS.(1975-2014)

المتغير التابع: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			
مستوى المعنوية الإحصائية	القيم التائية	المعلمات المقدرة	المتغيرات المستقلة
5%	3.18	0.04	C
5%	2.52	0.08	DIt
5%	12.7	0.51	GLt
5%	-17.11	-0.09	LONt
5%	0.02	0.0004	TRt
5%	7.7	0.41	FDIt
5%	10.00	0.68	AIDSRt
5%	3.98	2.27	AIDURt
Adjusted R-Squared= 0.46		R-Squared=0.56	

يلاحظ من خلال تقدير المعادلات السابقة ان جميع معلمات المتغيرات الداخلة فيها حملت الاشارة المتوقعة لها، وكانت تتمتع في المعنوية الاحصائية وكانت منسجمة مع النظرية الاقتصادية، ما عدا الانفتاح الاقتصادي والذي لم تتمتع معلمتة في المعنوية الاحصائية، وكان الهدف من تقدير النماذج السابقة تسليط الضوء على مدى أثر ومساهمة المساعدات الخارجية بانواعها واهم مصادرها على النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة 1975-2014 والتي تباين تاثيرها بين الايجابية في بعض الانواع والسلبية في أنواع اخرى (القروض الميسّرة، والمعونات المقدمة من مؤسسات الاتحاد الاوروبي)، وعلى ضؤ هذة النتائج والتقديرات والتي تعكس أهمية المساعدات الخارجية ودورها في النمو الاقتصادي، ومساهمتها في معالجة الاختلالات الهيكلية، فانة يمكن الاعتماد عليها في الوصول الى التوصيات التي تدفع باتجاة تعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي، وزيادة فعاليتها واستغلالها بالشكل الأمثل.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

هدفت الدراسة الى استقصاء أثر المساعدات على النمو الاقتصادي في الاردن، وخلصت الى النتائج التالية:

1. تُعدّ المساعدات الخارجية عنصراً هاماً في الاقتصاد الوطني، وساهمت في تحفيز النمو الاقتصادي، وتمويل العديد من المشاريع الخدمية والتنموية، إضافة لدورها البارز في الحد من العجز في الموازنة العامة للحكومة، ولولا المساعدات الخارجية لما تمكن الاقتصاد الأردني من تحقيق معدلات النمو المنشودة، وتجاوز الأزمات.
2. جاءت المساعدات في فترات حرجة للاقتصاد الوطني وأسهمت في الحد من الاختلالات الهيكلية وعززت الثقة في الاقتصاد الأردني، خاصة أبان الربيع العربي والآثار السلبية المترتبة عليه ولكنها كانت غير كافية لاستعاب اللاجئين السوريين.
3. حصول الأردن على بعض الاستثناءات من بعض الجهات المانحة حصل بموجبها على مساعدات إضافية، (مؤسسة تحدي الألفية، وآلية التمويل الميسّر، والمساعدات العينية: القمح، والنفط).
4. تنوع أشكال المساعدات المتدفقة للأردن وتعدد مصادرها العربية، والأجنبية، والمؤسسات الدولية، والإقليمية المانحة، بحيث يعوض التراجع الحاصل من أحد المصادر من جهة اخرى.
5. استيفاء المتطلبات الإدارية والمؤسسية اللازمة لزيادة فاعلية المساعدات من خلال إنشاء وزارة التخطيط والتعاون الدولي لمتابعة وإدارة المساعدات بين الجهات المانحة والمؤسسات والوزارات الحكومية.
6. ارتبطت المساعدات العربية المتدفقة إلى الأردن بصورة أساسية ومباشرة في التغيرات بأسعار النفط في السوق العالمية؛ (تزداد مع ارتفاع أسعار النفط وتتراجع مع انخفاض الأسعار)، حيث شهدت المساعدات العربية تزايداً كبيراً في السبعينيات نتيجة لارتفاع أسعار النفط، ولكنها تراجعت في العقد التالي بسبب تراجع أسعار النفط.

7. يواجه الأردن مخاطر تراجع المساعدات الناتجة عن الانخفاض المتواصل في أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 وتوجهات الإدارة الأمريكية الجديدة لتقليص حجم مساعدتها الخارجية، الأمر الذي يستدعي البحث عن مصادر بديلة للمساعدات، واتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة تراجعها وتقلبها.
8. يتفاوت حجم المساعدات المتدفقة إلى الأردن تبعاً لمواقفه السياسية من القضايا في المنطقة ودوره فيها حيث توقفت المساعدات العربية ابان أزمة الخليج الأولى، وتراجعت المساعدات الأمريكية في النصف الثاني من السبعينيات لموقفه المعارض للسلام مع اسرائيل، في حين شهدت تزايدًا بعد التوقيع على معاهدة وادي عربة.
9. لا تخلو المساعدات الخارجية للأردن من بعض السلبيات والشوائب والتي حدّت من فاعليتها وأثرها الإيجابي على النمو الاقتصادي ومنها:

أ. إستغلال الجزء الأكبر من المساعدات في مشاريع البنية التحتية والخدمية وصيانتها وتوسعتها (توسعة مطار الملكة علياء وطريق المطار، والطريق الصحراوي عمان- العقبة، توسعة المستشفيات الحكومية). وقد يكون ذلك عائد الى الزيادة السكانية (الطبيعية وغير الطبيعية).

ب. تأخر إنجاز بعض المشاريع لعدم توفر التمويل الكافي، وإنجازها على مراحل وفقاً لتدفق المساعدات والذي يمتد لعدة سنوات، (مشروع قناة البحرين).

ج. تآكل القيمة الحقيقية للمساعدات جراء التضخم، وتغير سعر صرف العملات، والمشروطية وتقييد المساعدات، والتسربات منها لصالح الدول المانحة.

د. قلة استغلال وتوجيه المساعدات في المشاريع الإنتاجية المدرة للدخل والتي تعمل على توسيع القاعدة الانتاجية وتحد من العجز في الميزان التجاري.

10. ما زال الاقتصاد الأردني بحاجة إلى المزيد من المساعدات الخارجية نتيجة للعجز المزدوج في الموازنة العامة والميزان التجاري، وحالة عدم الاستقرار في المنطقة العربية، وتحمله تبعات ذلك (النزوح السكاني الكبير من الدول العربية المجاورة).
11. تُقدم المساعدات للأردن وفقا لدوافع مختلفة (سياسية، وأمنية، وعسكرية، وإنسانية، واقتصادية) ويتأثر حجم المساعدات وأشكالها، ومصادرها تبعا لمواقف الأردن من القضايا الإقليمية والدولية. وستبقى الأسباب الموجبة لتقديم المساعدات للأردن قائمة خلال الفترة المقبلة.
12. يتفاوت أثر المساعدات على النمو الاقتصادي في الأردن حسب شكل المساعدات ومصدرها، حيث توصلت الدراسة إلى أن أثر المساعدات الانمائية والمعونة الرسمية على

النمو الاقتصادي كان إيجابيا خلال فترة الدراسة في حين كان أثرالمنح والمساعدات الفنية إيجابيًا على النمو،وأثرالقروض الميسّرة سالبًا.

13. تبين لدى قياس أثر المعونة الثنائية حسب الجهات المانحة (أمريكا، واليابان، ومؤسسات الاتحاد الاوروبي) أن أثر المعونة الثنائية من اليابان كان الأكثر ايجابية، يليها في ذلك امريكيا، بينما كان أثر المعونة المقدمة من مؤسسات الاتحاد الاوروبي سالبًا، أما في حالة أخذ صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتدفقة من دول الداك مجتمعة، والتدفقات الرسمية من وكالات الأمم المتحدة كان ايجابياً.

14. يُلاحظ من تتبع مسار كل من النمو الحقيقي في الناتج المحلي والمساعدات الإنمائية بانهما كانا يتحركا في نفس المسار خلال الفترة 1975-1990، حيث زادت المساعدات خلال السبعينيات ورافقها ارتفاع معدلات النمو، ولدى تراجعها في الثمانينات تراجع النمو كذلك، ولكن خلال الفترة ما بعد عام 2010، فقد شهدت المساعدات زيادة ملموسة في حين كانت معدلات النمو بطيئة، ويعزى ذلك إلى أن المساعدات تدفقت استجابةً لأزمة اللجوء السوري.

ثانياً: التوصيات

بالاعتماد على نتائج الدراسة يمكن طرح التوصيات التالية:

1- الاهتمام والتركيز للحصول على المساعدات ذات الأثر الايجابي من مختلف الأشكال (المنح، والمعونات الثنائية المقدمة من دول امريكيا، واليابان) خاصة اليابانية والامريكية لكونها الأكثر إيجابية، وإعادة النظر في المساعدات ذات الأثر السلبي (المعونات من مؤسسات الاتحاد الاوروبي) للتخلص من المعيقات والعوامل التي تدفع نحو السلبية فيها.

2- الاهتمام في الاستثناءات الممنوحة الى الأردن من بعض الجهات المانحة لتسهيل حصوله على المزيد من المساعدات، واستغلال النوافذ والأدوات والوسائل التي تسهل الحصول على المساعدات.

3- مطالبة المجتمع الدولي تحمل تبعات اللجوء السوري للأردن، وتقديم الأموال الكافية لتغطية تكلفة استضافتهم والتبعات المترتبة عليها، خاصة في ظل استمرار الأزمة وعدم كفاية المساعدات المقدمة، واعلان الأردن عن وصوله للطاقه القصوى في استقبال اللاجئيين السوريين.

4- اتخاذ الاجراءات المناسبة اللازمة لمواجهة مخاطر تقلب المساعدات وتراجعها خاصة في الفترة المقبلة جراء انخفاض أسعار النفط، وتوجهات الإدارة الأمريكية الجديدة تخفيض مساعداتها الخارجية، واستمرار التحديات الإقليمية.

5- الاستمرار في استخدام الموقع الجيواستراتيجي للأردن للحصول على المساعدات، وابراز الدوافع المختلفة للدول المانحة لحفزها لتقديم المزيد من المساعدات.

6- تفعيل وحدة قياس الأثرفي وزارة التخطيط وصولًا إلى وضع أسس ومعايير في اختيار المشاريع، ووضع استراتيجية وطنية لإدارة واستغلال المساعدات.

7- التوجه نحو استغلال المساعدات في المشاريع الإنتاجية والمشاريع الكبيرة بدلًا من استغلالها في أعمال الصيانة والتوسعة للمشاريع الخدمية أو تنفيذ مشاريع مجزئة بسيطة، وصولًا للمشاريع الكبيرة المتكاملة.

8- تعزيز التوجه نحو الاعتماد على الذات والحد قدر الإمكان من الاعتماد على المصادر الخارجية للتنمية، ضمن استراتيجية وطنية شاملة تقوم على اعتبار المساعدات عنصرًا مكملا وليس ضروريًا للنموّ وزيادة فعاليتها واستثمارها في القطاعات الانتاجية.

9- تحديث وتطوير نظام الاحصاءات المتعلقة في المساعدات وإعداد بيانات إحصائية متكاملة عن مختلف المصادر: (العربية، والأجنبية، والمؤسسات الدولية والإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة، والصناديق العربية)، والأنواع: (العينية، والثنائية، والإنسانية، والمُتعددة، والفنية) وضمن فترة زمنية مناسبة.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أبو حماد، ناهض (2012). **التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة، 2000-2010 (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

أبو خوات، ماهر جميل (2009). **المساعدات الإنسانية الدولية: دراسة تحليلية وتطبيقية معاصرة في ضوء قواعد القانون الدولي العام**، القاهرة: دار النهضة العربية.

أبو عمرة، رنا (2014). **امريكيا والدولة الفاشلة**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار ميريت شارع قصر النيل.

أبو مصطفى، محمد مصطفى، (2009). **دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الفلسطينية، دراسة تحليلية مقارنة للفترة 1999-2008**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين.

الاسكو، (2007). **المعونة الخارجية والتنمية في المنطقة العربية: الاتجاهات الاقتصادية وأثارها.** الأمم المتحدة، نيويورك، (4).

الباشا، مازن حسن (2013). **التمويل الخارجي وأثرة على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية**، عمان: دار الايام للنشر والتوزيع.

بن قانة، إسماعيل محمد (2012). **اقتصاد التنمية نظريات نماذج، استراتيجيات**، الطبعة الأولى، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

البنك الدولي (2008). **لماذا المعونة مقابل التجارة؟**، حوار مع يوري دادروش.

البنك الدولي (2008). **الاستعراض السنوي**، التحديات العالمية المشتركة، ملخص تنفيذي.

البنك المركزي الأردني (2015). **بيانات إحصائية سنوية (1964-2013).**

البنك المركزي الأردني (سنوات متعددة). **التقرير السنوي.**

التل، حمزة احمد، (2015). **أثر المساعدات الأمريكية على السياسة الخارجية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن

جبلز، مالكولم وآخرون، (1995). **اقتصاديات التنمية**، (تعريب: طه عبد الله منصور وآخرون)، الرياض: دار المريخ للنشر.

الجومرد، أثيل عبد الجبار، (2000). تقييم المساعدات الاقتصاديّة الخارجية للأردن 89-99، **وقائع مؤتمر مركز الدراسات الاستراتيجية**، الجامعة الأردنية.

حسن، حسن، (2010). **فجوة النمو في الاقتصاد الأردني: دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج الفجوات الثلاث**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الحمود، وضاح (2015). اللجوء وأبعاده الأمنية والسياسية والاجتماعية، **ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي الذي عقدته جامعة نايف للعلوم الأمنية/ كلية العلوم الاستراتيجية**، الرياض، 1-2015/9/3.

خلف، فليح حسن، (2004). **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

الرفاعي، حسين، (2006). **آثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصاديّ، دراسة حالة الأردن للفترة 76- 2005**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

زعزوع، زينب، (2012). دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير والتنظيم، **مجلة النضهة** 13(2).

زكي، رمزي، (1978). **أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث**، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

السواعي، خالد محمد، (2011). **مقيدات النمو في الأردن: منهجية الفجوات الثلاث (1976-2009)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

السواعي، خالد محمد، (2012) . **EVievws والقياس الاقتصادي**، الطبعة الاولى، إربد: دار الكتاب الثقافي.

شريم، أميمة (1996). **المساعدات الخارجية اليابانية كأداة لسياسة الخارجية (1970 -1992)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

صادق، عمر (2010). **دور المساعدات الدولية في تحقيق التنمية الاقتصاديّة في الدول النامية، دراسة حالة مصر والأردن** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، حلب، سوريا.

صندوق النقد العربي، (2010). **العون الأنمائي العربي**، الفصل الحادي عشر.

صيام، مأمون وآخرون، (2005). **أثر اتفاقية الشركة الأردنية الأوروبيةعلى حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي**، عمان: غرفة تجارة.

عارف، نصر محمد (2001). **الابعاد الثقافية للمساعدات الخارجية للعالم العربي، مؤتمر المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي**، رؤيه من منظور عربي واسلامي، المركز العلمي للدراسات السياسية.

العباس بلقاسم، (2008). المساعدات الخارجية من أجل التنمية، **المعهد العربي للتخطيط بالكويت**، 78(7).

عبد العزيز، سمير محمد (1998). **التمويل العام - المدخل الادخاري الضريبي المدخل الإسلامي - المدخل الدولي**، الطبعة الثانية، الاسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية.

عبد الفتاح، سيف الدين وآخرون، (2001). المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي، **مؤتمر المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي،رؤيه من منظور عربي واسلامي**، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية.

عبدالكريم، نصر، (2005). **نحو توظيف انجح للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني**، معهد أبحاث السياسيات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

عجام، ميثم صاحب (2001). **نظرية التمويل**، طرابلس: المعهد العالي للتخطيط.

العجمي، مبارك سعيد، (2011). **المساعدات الاقتصاديّة أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية 1980-2010**، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

عدلي، فائق، (2004). **المعونة الأمريكية لمصر أم لأمريكا، الوجه الآخر للمعونات الخارجية للتعلم**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية.

عدينات، محمد، (2014). **محاضرات في التنمية الاقتصادية،** لطلبة الدكتوارة، كلية الاعمال، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن.

علاية، موسى (2015). عدم فعالية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان **بحوث اقتصادية عربية،** جامعة رادبون هولندا، (70-69).

العيساوي، عبد الكريم جابر، (2012). **التمويل الدولي/ مدخل حديث،** عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

العيسوي، إبراهيم، (2003). قصة المعونة الأمريكية لمصر، **ندوة في نادي التجارة - المعونة الأمريكية - واقعها ومستقبلها،** القاهرة.

الفايز، ذياب،(2003)**. العلاقات الأردنية-الأمريكية وآفاقها المستقبلية،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

ماندا، نيبور (1980). **من المساعدات إلى عودة الاستعمار،** (ترجمة منير زيدان)، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

المحتسب، بثينه (2009). اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصاديّ في الأردن (1990-2006)، **مجلة دراسات العلوم الإدارية:** الجامعة الأردنية، 36(3).

مركز الدراسات الاستراتيجية (2012). **أداء الاقتصاد الأردني في ظل الربيع العربي،** الجامعة الاردنية.

منظمة المساعدات الإنسانية العالمية (2014)، **تقرير المساعدات الإنسانية،** ملخص تنفيذي، جنيف.

المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، (2010). الإمكانيات والتكنولوجية والنمو الاقتصاديّ، **جسر التنمية،** 95(9).

المفوضية الأوروبية، (2005). **أساليب تقديم المعونة،** الجزء الأول، دليل تسيير دورة المعونة.

المفوضية الأوروبية، (2007). **تقييم دعم المفوضية الأوروبية للمملكة الأردنية الهاشمية،** التقرير النهائي، الطبعة الأولى، تقييم عام.

مكاوي، محمد الحسن، (2001). **دور المساعدات الخارجية في إطار فلسفة وسياسات برامج الاصلاح التكيف الهيكلي مع إشارة خاصة للحالة السودانية، المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي رؤية من منظور عربي واسلامي،** عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

المومني، رياض (1987). أثر رأسمال الأجنبي القروض والمساعدات على التنمية الاقتصاديّة التجربة الأر،دنية للفترة 1968-1985، أبحاث اليرموك، **سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،** 3(2): 9-8.

النسور، معن، (2000). **المساعدات الخارجية والنمو الاقتصاديّ في الأردن، مؤتمر تقييم المساعدات الاقتصاديّة الخارجية للأردن 1989-1998،** الجامعة الأردنية: مركز الدراسات الاستراتيجية.

هايتر، تيريزا، (1979). **امبريالية المساعدات،** (ترجمة مجدي نصيف)، بيروت: دار ابن رشد.

الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، (2006). المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظرة تحليلية، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،** (118).

وزارة التخطيط (2017). **ادارة المعونات الدولية،** الدروس المسبقة ومتطلبات الاصلاح في العراق، العراق.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي،(2015-2007). **نشرات مختلفة،** خلاصة المساعدات الخارجية الملتزم بها من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وزارة المالية، (سنوات مختلفة). **نشرة مالية الحكومة،** مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية.

المراجع الأجنبية:

Abou Al Foul, Bassam,(2008), **Foreign Aid and Economic Growth in Egypt and Jordan: An Empirical Analysis,** American University of Sharjah, Working Paper 418.

Al Shunnaq, Walid, (2012). **Economic Cooperation between Jordan and US in the Twentieth Century,** Al Balqa Applied University, Jordan.

Ali, Hoda ,Abd El Hamid,(2013), Foreign Aid and Economic Growth in Egypt: Cointegration Analysis, Helwan University Cairo, Egypt. **International Journal of Economics and Financial,** 3(3).

Athukorala, P., and Riedel, J., (1994), Demand and Supply Factors in the determination of NIE Exports: A Simultaneous Error-Correction Model for Hong Kong: A Comment, **The Economic Journal**, (104):1411-1414.

Barakat, Sultan & Leber, Andrew , (2015), **Fortress Jordan Putting the Money to Work,** Brookings Doha Ceulen, 2/2015.

Benham Frederic, (1964), **Economic Aid to Underdeveloped Countries**, Oxford University Press: Royal Institute of International Affairs.

Boone, P,.(1996), Politic and The Effectiveness of the Foreign Aid.European Economic **reviewvo**l.(40): 289-328.

Boserup Ester and Sachs Ignacy, (1971), **Foreign Aid to Newly Independent Countries, Problems and Orientations**, .Paris: Mouton The Hague.

Burnside Craig and David Dollar, (2000), Aid, Policies and Growth, **The American Economic Review**, 90(4).

Carrion, Doris, (2015). **Syrian refugees in Jordan confronting difficult truths Chatham house**, London.

Cbo Study, (1997) , **The congress of the United States congressional budget office,** The Role of Foreign Aid in Development.

Djankov, Simeon et al, (2006), Does Foreign Aid Help? **Cato Journal,** 26(1).

Durbarry Ramesh, et al , (1998,) **New Evidence on the Impact of Foreign Aid on Economic Growth,** University of Nottingham: Centre for Research in Economic Development and International Trade.

Easterly William and Pfutze Tobias,(2008), Where Does the Money Go? Best and Worst Practices in Foreign Aid, **Journal of Economic Perspectives**.

Easterly William, (2004), **Can Foreign Aid Buy Growth?** Center for Global Development, Washington D.C.

Ener, M., et al , (2013), The Effects of Public and Private Capital Investments on Sectoral Output: A Panel Approach for the Case of Turkey, **International Journal of Business and Social Science**, 4(9).

Mikesell, Raymond, (1974), **the Economics of Foreign Aid**, Weidenfeld and Nicolcon London.

Fatima, Farheen, (2014**), Foreign Aid and Economic Growth**. Pakistan: Economic, Quaid 1 Azam university.

Fischer Stanley, (1993), the Role of Macroeconomic Factors in Growth, **National Bureau of Economic Research,** Working Paper,(4565).

Gujarati, D., (2004), **basic econometrics,** fourth edition, McGraw-hill: united states.

Hansen, H. Trape, F .(2001), Aid and Growth Regressions, **Journal of Development Economics**, (64): 547-570.

Hong, S., and Wagner, M., (2011), **cointegrating polynomial regression, fully modified OLS estimation and inference,** institute for advanced studies, Vienna.

Javid, Muhammad and Qayyum,(2011),ForeignAid and Growth Nexus Pakistan:The role of Macroeconomics**, Policies Pids,** Working paper, 2011:72

Jeffrey Scott, (2015), **Is All Foreign Aid the Same? An Empirical Comparison of The Effect of Multilateral and Bilateral Aid on Growth,** Undergraduate Economic Review, 12(3).

JICA, (2014), **JICA's Cooperation for Electricity Sector in Jordan**.

JICA, (2014). **JICA's cooperation for Water Sector in Jordan,** 30 Years history of remarkable achievements.

Kabete, Conchesta Nestory, (2008), **Foreign Aid and Economic Growth, The Case of Tanzania,** Master degree, Institute of social studies, Graduate school of development studies.

Kargbo Philip, (2012), Impact of Foreign Aid in Economic Growth in Sierra Leone, **Working Paper**, United Nation University, (7).

Katharina Michaelowa et, (2005), multi-bi Aid in European Development Assistance, the Role of Capacity Constraints and Member Stale Politics Swiss Network for intern hand Studies**. (SNIS**), 2ds.

Kharas, Homi, (2010), **Rethinking The Roles of Multilaterals in the Global Aid Architecture,** Roundtable Policy Briefs, Making Development Aid more effective .

Lensink Robert and White Howard, (2001) **Are There Negative Returns to Aid**, SOM-theme E: Financial Markets and Institutions.

Maddala, G., (1988), **introduction to econometrics,** New York: Macmillan publishing company.

Malawi Ahmad, (2013), **the Output Effect of Foreign Aid and Foreign Direct Investment in Jordan: ARDL Modeling Analysis**, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Minoiu Camelia and G.Reddy Sanjay,(2009), Development Aid and Economic Growth, A positive Long-Run Relation, **IMF Working Paper,** WP/09/118.

Mohey-ud-din, Ghulam,(2005), Impact of Foreign Aid on Economic Development in Pakistan (1960-2002), **Mpra Munich Personal RePEc Archive**, (1211).

Morrissey,Oliver, (2001), Does Aid Increase Growth? **Progress in Development Studies**,(1): 37-50.

Oecd, (2016), **Development Aid At glance statistics By Region Developing countries.**

Oecd, (2015), **Development cooperation Report,** Making partnership coalition for Action.

Ojiambo Elphas et al, (2015), Aid Unpredictability and Economic Growth in Kenya, African Development Bank group**, Working Paper Series**, (226).

Phillips, Peter C., and Hansen, Bruce E., (1990), Statistical Inference In International Variables Regression With I(1) Processes, **Review of Economic Studies**, (57): 99-125.

Riddell Roger, (2014), Does Foreign Aid Really Work? An Updated Assessment, Australian National University, **Development Policy Centre**, Discussion paper (33).

Romar,D (1996), **Advanced macroeconomics**, second edition. Berkeley

Sachs,J.D (2004), Ending Africas Poverty Trap .**Brooking paper On Economic Activity,** WashingtonThe Brooking Institution. (1): 117-240 .

Saif, Ibrahim & Omet, Ghassan, (2005), **The Fiscal Impact of Aid in the Case of the Jordanian Economic,** the University of Jordan, the Centre for Strategic Studies.

Sharp, Jeremy M. & Humud, Carla E. (2015), **U.S Foreign Assistance to the Middle East: Historical Background Recent Trends and the F Y 2016,** Request 2015.

Sharp, M Jeremy (2014, 2015, 2016), **Jordan Background and U.S Relations Congressional Research Service.**

The Paris Declaration on Aid Effectiveness and the Accra Agenda for Action 2005/2008.

UNDP.(2015), Mitigating the Impact of the Syrian refuges crisis on Jordanian **Vulnerable host Communities**. 4/2013-3/2014.Country – Jordan.

USAID, (2003), **Office of inspector General Audit of USAID**, Jordan's cash Transfer Program.

USAID, (2011), **USAID Assistance Agreement**, Between the United State of American and The Hashemite Kingdom of Jordan for Economic Growth, No. 278-EO/CT-II

USAID, (2013), **Institutional Support AND Strengthening Program**.

USAID, (2013-2017), **Country Development Cooperation Strategy**.

USAID, (2015), **Country Development Cooperation Strategy**, 2 Amended.

USAID, (2015), **Jordan Workforce Development and Enterprise Support Project (EFD**), Annul Program Statement.

USAID, (2017) **Jordan, Country Development Cooperation Strategy 2013-2017**.

Veen, Maurits; Van den; (2013), **Ideas interest and Foreign aid Cambridge Studies in International Relations Series**.

Vogelsang, T., and Wagner, M., (2014), integrated modified OLS estimation and fixed-b inference for cointegrating regression**, journal of econometrics**, 178(2): 741-760.

المواقع الالكترونيه:

- **http://data.albankaldawli.org/country/jordan?view=chart**
- **www.cbg.gov.jo/arabic**
- **http://www.oecd.org/countries/jordan/**
- **http://www.oecd.org/dac/stats/idsonline.htm**
- **https://www.jica.go.jp/jordan/english/**
- **https://www.usaid.gov/ar/jordan**

الملاحـــــــــق

الملحق رقم (1) البيانات المستخدمة في التحليل الاحصائي

GL	L[3]	TR[1]	GRGDP[1]	RGDP[1]	GDP[1]	Cpi[1]	السنه
0.0000	0.355	269.386	0.00000	2155.79	435.9	0.2022	1975
0.0169	0.361	389.168	0.166236	2514.16	567.3	0.22564	1976
0.0277	0.371	514.348	0.064101	2675.32	690.4	0.25806	1977
0.02426	0.38	522.578	0.074021	2873.35	795.4	0.27682	1978
0.02895	0.391	672.03	0.081762	3108.28	982.5	0.31609	1979
0.03581	0.405	836.326	0.068935	3322.55	1164.8	0.35057	1980
0.0321	0.418	1216.91	0.152687	3829.86	1448.7	0.37826	1981
0.03349	0.432	1328.17	0.061616	4065.84	1649.9	0.4058	1982
0.03009	0.445	1263.13	0.030904	4191.49	1786.6	0.42624	1983
0.03146	0.459	1332.97	0.027346	4306.11	1909.7	0.44349	1984
0.02832	0.472	1330.09	0.003658	4321.86	1970.5	0.45594	1985
0.04449	0.493	1075.44	0.13702	4914.04	2240.5	0.45594	1986
0.03245	0.509	1166.22	0.022769	5025.93	2286.7	0.45498	1987
0.02358	0.521	1346.26	-0.03739	4838.03	2349.5	0.48563	1988
0.00384	0.523	1763.27	-0.17837	3975.07	2425.4	0.61015	1989
0.00191	0.524	2338.48	-0.02012	3895.11	2760.9	0.70881	1990
0.00191	0.525	2310.2	-0.0102	3855.38	2958	0.76724	1991
0.14286	0.6	2848.68	0.174675	4528.82	3610.5	0.79723	1992
0.095	0.657	3146.2	0.041163	4715.24	3884.2	0.82375	1993
0.27093	0.835	3154.76	0.082797	5105.65	4357.4	0.85345	1994
0.0012	0.836	3592.6	0.058243	5403.02	4714.7	0.8726	1995
0.04665	0.875	4081.29	-0.02267	5280.54	4911.3	0.93008	1996
0.01029	0.884	3976.35	0.015701	5363.45	5137.4	0.95785	1997
0.02149	0.903	3758.63	0.059139	5680.64	5609.9	0.98755	1998
0.05869	0.956	3686.43	0.024024	5817.11	5778.1	0.99329	1999
0.03452	0.989	4342.99	0.031201	5998.61	5998.6	1.00000	2000
0.01416	1.003	4804.59	0.042635	6254.36	6363.7	1.01748	2001
0.02792	1.031	5156.65	0.048133	6555.4	6794	1.0364	2002
0.01746	1.049	5746.9	0.039271	6812.84	7228.8	1.06105	2003
0.0429	1.094	8106.88	0.091295	7434.82	8090.7	1.08822	2004
-0.064	1.024	10014.3	0.065618	7922.68	8925.4	1.12656	2005
0.03125	1.056	11113.1	0.125652	8918.18	10675.4	1.19704	2006
0.07955	1.14	12907.8	0.085375	9679.57	12131.4	1.2533	2007
0.02895	1.173	16497.8	0.128067	10919.2	15593.4	1.42807	2008
0.04092	1.221	13682	0.091902	11922.7	16912.2	1.41849	2009
0.01229	1.236	15272.3	0.05591	12589.3	18762	1.49031	2010
0.01214	1.251	18244.7	0.047731	13190.2	20476.6	1.55241	2011
0.01359	1.268	19483.4	0.026368	13538	21965.5	1.6225	2012
-0.0039	1.263	20464.7	0.035884	14023.8	23851.6	1.70079	2013
0.019	1.287	21443.5	0.036431	14534.7	25437.1	1.75009	2014

(1)البنك المركزي الأردني ، تقارير سنوية (سنوات مختلفة) وقاعدة البيانات الاحصائية

(2) International financial static , year book (Different years)

(3) وزارة العمل تقارير سنوية ، (سنوات مختلفة) ، دائرة الاحصاءات العامة ، مسح العمالة والبطالة (أعداد مختلفة)

AIDS/GDP	AIDSU/GDP	LOF/GDP	GRT/GDP	GR/GDP	LON/GDP	AID/GDP	السنة
0.081449476	0.05646708	0.195969259	0.0090273	0.230786878	0.25078229	0.359683414	1975
0.071375339	0.05317645	0.197445796	0.008350079	0.116693108	0.252328574	0.334442094	1976
0.051945962	0.03804606	0.21112978	0.006433951	0.176998841	0.378673233	0.209704519	1977
0.048328539	0.038057581	0.202006538	0.005602213	0.102715615	0.425209957	0.180807141	1978
0.030453965	0.015508397	0.190537405	0.005861578	0.214045802	0.431951145	0.445154198	1979
0.027406154	0.016896463	0.182148867	0.006341861	0.1796875	0.475845639	0.401745364	1980
0.026368826	0.01186443	0.178078277	0.006216608	0.142403534	0.497123628	0.283990474	1981
0.015494633	0.010469119	0.201904964	0.005626402	0.120977029	0.564219044	0.192591066	1982
0.017892191	0.009612672	0.211127841	0.005466249	0.110097392	0.611246502	0.173119333	1983
0.013535058	0.008928628	0.224427397	0.005558465	0.055558465	0.658903493	0.140845159	1984
0.015151181	0.007318955	0.278265922	0.00522913	0.09530576	0.787164172	0.121237249	1985
0.017904858	0.012613256	0.252402142	0.005840661	0.064137469	0.751541174	0.098448114	1986
0.02577262	0.019710937	0.284322386	0.00809857	0.055757205	0.924164954	0.095416976	1987
0.020148378	0.013873165	0.310267717	0.013083635	0.066141732	0.942335391	0.07574037	1988
0.031817667	0.018745362	0.508960172	0.016311124	0.107899728	1.725707512	0.079837965	1989
0.105826286	0.050236517	0.595403673	0.015777464	0.05950958	1.996635517	0.2280481	1990
0.201233534	0.150891481	0.667130494	0.013907032	0.077822853	2.228199459	0.21577451	1991
0.066501907	0.042491345	0.499597286	0.023019526	0.038055671	1.494054286	0.079953746	1992
0.039935395	0.024653468	0.511982133	0.022843571	0.041990629	1.358368519	0.055145976	1993
0.045603458	0.030854409	0.469221095	0.020836049	0.040276312	1.208775417	0.059660577	1994
0.066855089	0.051444206	0.470558466	0.023573504	0.03877235	1.136385772	0.080030543	1995
0.063377338	0.040675381	0.458810498	0.020879808	0.050292183	1.064021339	0.073073321	1996
0.051838323	0.040182193	0.431067661	0.009525636	0.039903453	1.007941566	0.065124771	1997
0.041178317	0.029418528	0.44089752	0.007930801	0.030695734	0.954239291	0.052053513	1998
0.041552926	0.030016788	0.466151676	0.019319499	0.034353853	0.993265779	0.053146882	1999
0.054945361	0.044013603	0.41735605	0.014213983	0.040042677	1.305696329	0.065236222	2000
0.038674821	0.027057529	0.365973883	0.014818266	0.039191037	1.322357276	0.050000629	2001
0.045489573	0.03623035	0.357575361	0.016241095	0.039240506	1.356374154	0.058685605	2002
0.111193061	0.101862273	0.380148019	0.011206424	0.095133355	1.238992226	0.129850874	2003
0.042785108	0.037005945	0.349381389	0.009522044	0.082440333	1.142083874	0.052784184	2004
0.037989141	0.032846595	0.301435678	0.009913169	0.056131938	1.023575638	0.056197257	2005
0.027556914	0.024150664	0.265186972	0.007628192	0.028523521	0.927284317	0.037973284	2006
0.020965587	0.017422556	0.2428052	0.003411807	0.028306708	0.874896302	0.037364443	2007
0.024315692	0.020009235	0.163898124	0.002854477	0.046064361	0.634445342	0.033513666	2008
0.023955166	0.017700181	0.147533556	0.002924634	0.01971358	0.604147716	0.031003713	2009
0.020437911	0.016887805	0.145051434	0.002829549	0.021410297	0.644478574	0.035907153	2010
0.020604256	0.019456892	0.131785795	0.002935009	0.059336023	0.611098327	0.03358287	2011
0.031499629	0.022619153	0.121593089	0.002424939	0.014896087	0.595975598	0.037313514	2012
0.028269702	0.019871749	0.107155746	0.002258423	0.026794848	0.688077571	0.041650078	2013
0.019296056	0.040105869	0.093585786	0.00229641	0.048610101	0.675325686	0.075147049	2014

المصدر : الموقع الالكتروني للبنك الدولي، https:// data,albankalda.org.country.indicator,dec/2016

FDI/GDP	DI/GDP	AIDJA/GDP	AIDEO/GDP	AIDUSA/GDP	السنة
0.019018123	0.387933012	0.0000802936	0.00225281	0.054133976	1975
-0.004392738	0.33990305	0.000396616	0.002018332	0.050761502	1976
0.005340382	0.401338355	0.001754056	0.001103708	0.035188297	1977
0.02161051	0.329668092	0.002753332	0.002753332	0.032550918	1978
0.008033588	0.31433486	0.001608142	0.002019338	0.011880916	1979
0.00862294	0.370458448	0.001299794	0.002851992	0.012744677	1980
0.032016981	0.458835508	0.00115966	0.000927728	0.009777041	1981
0.012661373	0.393337778	0.002511667	0.001566156	0.006391296	1982
0.007065376	0.3292343	0.003923654	0.00123027	0.004458748	1983
0.015561083	0.298353668	0.003978112	0.000733099	0.004217416	1984
0.004979954	0.209831007	0.002642477	0.001083989	0.003592489	1985
0.003538496	0.197509931	0.005834412	0.00086811	0.005910734	1986
0.005829798	0.224869463	0.003605633	0.000460489	0.015644816	1987
0.003778251	0.226508619	0.002310279	0.000576293	0.010986593	1988
-0.000318298	0.231354003	0.002887359	0.000997774	0.014860229	1989
0.009022058	0.306997356	0.034756058	0.001581731	0.013898729	1990
-0.002731237	0.24916092	0.098931711	0.044378972	0.007580798	1991
0.007655726	0.334272261	0.023756543	0.007642432	0.011092369	1992
-0.005976263	0.365775964	0.008104886	0.00728567	0.009262911	1993
0.000456465	0.332562996	0.017083811	0.008325837	0.005444761	1994
0.001975735	0.32917789	0.027346809	0.008214521	0.015882877	1995
0.002235864	0.304865311	0.017836622	0.016351679	0.006487081	1996
0.04974092	0.256907385	0.019242808	0.011981547	0.008957839	1997
0.039125475	0.217878037	0.005548049	0.006216867	0.017653612	1998
0.019163912	0.215386373	0.00745245	0.001709385	0.020854952	1999
0.107789651	0.22329927	0.012351549	0.009501217	0.022160838	2000
0.030442353	0.210265883	0.004749595	0.00496535	0.017342584	2001
0.02482514	0.200674124	-2.09008E-05	0.006362967	0.029888284	2002
0.053570855	0.208104803	0.004733566	0.004236941	0.092891766	2003
0.082003411	0.273543328	-0.000464855	0.004735561	0.032735239	2004
0.157417707	0.341008358	0.00186804	0.002950904	0.028027651	2005
0.235040935	0.282999513	-0.00103331	0.003331304	0.021852671	2006
0.153030813	0.30267735	-0.001652159	0.003929472	0.015145243	2007
0.128361807	0.29894699	-0.002274488	0.004841087	0.017442636	2008
0.101050898	0.262999491	-0.002402408	0.003577891	0.016524698	2009
0.062314998	0.255143375	-0.001920957	0.004902622	0.01390614	2010
0.050964027	0.23216745	-0.000357384	0.004538449	0.015275827	2011
0.04827698	0.232168628	0.000989188	0.00399481	0.017635155	2012
0.05340061	0.208999816	-0.001698125	0.005916542	0.015653331	2013
0.050692925	0.198398402	0.001626247	0.005530229	0.032949393	2014

المصدر : الموقع الالكتروني للبنك الدولي، https:// data,albankalda.org.country.indicator,dec/2016

الملحق رقم (2) اختبار الاستقرار

1. النمو في RGDP (GGDP)

Null Hypothesis: GGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

t-Statistic		
-4.345650		Augmented Dickey-Fuller test statistic
-3.610453	1% level	Test critical values:
-2.938987	5% level	
-2.607932	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GGDP)
Method: Least Squares
Date: 09/14/17 Time: 08:25
Sample (adjusted): 1976 2014
Included observations: 39 after adjustments

t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
-4.345650	0.155704	-0.676635	GGDP(-1)
2.790276	0.012584	0.035112	C

Mean dependent var	0.337922	R-squared
S.D. dependent var	0.320028	Adjusted R-squared
Akaike info criterion	0.059874	S.E. of regression
Schwarz criterion	0.132643	Sum squared resid
Hannan-Quinn criter.	55.49273	Log likelihood
Durbin-Watson stat	18.88467	F-statistic
	0.000104	Prob(F-statistic)

2. نسبة الاستثمار المحلي للناتج DIR

Null Hypothesis: DIR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

Prob.*	t-Statistic		
0.2519	-2.675285		Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.219126	1% level	Test critical values:
	-3.533083	5% level	
	-3.198312	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIR)
Method: Least Squares
Date: 09/11/17 Time: 10:34
Sample (adjusted): 1977 2014
Included observations: 38 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0114	-2.675285	0.135112	-0.361464	DIR(-1)
0.3839	0.882198	0.167511	0.147777	D(DIR(-1))
0.0168	2.513964	0.049094	0.123419	C
0.1284	-1.558229	0.000751	-0.001170	@TREND("1975")

-0.003724	Mean dependent var	0.175144	R-squared
0.045335	S.D. dependent var	0.102363	Adjusted R-squared
-3.358170	Akaike info criterion	0.042952	S.E. of regression
-3.185793	Schwarz criterion	0.062725	Sum squared resid
-3.296840	Hannan-Quinn criter.	67.80523	Log likelihood
1.888251	Durbin-Watson stat	2.406441	F-statistic
		0.084296	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(DIR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-4.475621	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.628961	1% level	Test critical values:
	-1.950117	5% level	
	-1.611339	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIR,2)
Method: Least Squares
Date: 09/11/17 Time: 10:34
Sample (adjusted): 1978 2014
Included observations: 37 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	-4.475621	0.234264	-1.048479	D(DIR(-1))
0.6966	0.393083	0.162722	0.063963	D(DIR(-1),2)

-0.001947	Mean dependent var	0.505448	R-squared
0.063793	S.D. dependent var	0.491317	Adjusted R-squared
-3.289727	Akaike info criterion	0.045499	S.E. of regression
-3.202650	Schwarz criterion	0.072455	Sum squared resid
-3.259028	Hannan-Quinn criter.	62.85994	Log likelihood
		1.776837	Durbin-Watson stat

3. نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر للناتج المحلي الاجمالي الاسمي FDI

Null Hypothesis: FDIR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.3144	-2.526688		Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.211868	1% level	Test critical values:
	-3.529758	5% level	
	-3.196411	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDIR)
Method: Least Squares
Date: 09/11/17 Time: 10:36
Sample (adjusted): 1976 2014
Included observations: 39 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0161	-2.526688	0.121727	-0.307567	FDIR(-1)
0.7026	-0.384804	0.010588	-0.004074	C
0.1445	1.491836	0.000574	0.000857	@TREND("1975")

0.000812	Mean dependent var	0.150802	R-squared
0.033454	S.D. dependent var	0.103625	Adjusted R-squared
-3.992866	Akaike info criterion	0.031674	S.E. of regression
-3.864900	Schwarz criterion	0.036116	Sum squared resid
-3.946953	Hannan-Quinn criter.	80.86088	Log likelihood
1.850899	Durbin-Watson stat	3.196481	F-statistic
		0.052742	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(FDIR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-6.604952	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.627238	1% level	Test critical values:
	-1.949856	5% level	
	-1.611469	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDIR,2)
Method: Least Squares
Date: 09/11/17 Time: 10:38
Sample (adjusted): 1977 2014
Included observations: 38 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.604952	0.162875	-1.075783	D(FDIR(-1))

0.000545	Mean dependent var	0.541031	R-squared
0.049591	S.D. dependent var	0.541031	Adjusted R-squared
-3.922833	Akaike info criterion	0.033596	S.E. of regression
-3.879739	Schwarz criterion	0.041763	Sum squared resid
-3.907501	Hannan-Quinn criter.	75.53384	Log likelihood
		2.005195	Durbin-Watson stat

4. النمو بالعمالة GLt

ıs a unit root

Null Hypothesis: GL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0001	-5.295999		Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.610453	1% level	Test critical values:
	-2.938987	5% level	
	-2.607932	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GL)
Method: Least Squares
Date: 09/14/17 Time: 08:28
Sample (adjusted): 1976 2014
Included observations: 39 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.295999	0.162053	-0.858233	GL(-1)
0.0041	3.059181	0.010025	0.030670	C

-0.001296	Mean dependent var	0.431186	R-squared
0.065406	S.D. dependent var	0.415812	Adjusted R-squared
-3.104020	Akaike info criterion	0.049991	S.E. of regression
-3.018709	Schwarz criterion	0.092467	Sum squared resid
-3.073411	Hannan-Quinn criter.	62.52839	Log likelihood
2.067620	Durbin-Watson stat	28.04761	F-statistic
		0.000006	Prob(F-statistic)

5. نسبة المساعدات للناتج اجمالي AIDt

Null Hypothesis: AIDR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0219	-3.897845		Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.219126	1% level	Test critical values:
	-3.533083	5% level	
	-3.198312	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AIDR)
Method: Least Squares
Date: 09/11/17 Time: 10:40
Sample (adjusted): 1977 2014
Included observations: 38 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0004	-3.897845	0.157026	-0.612064	AIDR(-1)
0.0699	1.871320	0.161816	0.302810	D(AIDR(-1))
0.0042	3.072932	0.047640	0.146393	C
0.0127	-2.630792	0.001451	-0.003818	@TREND("1975")

-0.006824	Mean dependent var	0.319494	R-squared
0.067032	S.D. dependent var	0.259449	Adjusted R-squared
-2.768351	Akaike info criterion	0.057685	S.E. of regression
-2.595974	Schwarz criterion	0.113136	Sum squared resid
-2.707020	Hannan-Quinn criter.	56.59867	Log likelihood
1.738145	Durbin-Watson stat	5.320944	F-statistic
		0.004085	Prob(F-statistic)

6. نسبة القروض الخارجية للناتج المحلي الاجماليLONRt

Null Hypothesis: LONR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.8217	-1.469118		Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.234972	1% level	Test critical values:
	-3.540328	5% level	
	-3.202445	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LONR)
Method: Least Squares
Date: 09/11/17 Time: 10:42
Sample (adjusted): 1979 2014
Included observations: 36 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1522	-1.469118	0.087850	-0.129061	LONR(-1)
0.1395	1.518019	0.159366	0.241921	D(LONR(-1))
0.1524	1.468566	0.165352	0.242830	D(LONR(-2))
0.0588	1.964773	0.102429	0.201250	C
0.3504	-0.948564	0.003379	-0.003205	@TREND("1975")

0.006948	Mean	0.314389	R-squared
0.214784	S.D. dependent var	0.200120	Adjusted R-squared
-0.310647	Akaike info criterion	0.192095	S.E. of regression
-0.046727	Schwarz criterion	1.107009	Sum squared resid
-0.218532	Hannan-Quinn criter.	11.59164	Log likelihood
1.874401	Durbin-Watson stat	2.751315	F-statistic
		0.036739	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(LONR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0001	-4.272691	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.630762	1% level	Test critical values:
	-1.950394	5% level	
	-1.611202	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LONR,2)
Method: Least Squares
Date: 09/11/17 Time: 10:42
Sample (adjusted): 1979 2014
Included observations: 36 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0002	-4.272691	0.223989	-0.957035	D(LONR(-1))
0.3490	0.950024	0.203208	0.193053	D(LONR(-1),2)
0.0138	2.602206	0.158240	0.411772	D(LONR(-2),2)
-0.001647	Mean dependent var		0.509763	R-squared
0.270631	S.D. dependent var		0.480051	Adjusted R-squared
-0.350488	Akaike info criterion		0.195145	S.E. of regression
-0.218528	Schwarz criterion		1.256698	Sum squared resid
-0.304430	Hannan-Quinn criter.		9.308777	Log likelihood
			1.863427	Durbin-Watson stat

7. الانفتاح الاقتصادي TRR

Null Hypothesis: TRR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 9 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.3818	-2.379818	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.296729	1% level	Test critical values:
	-3.568379	5% level	
	-3.218382	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TRR)
Method: Least Squares
Date: 09/11/17 Time: 10:43
Sample (adjusted): 1985 2014
Included observations: 30 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0286	-2.379818	0.443861	-1.056308	TRR(-1)
0.0112	2.827070	0.350610	0.991198	D(TRR(-1))
0.5526	0.605251	0.401836	0.243212	D(TRR(-2))
0.0391	2.224528	0.318553	0.708631	D(TRR(-3))
0.4684	0.740767	0.347324	0.257286	D(TRR(-4))
0.4112	0.841306	0.272846	0.229547	D(TRR(-5))
0.4219	0.821943	0.295627	0.242989	D(TRR(-6))
0.7604	-0.309681	0.258941	-0.080189	D(TRR(-7))
0.0709	1.919304	0.210419	0.403858	D(TRR(-8))
0.2234	-1.260907	0.245962	-0.310135	D(TRR(-9))
0.0363	2.261600	0.246840	0.558253	C
0.0179	2.605506	0.004330	0.011281	@TREND("1975")

0.004833	Mean dependent var	0.647823	R-squared
0.094225	S.D. dependent var	0.432604	Adjusted R-squared
-2.163794	Akaike info criterion	0.070975	S.E. of regression
-1.603315	Schwarz criterion	0.090675	Sum squared resid
-1.984492	Hannan-Quinn criter.	44.45692	Log likelihood
2.087678	Durbin-Watson stat	3.010066	F-statistic
		0.018558	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(TRR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on AIC, maxlag=3)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-5.340174	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.628961	1% level	Test critical values:
	-1.950117	5% level	
	-1.611339	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TRR,2)
Method: Least Squares
Date: 09/11/17 Time: 10:44
Sample (adjusted): 1978 2014
Included observations: 37 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.340174	0.207889	-1.110163	D(TRR(-1))
0.0675	1.887110	0.159391	0.300788	D(TRR(-1),2)

-0.002000	Mean dependent var	0.483288	R-squared
0.118433	S.D. dependent var	0.468525	Adjusted R-squared
-2.008506	Akaike info criterion	0.086340	S.E. of regression
-1.921429	Schwarz criterion	0.260912	Sum squared resid
-1.977807	Hannan-Quinn criter.	39.15736	Log likelihood
		1.862446	Durbin-Watson stat

8. نسبة المنح للناتج المحلي الاجمالي الاسمي GRRt

Null Hypothesis: GRR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0081	-3.690126		Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.610453	1% level	Test critical values:
	-2.938987	5% level	
	-2.607932	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GRR)
Method: Least Squares
Date: 09/11/17 Time: 10:45
Sample (adjusted): 1976 2014
Included observations: 39 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0007	-3.690126	0.102562	-0.378467	GRR(-1)
0.0171	2.497633	0.009351	0.023356	C

-0.004671	Mean dependent var	0.269021	R-squared
0.039318	S.D. dependent var	0.249265	Adjusted R-squared
-3.871038	Akaike info criterion	0.034067	S.E. of regression
-3.785728	Schwarz criterion	0.042941	Sum squared resid
-3.840430	Hannan-Quinn criter.	77.48525	Log likelihood
2.463271	Durbin-Watson stat	13.61703	F-statistic
		0.000718	Prob(F-statistic)

9. نسبة منح الدعم الفني للناتج المحلي الاجمالي الاسمي GRT

Null Hypothesis: GRTR has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.8029	-1.522770		Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.234972	1% level	Test critical values:
	-3.540328	5% level	
	-3.202445	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GRTR)
Method: Least Squares
Date: 09/11/17 Time: 10:47
Sample (adjusted): 1979 2014
Included observations: 36 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1383	-1.522770	0.098687	-0.150277	GRTR(-1)
0.5210	0.649437	0.182976	0.118831	D(GRTR(-1))
0.1067	-1.663164	0.164891	-0.274240	D(GRTR(-2))
0.0558	1.989744	0.172371	0.342973	D(GRTR(-3))
0.1049	1.672006	0.001685	0.002817	C
0.2818	-1.096029	5.67E-05	-6.22E-05	@TREND("1975")

-9.18E-05	Mean dependent var	0.294886	R-squared
0.003736	S.D. dependent var	0.177367	Adjusted R-squared
-8.385970	Akaike info criterion	0.003388	S.E. of regression
-8.122051	Schwarz criterion	0.000344	Sum squared resid
-8.293855	Hannan-Quinn criter.	156.9475	Log likelihood
1.992242	Durbin-Watson stat	2.509260	F-statistic
		0.051758	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(GRTR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0036	-3.018001		Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-2.630762	1% level	Test critical values:
	-1.950394	5% level	
	-1.611202	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GRTR,2)
Method: Least Squares
Date: 09/11/17 Time: 10:47
Sample (adjusted): 1979 2014
Included observations: 36 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0049	-3.018001	0.320238	-0.966480	D(GRTR(-1))
0.9382	0.078177	0.231480	0.018096	D(GRTR(-1),2)
0.0647	-1.911495	0.164252	-0.313967	D(GRTR(-2),2)

2.42E-05	Mean dependent var	0.622620	R-squared
0.005402	S.D. dependent var	0.599749	Adjusted R-squared
-8.440243	Akaike info criterion	0.003417	S.E. of regression
-8.308283	Schwarz criterion	0.000385	Sum squared resid
-8.394185	Hannan-Quinn criter.	154.9244	Log likelihood
		1.941597	Durbin-Watson stat

10. نسبة القروض الميسرة للناتج LOF

Null Hypothesis: LOFR has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.9604	-0.757842		Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.234972	1% level	Test critical values:
	-3.540328	5% level	
	-3.202445	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOFR)
Method: Least Squares
Date: 09/11/17 Time: 10:48
Sample (adjusted): 1979 2014
Included observations: 36 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4545	-0.757842	0.066756	-0.050591	LOFR(-1)
0.3009	1.052622	0.168164	0.177013	D(LOFR(-1))
0.3328	0.984338	0.171171	0.168490	D(LOFR(-2))
0.0550	-1.996385	0.174632	-0.348632	D(LOFR(-3))
0.1011	1.691469	0.029336	0.049622	C
0.0746	-1.847209	0.000911	-0.001683	@TREND("1975")

-0.003012	Mean dependent var	0.264145	R-squared
0.055447	S.D. dependent var	0.141502	Adjusted R-squared
-2.948324	Akaike info criterion	0.051375	S.E. of regression
-2.684404	Schwarz criterion	0.079181	Sum squared resid
-2.856209	Hannan-Quinn criter.	59.06982	Log likelihood
1.851240	Durbin-Watson stat	2.153777	F-statistic
		0.086055	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(LOFR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0231	-2.292046		Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-2.632688	1% level	Test critical values:
	-1.950687	5% level	
	-1.611059	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOFR,2)
Method: Least Squares
Date: 09/11/17 Time: 10:49
Sample (adjusted): 1980 2014
Included observations: 35 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0289	-2.292046	0.278198	-0.637643	D(LOFR(-1))
0.8392	-0.204654	0.232389	-0.047559	D(LOFR(-1),2)
0.6304	0.485936	0.211267	0.102662	D(LOFR(-2),2)

-6.00E-05	Mean	0.513465	R-squared
0.070909	S.D. dependent var	0.466380	Adjusted R-squared
-2.975711	Akaike info criterion	0.051798	S.E. of regression
-2.797957	Schwarz criterion	0.083175	Sum squared resid
-2.914351	Hannan-Quinn criter.	56.07495	Log likelihood
		2.006278	Durbin-Watson stat

11. نسبة المساعدات الامريكية للناتج AID USA

Null Hypothesis: AIDUSR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0076	-3.717409	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.610453	1% level	Test critical values:
	-2.938987	5% level	
	-2.607932	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AIDUSR)
Method: Least Squares
Date: 09/11/17 Time: 10:50
Sample (adjusted): 1976 2014
Included observations: 39 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0007	-3.717409	0.131659	-0.489429	AIDUSR(-1)
0.0118	2.650026	0.003331	0.008827	C

-0.000543	Mean dependent var	0.271928	R-squared
0.015727	S.D. dependent var	0.252250	Adjusted R-squared
-5.707705	Akaike info criterion	0.013599	S.E. of regression
-5.622394	Schwarz criterion	0.006843	Sum squared resid
-5.677096	Hannan-Quinn criter.	113.3002	Log likelihood
2.137167	Durbin-Watson stat	13.81913	F-statistic
		0.000664	Prob(F-statistic)

12. نسبة المساعدات اليابانية للناتج AIDJA

Null Hypothesis: AIDJAR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0102	-3.602066	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.610453	1% level	Test critical values:
	-2.938987	5% level	
	-2.607932	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AIDJAR)
Method: Least Squares
Date: 09/11/17 Time: 10:51
Sample (adjusted): 1976 2014
Included observations: 39 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0009	-3.602066	0.143885	-0.518284	AIDJAR(-1)
0.1331	1.535950	0.002705	0.004155	C

3.96E-05	Mean dependent var	0.259628	R-squared
0.017561	S.D. dependent var	0.239618	Adjusted R-squared
-5.470299	Akaike info criterion	0.015313	S.E. of regression
-5.384988	Schwarz criterion	0.008676	Sum squared resid
-5.439690	Hannan-Quinn criter.	108.6708	Log likelihood
1.870431	Durbin-Watson stat	12.97488	F-statistic
		0.000923	Prob(F-statistic)

13. نسبة مساعدات الاتحاد الاوروبي للناتج AIDEO

Null Hypothesis: AIDEOR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0001	-5.252070		Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.610453	1% level	Test critical values:
	-2.938987	5% level	
	-2.607932	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AIDEOR)
Method: Least Squares
Date: 09/11/17 Time: 10:53
Sample (adjusted): 1976 2014
Included observations: 39 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.252070	0.162223	-0.852007	AIDEOR(-1)
0.0034	3.135991	0.001440	0.004517	C

8.40E-05	Mean dependent var	0.427105	R-squared
0.009503	S.D. dependent var	0.411621	Adjusted R-squared
-6.954985	Akaike info criterion	0.007289	S.E. of regression
-6.869674	Schwarz criterion	0.001966	Sum squared resid
-6.924376	Hannan-Quinn criter.	137.6222	Log likelihood
2.026632	Durbin-Watson stat	27.58424	F-statistic
		0.000006	Prob(F-statistic)

14. نسبة المساعدات المتعددة للناتج AIDUR

Null Hypothesis: AIDUR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.8655	-1.329422	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.211868	1% level	Test critical values:
	-3.529758	5% level	
	-3.196411	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AIDUR)
Method: Least Squares
Date: 09/11/17 Time: 10:55
Sample (adjusted): 1976 2014
Included observations: 39 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1921	-1.329422	0.078895	-0.104885	AIDUR(-1)
0.3386	0.969807	0.000631	0.000612	C
0.9063	0.118519	2.61E-05	3.09E-06	@TREND("1975")

5.35E-06	Mean dependent var	0.051274	R-squared
0.001694	S.D. dependent var	-0.001433	Adjusted R-squared
-9.848640	Akaike info criterion	0.001695	S.E. of regression
-9.720674	Schwarz criterion	0.000103	Sum squared resid
-9.802727	Hannan-Quinn criter.	195.0485	Log likelihood
1.968818	Durbin-Watson stat	0.972814	F-statistic
		0.387734	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(AIDUR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-6.317705		Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-2.627238	1% level	Test critical values:
	-1.949856	5% level	
	-1.611469	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AIDUR,2)
Method: Least Squares
Date: 09/11/17 Time: 10:56
Sample (adjusted): 1977 2014
Included observations: 38 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.317705	0.165041	-1.042678	D(AIDUR(-1))

3.52E-05	Mean dependent var	0.518839	R-squared
0.002471	S.D. dependent var	0.518839	Adjusted R-squared
-9.873754	Akaike info criterion	0.001714	S.E. of regression
-9.830659	Schwarz criterion	0.000109	Sum squared resid
-9.858421	Hannan-Quinn criter.	188.6013	Log likelihood
		1.959515	Durbin-Watson stat

15. نسبة مجموع مساعدات امريكا واليابان والاتحاد الاوروبي للناتج AIDSUR

Null Hypothesis: AIDSUR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0016	-4.299797		Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.610453	1% level	Test critical values:
	-2.938987	5% level	
	-2.607932	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AIDSUR)
Method: Least Squares
Date: 09/11/17 Time: 10:57
Sample (adjusted): 1976 2014
Included observations: 39 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	-4.299797	0.152632	-0.656285	AIDSUR(-1)
0.0023	3.275505	0.006341	0.020772	C

-0.000420	Mean dependent var	0.333192	R-squared
0.030115	S.D. dependent var	0.315170	Adjusted R-squared
-4.496238	Akaike info criterion	0.024922	S.E. of regression
-4.410927	Schwarz criterion	0.022980	Sum squared resid
-4.465629	Hannan-Quinn criter.	89.67664	Log likelihood
1.962652	Durbin-Watson stat	18.48825	F-statistic
		0.000120	Prob(F-statistic)

16. نسبة المساعدات الثنائية للناتج AIDSR

Null Hypothesis: AIDSR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0113	-3.561544	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.610453	1% level	Test critical values:
	-2.938987	5% level	
	-2.607932	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AIDSR)
Method: Least Squares
Date: 09/11/17 Time: 10:58
Sample (adjusted): 1976 2014
Included observations: 39 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0010	-3.561544	0.140901	-0.501826	AIDSR(-1)
0.0124	2.628531	0.007949	0.020894	C

-0.001594	Mean dependent var	0.255302	R-squared
0.034482	S.D. dependent var	0.235175	Adjusted R-squared
-4.114941	Akaike info criterion	0.030156	S.E. of regression
-4.029630	Schwarz criterion	0.033647	Sum squared resid
-4.084332	Hannan-Quinn criter.	82.24135	Log likelihood
1.823433	Durbin-Watson stat	12.68459	F-statistic
		0.001035	Prob(F-statistic)

الملحق رقم (3) اختبار التكامل المشترك للمعادلة (4)

$$GRGDP=B0+B1GLt+B2DIt+B3FDIt+B4AIDt+B5LONt+B6TRt+Et \quad ....(4)$$

Date: 09/14/17 Time: 08:31
Sample (adjusted): 1978 2014
Included observations: 37 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GGDP GL DIR FDIR LONR AIDR TRR
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	125.6154	188.4317	0.821092	None *
0.0001	95.75366	124.7590	0.783245	At most 1 *
0.0670	69.81889	68.18652	0.599239	At most 2
0.4826	47.85613	34.35407	0.465737	At most 3
0.9572	29.79707	11.15998	0.186308	At most 4
0.9377	15.49471	3.531567	0.086958	At most 5
0.6841	3.841466	0.165543	0.004464	At most 6

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0003	46.23142	63.67268	0.821092	None *
0.0003	40.07757	56.57248	0.783245	At most 1 *
0.0506	33.87687	33.83245	0.599239	At most 2
0.1653	27.58434	23.19409	0.465737	At most 3
0.9250	21.13162	7.628415	0.186308	At most 4
0.9194	14.26460	3.366024	0.086958	At most 5
0.6841	3.841466	0.165543	0.004464	At most 6

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

تحليل المعادلة رقم (4) باستخدام fmols

Dependent Variable: GGDP
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 09/14/17 Time: 08:42
Sample (adjusted): 1976 2014
Included observations: 39 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Prewhitening with lags = 3 from AIC
maxlags = 3, Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	14.11244	0.036298	0.512259	GL
0.0466	2.070171	0.036983	0.076562	DIR
0.0000	8.817759	0.050764	0.447621	FDIR
0.0000	-12.42807	0.004111	-0.051093	LONR
0.0000	6.108485	0.022020	0.134507	AIDR
0.1284	1.560907	0.020585	0.032132	TRR
0.8616	-0.175704	0.012557	-0.002206	C

0.052039	Mean dependent var	0.484703	R-squared
0.062430	S.D. dependent var	0.388085	Adjusted R-squared
0.076318	Sum squared resid	0.048836	S.E. of regression
		9.69E-05	Long-run variance

التكامل المشترك للمعادلة رقم (5)

$$GRGDP=B0+B1GLt+B2DIt+B3FDIt+B4GRt+B5GRTt+B6LOFt+B7TRt+Et \quad \ldots\ldots(5)$$

Date: 09/14/17 Time: 08:48
Sample (adjusted): 1978 2014
Included observations: 37 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GGDP DIR FDIR GL TRR LOFR GRR GRTR
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	159.5297	269.3817	0.889906	None *
0.0000	125.6154	187.7441	0.802020	At most 1 *
0.0001	95.75366	127.8193	0.722462	At most 2 *
0.0056	69.81889	80.39279	0.679311	At most 3 *
0.2885	47.85613	38.31328	0.498140	At most 4
0.9003	29.79707	12.80424	0.219200	At most 5
0.9298	15.49471	3.649120	0.090149	At most 6
0.6951	3.841466	0.153578	0.004142	At most 7

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	52.36261	81.63757	0.889906	None *
0.0010	46.23142	59.92482	0.802020	At most 1 *
0.0063	40.07757	47.42650	0.722462	At most 2 *
0.0042	33.87687	42.07951	0.679311	At most 3 *
0.0900	27.58434	25.50904	0.498140	At most 4
0.8197	21.13162	9.155119	0.219200	At most 5
0.9084	14.26460	3.495542	0.090149	At most 6
0.6951	3.841466	0.153578	0.004142	At most 7

Max-eigenvalue test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

تحليل المعادلة رقم (5) باستخدام fm-ols

Dependent Variable: GGDP
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 09/14/17 Time: 08:54
Sample (adjusted): 1976 2014
Included observations: 39 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Additional regressor deterministics: @TREND
Long-run covariance estimate (Prewhitening with lags = 3 from AIC
maxlags = 3, Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	11.21902	0.018888	0.211900	DIR
0.0000	18.71926	0.026800	0.501669	FDIR
0.0000	18.85771	0.019853	0.374391	GL
0.5266	-0.640443	0.010144	-0.006497	TRR
0.0000	-13.80137	0.011220	-0.154853	LOFR
0.0000	7.035627	0.026089	0.183549	GRR
0.0000	5.678738	0.277848	1.577826	GRTR
0.0068	-2.901223	0.006789	-0.019697	C

0.052039	Mean dependent var	0.421820	R-squared
0.062430	S.D. dependent var	0.291263	Adjusted R-squared
0.085631	Sum squared resid	0.052558	S.E. of regression
		2.66E-05	Long-run variance

التكامل المشترك للمعادلة رقم (6)

$$GRGDP=B0+B1GLt+B2DIt+B3FDIt+B4AIDSURt+B5LONt+B6TRt+Et \quad \ldots\ldots(6)$$

Date: 09/14/17 Time: 08:57
Sample (adjusted): 1978 2014
Included observations: 37 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GGDP DIR FDIR GL TRR LONR AIDSUR
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	125.6154	206.8678	0.903008	None *
0.0004	95.75366	120.5419	0.740471	At most 1 *
0.0430	69.81889	70.63311	0.612369	At most 2 *
0.4184	47.85613	35.56813	0.391421	At most 3
0.6258	29.79707	17.19286	0.230174	At most 4
0.5187	15.49471	7.513995	0.183220	At most 5
0.8725	3.841466	0.025727	0.000695	At most 6

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	46.23142	86.32587	0.903008	None *
0.0029	40.07757	49.90883	0.740471	At most 1 *
0.0359	33.87687	35.06498	0.612369	At most 2 *
0.4642	27.58434	18.37527	0.391421	At most 3
0.7742	21.13162	9.678869	0.230174	At most 4
0.4331	14.26460	7.488268	0.183220	At most 5
0.8725	3.841466	0.025727	0.000695	At most 6

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

تحليل المعادلة رقم (6) باستخدام fm-ols

Dependent Variable: GGDP
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 09/14/17 Time: 09:05
Sample (adjusted): 1976 2014
Included observations: 39 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Prewhitening with lags = 0, Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0309	2.257814	0.096619	0.218147	DIR
0.0040	3.098393	0.160642	0.497732	FDIR
0.0004	3.976194	0.109710	0.436227	GL
0.4657	-0.738394	0.063411	-0.046822	TRR
0.0002	-4.295745	0.015324	-0.065827	LONR
0.0394	2.148320	0.240396	0.516448	AIDSUR
0.3574	0.933735	0.039573	0.036951	C

0.052039	Mean dependent var	0.532735	R-squared
0.062430	S.D. dependent var	0.445123	Adjusted R-squared
0.069204	Sum squared resid	0.046504	S.E. of regression
		0.000981	Long-run variance

التكامل المشترك للمعادلة رقم (7)

$$GRGDP=B0+B1GLt+B2DIt+B3FDIt+B4LONt+B5TRt+B6AIDUSA+B7AIDJAt+B8AIDEOt+Et \quad ......(7)$$

Date: 09/14/17 Time: 09:07
Sample (adjusted): 1978 2014
Included observations: 37 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GGDP GL DIR FDIR LONR TRR AIDUSR AIDJAR AIDEOR
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0001	197.3709	545.6885	0.999040	None *
0.0000	159.5297	288.5749	0.931137	At most 1 *
0.0000	125.6154	189.5762	0.846187	At most 2 *
0.0004	95.75366	120.3115	0.775366	At most 3 *
0.1130	69.81889	65.05995	0.525580	At most 4
0.3257	47.85613	37.47049	0.450174	At most 5
0.7577	29.79707	15.33878	0.219173	At most 6
0.6737	15.49471	6.184899	0.146496	At most 7
0.5693	3.841466	0.323919	0.008716	At most 8

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	58.43354	257.1135	0.999040	None *
0.0000	52.36261	98.99875	0.931137	At most 1 *
0.0000	46.23142	69.26473	0.846187	At most 2 *
0.0005	40.07757	55.25151	0.775366	At most 3 *
0.2331	33.87687	27.58947	0.525580	At most 4
0.2137	27.58434	22.13171	0.450174	At most 5
0.8198	21.13162	9.153881	0.219173	At most 6
0.6311	14.26460	5.860980	0.146496	At most 7
0.5693	3.841466	0.323919	0.008716	At most 8

Max-eigenvalue test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

تحليل المعادلة رقم (7) باستخدام fm-ols

Dependent Variable: GGDP
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 09/14/17 Time: 09:13
Sample (adjusted): 1976 2014
Included observations: 39 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Additional regressor deterministics: @TREND
Long-run covariance estimate (Prewhitening with lags = 2 from AIC maxlags = 2, Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	13.44663	0.044100	0.593002	GL
0.0106	5.713234	0.044036	0.251588	DIR
0.0000	8.032769	0.062786	0.504346	FDIR
0.0000	-12.16990	0.007811	-0.095060	LONR
0.2119	1.275578	0.026855	0.034255	TRR
0.0000	5.979641	0.129967	0.777156	AIDUSR
0.0000	7.318469	0.358017	2.620136	AIDJAR
0.0000	-5.555162	0.686496	-3.813595	AIDEOR
0.0132	2.635734	0.016153	0.042576	C

0.052039	Mean dependent var	0.541224	R-squared
0.062430	S.D. dependent var	0.418883	Adjusted R-squared
0.067947	Sum squared resid	0.047591	S.E. of regression
		0.000148	Long-run variance

التكامل المشترك للمعادلة رقم (8)

RGDPt= B0+B1GLt B2DIt+B3FDIt+ B4LONt+ B5TRt+ B6AIDUt+ B7AIDSt +Et….).(8

Date: 09/14/17 Time: 09:16
Sample (adjusted): 1978 2014
Included observations: 37 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GGDP GL DIR FDIR LONR TRR AIDUR AIDSR
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	159.5297	369.7321	0.966810	None *
0.0000	125.6154	243.7286	0.897914	At most 1 *
0.0000	95.75366	159.2970	0.834475	At most 2 *
0.0003	69.81889	92.74763	0.650795	At most 3 *
0.0124	47.85613	53.82012	0.508161	At most 4 *
0.0886	29.79707	27.56479	0.333391	At most 5
0.1320	15.49471	12.55936	0.263731	At most 6
0.2671	3.841466	1.231437	0.032734	At most 7

Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	52.36261	126.0035	0.966810	None *
0.0000	46.23142	84.43163	0.897914	At most 1 *
0.0000	40.07757	66.54935	0.834475	At most 2 *
0.0115	33.87687	38.92750	0.650795	At most 3 *
0.0732	27.58434	26.25533	0.508161	At most 4
0.2885	21.13162	15.00543	0.333391	At most 5
0.1385	14.26460	11.32792	0.263731	At most 6
0.2671	3.841466	1.231437	0.032734	At most 7

Max-eigenvalue test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

تحليل المعادلة رقم (8) باستخدام fm-ols

Dependent Variable: GGDP
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 09/14/17 Time: 09:19
Sample (adjusted): 1976 2014
Included observations: 39 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Prewhitening with lags = 3 from AIC maxlags = 3, Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	12.70786	0.040918	0.519985	GL
0.0169	2.525433	0.032570	0.082254	DIR
0.0000	7.749941	0.053166	0.412031	FDIR
0.0000	-17.11662	0.005821	-0.099633	LONR
0.9835	0.020910	0.021266	0.000445	TRR
0.0004	3.989986	0.569441	2.272062	AIDUR
0.0000	10.00119	0.068533	0.685416	AIDSR
0.0033	3.181398	0.013227	0.042081	C

0.052039	Mean dependent var	0.560835	R-squared
0.062430	S.D. dependent var	0.461668	Adjusted R-squared
0.065042	Sum squared resid	0.045806	S.E. of regression
		0.000106	Long-run variance

THE IMPACT OF FOREIGN AID STRUCTURE ON JORDAN’S ECONOMIC GROWTH "1975-2014"

By

Mustafa Abdelaziz Saleem Masada

Supervisor

Dr. Bashir Khalifeh Al-Zu’bi, Prof

ABSTRACT

Foreign aid, in its various forms, is a significant source of funding used to stimulate the growth in developing countries. The importance of foreign aid emerged on an international level at the end of World War II. Currently there is no consensus among economists on the role that foreign aid plays in economic growth and opinions range between positive and negative impact.

Foreign aid is seen as the vital element of Jordan’s economy, and it has become increasingly dependent on this aid over recent years. Foreign aid makes a considerable contribution to essential elements of the public budget, development plans and economic reform programs. Jordan’s economy looks set to continue its dependence on foreign aid for the foreseeable future and cannot afford to be without it, especially considering the instability plaguing Syria and Iraq and the growing needs of the constant flow of refugees across Jordanian borders. Foreign aid is provided to Jordan for various reasons, which impacts the economy in a variety of ways.

This research aims to review the development of foreign aid in its various forms and sources since the 1970s and gauge its impact, alongside other influences and contributories to Jordan’s economic growth. The research adopts both analytical and descriptive approach with quantitative analysis by using Fully Modified Ordinary Least

Squares to show the quantitative impact of foreign aid on Jordan’s economic growth. This is done by collecting the necessary annual data regarding this phenomenon during the study period, restructuring, reinterpreting and reanalyzing this data, and measuring its quantitative impact by using proper standard methods.

The study concluded that the impact of foreign aid on economic growth varies based on its form and source. It was evident that the impact of development aid and official assistance on economic growth was positive, , during the period of study. This demands for more analysis of its impact according to its kind and source. The study concluded that grants and technical cooperation grants have a positive impact on growth, while soft loans have a negative one.

When measuring the impact of foreign aid based on its donors (the United States, Japan and the European Union institutions), it was evident that the impact of bilateral assistance from the USA and Japan was positive. However, the impact of aid from the EU institutions was negative.